



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات
المالية دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة في سورية

**The Extent of Banks' Compliance to Disclosure
about the Risks Resulting from Financial
Instruments: An Empirical Study on Syrian Private
Banks**

بحث مقدّم استكمالاً لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحثة

لبانة أحمد بدوي

إشراف الأستاذ المساعد الدكتور

عبد الرحمن مرعي

٢٠١٦

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economic

Department of Accounting



**The Extent of Banks' Compliance to Disclosure
about the Risks Resulting from Financial
Instruments: An Empirical Study on Syrian Private
Banks**

A Study Submitted for a Master Degree in Accounting

Prepared by The Researcher

Lubana Ahmad Badawi

Supervised by

Dr. Abd Alrahman Mury

2016

أعضاء لجنة الحكم

تكونت لجنة الحكم على رسالة الماجستير من السادة الأساتذة:

د. عطا الله خليل	الأستاذ في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	
د. عبد الرحمن مرعي	الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	
د. علي يوسف	الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	

الإهداء

إلى رمز الحب والعطاء من وصى ببرهما الرحمن والديّ

إلى مصدر العون من أشكر له مساعدتي وصولاً إلى بر الأمان أساتذتي

إلى منبع المحبة من لا يصف محبتي لها كل بيان أختي

الشكر والتقدير

أشكر الله تعالى الذي أكرمني بنعمة العقل والصحة والعافية، فكان العون في رحلة البحث والتحصيل.

أتقدّم بالشكر الصادق إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الرحمن مرعي، الذي أعان بعلمه وتوجيهاته على إنجاز العمل حتى وصل إلى النهاية، والدكتور سمير الريشاني الذي وضع أسس العمل منذ بداياته باهتمامه ورعايته فكانت توجيهاته المحرك الدافع للعمل.

وأتقدّم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة الحكم الذين ناقشوا ونصحوا وقدموا الملاحظات والآراء البناءة التي أغنت البحث.

كما لا يفوتني شكر أختي، التي مدّت لي يد العون والمساعدة بكل إقبال، ودفعتني حتى نهاية الطريق بكل إصرار.

وأخيراً أشكر كل من ساعدني ودعمني.

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
أعضاء لجنة الحكم	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
قائمة المحتويات	ث
قائمة الجداول	ذ
قائمة الأشكال	ز
قائمة الملاحق	س
الملخص باللغة العربية	ش
الإطار العام للبحث	١
مقدمة	٢
مشكلة البحث	٤
أهداف البحث	٤
أهمية البحث	٥
المصطلحات الإجرائية للبحث	٦
الدراسات السابقة	٦
الدراسات العربية	٦
الدراسات الأجنبية	٩
فرضيات البحث	١٥
منهجية البحث	١٥
مجتمع الدراسة وعينة البحث	١٦
أداة البحث	١٦
الفصل الأول: الأدوات المالية والمحاسبة عنها في ظل معايير التقارير المالية الدولية	١٧
المقدمة	١٨
المبحث الأول: ماهية الأدوات المالية ومتطلبات الاعتراف والقياس لها وفق معايير التقارير المالية الدولية	٢٠
مفهوم الأدوات المالية	٢٠
الأدوات المالية المشتقة	٢١

٢٣	أنواع الأدوات المالية المشتقة
٢٣	عقود الخيارات (Option Contracts)
٢٦	العقود الآجلة (Forward Contracts)
٢٧	العقود المستقبلية (Future Contracts)
٢٨	عقود المبادلات (Swap Contracts)
٢٩	التصنيف والاعتراف المبدئي للأدوات المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية
٢٩	تصنيف الأصول والالتزامات المالية
٣٠	الاعتراف المبدئي بالأصول والالتزامات المالية
٣١	قياس الأدوات المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية
٣٢	القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية
٣٣	القياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية
٣٤	اختبار نموذج الأعمال
٣٤	اختبار سمات التدفقات النقدية للأصل المالي
٤٠	إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية
٤٢	متطلبات قياس القيمة العادلة للأدوات المالية وفق معيار التقرير المالي الدولي IFRS13
٤٢	مفهوم القيمة العادلة
٤٤	مداخل تقييم القيمة العادلة وفق معيار التقرير المالي الدولي ١٣
٤٦	مقارنة بين متطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS39 ومعيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS9
٥٠	المبحث الثاني: المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية
٥١	المخاطر الائتمانية (Credit Risk)
٥٥	مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

٥٩	مخاطر السوق (Market Risk)
٥٩	مخاطر أسعار الفائدة
٦١	مخاطر أسعار الصرف أو مخاطر العملة
٦٣	مخاطر الأسعار الأخرى
٦٤	الفصل الثاني: الإفصاح عن المخاطر ومتطلباته وفق المعايير الدولية والتشريعات المحلية والدولية في التقارير المالية
٦٥	المقدمة
٦٧	المبحث الأول: ماهية الإفصاح عن المخاطر وأهميته
٦٧	مفهوم الإفصاح عن المخاطر
٦٨	الإطار المفاهيمي للإفصاح عن المخاطر
٦٨	السوق الكفاء (Efficient Market)
٧٠	مشكلة الوكالة (Agency Problem)
٧٠	عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry)
٧١	أصحاب المصالح (Stack Holders)
٧١	التكاليف السياسية (Political Cost)
٧٢	مفهوم الإشارات (Signaling Concept)
٧٢	المفهوم المؤسساتي (Institutional Concept)
٧٢	فوائد ومخاطر الإفصاح
٧٣	المبحث الثاني: الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع
٧٥	الإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان
٧٥	الإفصاحات النوعية لمخاطر الائتمان
٧٥	الإفصاحات الكمية لمخاطر الائتمان

٧٦	الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان
٧٦	الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان
٧٦	نوعية الائتمان للأصول التي ينقض استحقاقها ولم تنخفض قيمتها
٧٧	الأصول المالية التي انقضت استحقاقها أو انخفضت قيمتها
٧٨	الإفصاح عن الضمانات المستخدمة
٨٠	الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السوق
٨٠	الإفصاحات النوعية لمخاطر السوق
٨٠	الإفصاحات الكمية لمخاطر السوق
٨٠	الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن مخاطر السوق
٨١	تحليل الحساسية
٨٢	منهجية القيمة المعرضة للمخاطر
٨٣	الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السيولة
٨٣	الإفصاحات النوعية لمخاطر السيولة
٨٣	الإفصاحات الكمية لمخاطر السيولة
٨٤	الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة
٨٤	تحليل الاستحقاق التعاقدى
٨٥	الإفصاح عن إدارة مخاطر السيولة
٨٦	المبحث الثالث: الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق تعليمات المصرف المركزي السوري
٨٦	الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق تعليمات المصرف المركزي السوري
٨٨	الإفصاح عن مخاطر السوق وفق تعليمات المصرف المركزي السوري

٨٩	الإفصاح عن مخاطر السيولة وفق المصرف المركزي السوري
٩٠	المبحث الثالث: الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق اشتراطات لجنة بازل
٩٤	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
٩٥	المبحث الأول: أساليب جمع وتحليل البيانات
٩٥	مجتمع الدراسة
٩٥	عينة البحث
٩٦	أساليب جمع البيانات ومصادرها
٩٧	آلية تحليل التقارير السنوية لعينة البحث
٩٩	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات
٩٩	اختبار الفرضية الأولى
١٠٥	اختبار الفرضية الثانية
١١١	اختبار الفرضية الثالثة
١١٧	اختبار الفرضية الرابعة
١٢١	اختبار الفرضية الخامسة
١٢٢	التطور الكمي
١٢٧	التطور في درجة تفصيل الإفصاحات المقدمة
١٤١	النتائج
١٤٢	التوصيات
١٤٣	المراجع العربية
١٤٨	المراجع الأجنبية
١٥٦	الملخص باللغة الانكليزية
١٥٨	الملاحق
١٨٦	أدوات البحث

قائمة الجداول

الرقم	الصفحة	العنوان
١	٤٦	أهم الفروقات بين متطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS39 ومعيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS9
٢	٧٩	تلخيص متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع الإفصاح عن مخاطر الائتمان
٣	١٠١	مستوى الإفصاح العام عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7 على مستوى المصرف
٤	١٠١	مستوى الإفصاح العام عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7 على مستوى العام
٥	١٠٢	جدول اختبار ستيودنت لعينة واحدة لمقارنة التزام المصارف الخاصة في سورية في الإفصاح عن المخاطر وفق المعيار الدولي
٦	١٠٣	جدول الإحصائيات الوصفية لالتزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية
٧	١٠٥	تقييم مستوى الإفصاح ودرجة تفصيله على مستوى كل بند من البنود لمخاطر سعر الفائدة وفق معايير الإفصاح الدولية
٨	١٠٦	تقييم مستوى الإفصاح ودرجة تفصيله على مستوى كل بند من البنود لمخاطر سعر الصرف وفق معايير الإفصاح الدولية .
٩	١٠٧	تقييم مستوى الإفصاح ودرجة تفصيله على مستوى كل بند من البنود لمخاطر السيولة وفق معايير الإفصاح الدولية .
١٠	١٠٧	تقييم مستوى الإفصاح ودرجة تفصيله على مستوى كل بند من البنود لمخاطر الائتمان وفق معايير الإفصاح الدولية .

١١	١٠٨	جدول اختبار ستيودنت لعينة واحدة لمقارنة درجة تفصيل إفصاح المصارف الخاصة في سورية عن المخاطر بدرجة المعيار الدولي المفصل ٢
١٢	١٠٩	جدول الإحصائيات الوصفية لمستوى تفصيل إفصاح المصارف الخاصة في سورية عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية
١٣	١١١	مستوى الإفصاح العام عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات البنك المركزي السوري على مستوى المصرف
١٤	١١٢	مستوى الإفصاح العام عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق تعليمات البنك المركزي السوري على مستوى العام
١٥	١١٢	جدول اختبار ستيودنت لعينة واحدة لمقارنة درجة التزام المصارف الخاصة في سورية في الإفصاح عن المخاطر بمعيار المصرف المركزي ١
١٦	١١٤	جدول الإحصائيات الوصفية لالتزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق معايير المصرف المركزي
١٧	١١٥	تقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة وفق تعليمات المصرف المركزي على مستوى كل بند من البنود
١٨	١١٥	تقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر سعر الصرف وفق تعليمات المصرف المركزي على مستوى كل بند من البنود
١٩	١١٦	تقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة وفق تعليمات المصرف المركزي على مستوى كل بند من البنود
٢٠	١١٦	تقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق تعليمات المصرف المركزي على مستوى كل بند من البنود
٢١	١٢٠	جدول اختبار العلاقة بين المتغيرين وفق معامل ارتباط بيرسون
٢٢	١٢١	جدول معاملات الارتباط للانحدار البسيط
٢٣	١٢٧	ملخصاً للتطورات في درجة تفصيل الإفصاحات المقدمة مع بيان البنود التي زادت مصارف العينة من درجة تفصيلها مقارنة بإفصاحاتها في العام السابق

قائمة الأشكال

الرقم	الصفحة	العنوان
١	٣٧	مخطط لنموذج الاعتراف والقياس وفق معيار التقرير المالي الدولي التاسع
٢	٣٩	مخطط لمتطلبات القياس اللاحق للالتزامات المالية
٣	١٠٤	الأعمدة البيانية لمعدلات إفصاح المصارف عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية
٤	١١٤	الأعمدة البيانية لمعدلات إفصاح المصارف عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح للمصرف المركزي
٥	١٤٢	المنحنى البياني لتطور إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية عبر الزمن

قائمة الملاحق

الرقم	الصفحة	العنوان
١	١٦٥	نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية للفرضية الأولى.
٢	١٧١	نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية للفرضية الثالثة.
٣	١٨٣	مدى توافق تعليمات المصرف المركزي السوري مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع حول الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية.

مؤشرات البحث المستخدمة

١	١٨٧	مؤشر الإفصاح وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع
٢	١٩١	مؤشر الإفصاح وفق تعليمات المصرف المركزي السوري

الملخص

هدف هذا البحث بصورة عامة إلى معرفة مدى التزام المصارف السورية الخاصة بمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية والتشريعات المحلية بهذا الصدد متمثلة بمعيار التقرير المالي الدولي السابع (الأدوات المالية : الإفصاحات) وتعليمات مصرف سورية المركزي، كما هدف أيضاً إلى معرفة مستوى تفصيل الإفصاحات المقدمة وتطورها عبر أعوام الدراسة، فضلاً عن معرفة أثر تعليمات مصرف سورية المركزي على توافق الإفصاح في المصارف الخاصة السورية مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام تقنية تحليل المحتوى، حيث تم تصميم مؤشرين للإفصاح، تضمن الأول متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع، بينما تضمن الثاني تعليمات المصرف المركزي السوري بهذا الصدد، كما تمت مقارنة تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات المعيار، وأيضاً تحليل الإفصاحات المقدمة من حيث درجة التفصيل وتطورها عبر أعوام الدراسة.

توصل البحث إلى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع التزاماً "جيداً" بمعدل إجمالي بلغ (٦٥%) لكافة المصارف، أما بالنسبة لمدى التزام مصارف العينة بتعليمات مصرف سورية المركزي فقد أظهر التحليل نسبة التزام مرتفعة بمعدل إجمالي بلغ تقريباً (٨٦%) لكافة المصارف المدروسة.

كما توصل البحث إلى تفاوت إفصاحات مصارف العينة من حيث درجة التفصيل بين الحد الأدنى والإفصاح المفصل، وأن هذه الإفصاحات قد تطورت كمياً ونوعياً عبر الزمن، كما أن لتعليمات مصرف سورية المركزي أثراً جوهرياً على توافق الإفصاح في مصارف العينة مع متطلبات المعيار.

الإطار العام للبحث

The General Framework of the Research

- مقدمة
- مشكلة البحث
- أهداف البحث
- أهمية البحث
- المصطلحات الإجرائية للبحث
- الدراسات السابقة
- فرضيات البحث
- منهجية البحث
- مجتمع الدراسة وعينة البحث
- أداة البحث

مقدمة

يعدّ الإفصاح عن المخاطر جزءاً أساسياً من قضية الإبلاغ المالي (Financial Reporting) والتي تعد من أبرز القضايا المؤثرة على عملية اتخاذ القرار، فقد نصّ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام (٢٠٠١م) على أن إفصاحات المخاطر تشكّل مطلباً ملحاً للمستخدمين، فالمعلومات التي يتطلّع إليها المستخدمون من التقارير المالية تشتمل على المعلومات المالية وغير المالية والمعلومات التنبؤية وتلك المتعلقة بالأصول الملموسة^(١)، وفي هذا الصدد يرى (Husseyney) بأن المعلومات التنبؤية هي إفصاحات العائد والخطر^(٢)، وعلى أثر الأزمات المالية التي أصابت العديد من دول العالم طالبت المنظمات المهنية بالإفصاح عن المخاطر، وتمّ طرح العديد من التقارير كان من أبرزها التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والإثراء، والذي ركز على أن ضعف نظام الإفصاح المالي وممارسات إدارة المخاطر من أهم أسباب تلك الأزمات، ونص على أن سبب فشل أو انهيار المؤسسات المالية والشركات هو الاعتماد المتزايد على القروض بالعملات الأجنبية فضلاً عن نقص الإفصاح والشفافية، وأن نقص متطلبات الإفصاح ساهم بشكل مباشر بإعاقة ممارسات إدارة المخاطر للشركات والمصارف^(٣).

وفي القرن الحالي تعرّض القطاع المصرفي العالمي لأزمة مالية عالمية لعامي (٢٠٠٧-٢٠٠٨م)، وتوجّهت أصابع الاتهام نحو معايير الإبلاغ المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية، فتلك المعايير لم تتسم بالشفافية ولم تتمكّن من تقديم صورة واضحة عن المخاطر وبالوقت المناسب، وبالتالي لم تقدم معلومات كافية لتقدير المخاطر^(٤)، واستجابة لذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آذار عام (٢٠٠٩م) تعديلاً لمعيار التقرير المالي الدولي السابع تجلّى بتحسين إفصاحات مخاطر السيولة، وطالب بتنفيذ هذه الإفصاحات في العام نفسه بما يؤدّي إلى تفعيل دور القوائم المالية كأداة لتطبيق الشفافية ويساعد في تعزيز فهم المستخدمين لمدى

(١) Financial Accounting Standard Board FASB. (29 January 2001). *Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosure*. Report of Enhancing Voluntary Disclosure, Norwalk, C.T, p.3.

(٢) Husseyney, K. (2004). *A Study of The Ability of Partially Automated Disclosure Scores to Explain The Information Content of Annual Report Narratives*. (Doctoral dissertation), University of Manchester, UK, p23.

(٣) United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD. (1999). *Foreign Direct Investment and The Challenge of Developments*. World Investment Report, New York, P.8.

(٤) Huian, Maria. (2010). *Impact of Financial Crisis on Disclosures on Financial Instruments*. (Master Thesis), Isai University, Romania, P.42.

تعرض المنشأة للمخاطر المالية جراء التعامل بالأدوات المالية وطرق إدارتها^(١)، مع التركيز على أن تكون هذه الإفصاحات في الوقت المناسب^(٢).

ونتيجة للتطورات التي شهدتها القطاع المصرفي في سورية، كان لا بد من استصدار القوانين والتشريعات اللازمة لحماية المستثمرين وتوفير المعلومات الملائمة ذات الشفافية، فكان منها المرسوم التشريعي (٥٥) لعام (٢٠٠٦م) الناظم لعمل سوق دمشق للأوراق المالية والذي يهدف إلى إلزام أي شركة أو مصرف يرغب بإدراج أوراقه المالية ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بإعداد تقاريره المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية والمعايير المحاسبية الدولية^(٣)، وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية السورية للجهات الخاضعة للرقابة ولإشراف الهيئة بموجب القرار رقم (٣٩٤٣) لعام (٢٠٠٨م)^(٤)، وقرارات مصرف سورية المركزي حول الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وتقديمه نماذج موحدة للبيانات السنوية والإيضاحات والإفصاحات للمصارف العاملة في سورية القرار رقم (٤٣٩)م/ن /ب ٤ عام (٢٠٠٨م)^(٥).

بذلك يركّز هذا البحث بشكل أساسي على التعرف على مدى احتواء التقارير المالية السنوية للمصارف الخاصة في سورية على متطلبات الإفصاح المتعلقة بمخاطر الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع وتعليمات مصرف سورية المركزي، ودراسة أثر تعليمات مصرف سورية المركزي على توافق الإفصاح في هذه المصارف مع متطلبات الإفصاح عن المخاطر وفق المعيار الدولي المدروس، كما سلّط الضوء على مستوى تفصيل الإفصاحات المقدمة ومدى تطورها عبر أعوام الدراسة، ولتحقيق ذلك تمّ تحليل إفصاحات المخاطر ضمن التقارير السنوية للأعوام من (٢٠٠٩م) وحتى (٢٠١٤م) لعينة مكونة من المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية باستخدام مؤشرين للإفصاح والاختبارات الإحصائية المناسبة، وذلك بهدف تحديد مواطن الضعف أو النقص بالإفصاحات المقدمة بما يجعل تلك التقارير المالية أكثر انسجاماً مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية وأكثر فائدة لمستخدميها من مستثمرين حاليين ومرتبين وإدارات وهيئات مهنية وتشريعية.

(١) Margaret ,Woods, Dowd, Kevin, Humphrey ,Christopher. (2008). Market Risk Reporting by The World's Top Banks: Evidence on The Diversity of Reporting Practice and The Implication for International Accounting Harmonization. *Spanish Accounting Review*, 11 (2), P.16.

(٢) International Accounting Standards Board (IASB). (2005). *Financial Instruments: Disclosures*. IFRS 7 / 31, London.

(٣) المرسوم التشريعي رقم ٥٥. (٢٠٠٦). قرار رقم ٥٥ بتاريخ ٢٠٠٦ بعنوان قانون سوق الأوراق المالية. دمشق. سورية.
(٤) هيئة الأوراق المالية السورية. (٢٠٠٨). قرار رقم ٣٩٤٩ بتاريخ ٢٠٠٨ بعنوان نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة. دمشق. سورية.
(٥) مجلس النقد والتسليف. (٢٠٠٤). قرار رقم ٦٤/ن/ب ٤ بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية. سورية: مصرف سورية المركزي.

مشكلة البحث

تناولت بعض الباحثين موضوع إعداد التقارير المالية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية ، ورأت بأن المنشآت التي تتبع التشريعات المحلية لدى إعداد تقاريرها المالية غالباً لا تكون ملتزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، ومن هنا يعتبر التوجه الجديد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر الناجمة عنها تحدياً كبيراً أمام المصارف السورية، فمن جهة تلتزم هذه المصارف بتعليمات مصرف سورية المركزي كونه يمثل الجهة الإشرافية والرقابية على المصارف العامة والخاصة في الجمهورية العربية السورية، ومن جهة أخرى تطالب هذه المصارف بإعداد قوائمها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسب القانون رقم (٦٤)م/ن ب ٤ لعام ٢٠٠٤م).

ولذلك يحاول البحث الإجابة على السؤال التالي:

هل تلتزم المصارف الخاصة السورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية؟

وينتفع عن سؤال البحث الأساسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. هل تلتزم المصارف الخاصة السورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية؟
٢. هل تتسم إفصاحات المصارف الخاصة السورية حول المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالتفصيل؟
٣. هل تلتزم المصارف الخاصة السورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق تعليمات مصرف سورية المركزي؟
٤. هل تؤثر تعليمات مصرف سورية المركزي على توافق الإفصاح في المصارف الخاصة السورية مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية؟
٥. هل تطورت الإفصاحات المقدمة من قبل المصارف الخاصة السورية عبر أعوام الدراسة بما ينسجم مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية؟

أهداف البحث

هدف البحث بشكل رئيسي إلى دراسة مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السيولة) وفق متطلبات معايير الإفصاح الدولية (معياري التقرير المالي الدولي السابع) وتعليمات مصرف سورية المركزي.

كما هدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعريف بمتطلبات الإفصاح لكل من معيار التقرير المالي الدولي السابع (الأدوات المالية: الإفصاحات) وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية.
٢. دراسة مستوى تفصيل إفصاحات المصارف الخاصة السورية حول المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.
٣. دراسة أثر تعليمات مصرف سورية المركزي على توافق الإفصاح في المصارف الخاصة السورية مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع.
٤. تحليل تطور إفصاحات المخاطر المقدمة من قبل المصارف الخاصة السورية عبر أعوام الدراسة نوعياً وكمياً.

أهمية البحث

ظهرت أهمية البحث العملية من خلال إبراز مواطن القوة في إفصاحات مخاطر الأدوات المالية لتعزيزها، وتحديد مواطن الضعف لهذه الإفصاحات لتداركها، الأمر الذي سيزيد من مصداقية هذه التقارير المالية وسيساهم في تقييم المخاطر بشكل أدق، كما أن التزام المصارف السورية الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية ومنها معيار التقرير المالي الدولي السابع من شأنه إضفاء صفة دولية على التقارير المالية مما يمكنها من دخول الأسواق الخارجية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية^(١)، الأمر الذي يؤثر إيجاباً على الاقتصاد السوري بشكل عام.

أما أهمية البحث الأكاديمية فتبرز من خلال كونه البحث الأول في حدود علم الباحثة الذي تناول موضوع إفصاحات المخاطر في ظل معايير التقارير المالية الدولية والتشريعات المحلية ذات العلاقة في البيئة العربية السورية، فضلاً عن كون هذا البحث لبنة الأساس لأبحاث مستقبلية أخرى لنفس المجال، كدراسة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للمصارف السورية الخاصة.

(١) القشي، ظاهر. (٢٠٠٩). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. المجلة العربية للإدارة، ٢٩(٢)، ص ٤٢.

المصطلحات الإجرائية للبحث

تبنت الباحثة المصطلحات الإجرائية التالية للبحث:

الإفصاح: "تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية ممّا هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية"^(١).

مخاطر الأدوات المالية كما عرّفها مجلس معايير المحاسبة الدولية^(٢):

مخاطر الائتمان: "مخاطر تسبب أحد أطراف الأداة المالية بخسارة مالية للطرف الآخر; بسبب عدم الوفاء بالتزاماته".

مخاطر السوق: "مخاطر تقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق"، وتضم نوعين رئيسيين من المخاطر وهما مخاطر العملة وهي: "مخاطر تقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، ومخاطر سعر الفائدة وهي: "مخاطر تقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق".

مخاطر السيولة: "عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية".

الدراسات السابقة

تمّ تنظيم العديد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث وفقاً للترتيب الزمني كالتالي:

الدراسات العربية

أولاً: دراسة (الجبوري، ٢٠١٥) بعنوان الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية^(٣).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف العراقية الخاصة وأهمية الإفصاح عنها في ظل التشريعات المحلية المتمثلة بالقاعدة رقم ١٠ / "الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة"، ومدى التزام المصارف العراقية بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية وخاصة المعلومات الكمية لمبالغ القروض المتعثرة والقروض المعدومة وبيان ما إذا كان

^(١)International Accounting Standards Board (IASB). (1997). *Presentation of Financial Statements*. IAS 1 / 5, London.

^(٢)International Accounting Standards Board (IASB).*** op.cit, IFRS 7 /A265

^(٣)(الجبوري، رعد. (٢٠١٥). الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية. رسالة ماجستير، جامعة واسط، العراق.

للشفافية والإفصاح دور في تخفيض حجم المخاطر الائتمانية. وقد تكونت عينة البحث من ستة مصارف عراقية خاصة وتحليل تقاريرها المالية للأعوام من (٢٠٠٧) وحتى (٢٠١٢) واستخدام مؤشر ستاندرز أند بورز لقياس مستوى الشفافية والإفصاح لعينة الدراسة والذي تكون من ثلاثة محاور "هيكل الملكية وحقوق المساهمين، هيكل مجلس الإدارة، والإفصاحات الأخرى"، وتم حساب المتوسط العام لكل مصرف للمحاور الثلاثة، وتم قياس المخاطر الائتمانية بحساب المؤشرات التالية: مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات المتداولة، مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى الديون المتأخرة، مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض.

توصلت الدراسة إلى عدم التزام بعض المصارف التجارية بمبدأ الإفصاح والشفافية، فلم تتضمن التقارير السنوية كشوفات تحليلية عن الديون المشكوك بتحصيلها وبعض المؤشرات الهامة للمخاطرة الائتمانية، إضافة لبعض الإفصاحات غير المالية كالوضع التنافسي للمصرف والمعلومات المتعلقة بالمديرين وكبار حملة الأسهم وغيرها من المعلومات، كما أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة واضحة بين الإفصاح وتخفيض حجم المخاطرة الائتمانية بسبب عدم دقة البيانات المالية المفصّل عنها.

ثانياً: دراسة (العيسى، ٢٠١٢) بعنوان مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات - دراسة ميدانية على البنوك التجارية^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام المصارف الأردنية ضمن تقاريرها المالية المنشورة بمتطلبات المعيار الدولي السابع لإعداد التقارير المالية وبتعليمات القوانين الأردنية ذات العلاقة، كما هدفت إلى فحص مدى وجود تباينات بنسب الإفصاح من مصرف لآخر، وذلك من خلال تلخيص المعيار ذي العلاقة على شكل مفردات يتوجب الإفصاح عنها ومن ثمّ دراسة مدى تكرار هذه المفردات ضمن التقارير المالية للمصارف الأردنية والبالغ عددها (١٤) مصرفاً. أظهرت الدراسة التزام المصارف الأردنية بمتطلبات المعيار محل الدراسة وكذلك بمتطلبات القوانين والأنظمة الأردنية ذات العلاقة، كما أظهرت وجود تباينات بنسب الإفصاح من مصرف إلى آخر، وقد بلغت أعلى نسبة إفصاح للمصرف الإسلامي الأردني (١٠٠%)، تلاه مصرف الإسكان (٩٣%)، أمّا أسوأ نسبتي إفصاح فقد كانت للمصرف التجاري الأردني ومصرف سوسيتا جنرال بنسبة (٧٠%-٧٣%) على التوالي.

(١) العيسى، ياسين. (٢٠١٢). مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات - دراسة ميدانية في البنوك الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٨ (١)، ص ١٢٩-١٤٠.

ثالثاً: دراسة (رفاعة، ٢٠٠٩) بعنوان متطلبات المحاسبة عن المشتقات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في سورية^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإطار العلمي للأدوات المالية المشتقة، و تحديد طرق القياس والإفصاح عنها وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية، كما هدفت إلى رصد واقع بيئة الأعمال السورية من حيث مدى تلبية متطلبات التعامل والمحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة، وتحديد العلاقة بين مقابلة وتلبية هذه المتطلبات القانونية والتنظيمية والمحاسبية، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة، ولتحقيق ذلك تمّ استخدام الاستبانة والمقابلة الشخصية للتعرف على آراء أفراد العينة والتي شملت عينة من المصارف الخاصة بلغت (٦) مصارف، وعينة من التخصصيين في مصرف سورية المركزي بلغت (٢٦) مفردة وعينة من شركات المراجعة الكبرى في سوريا شملت (٣) شركات، وعينة من الأكاديميين المتخصصين بلغت (٣٣) مفردة. توصلت الدراسة إلى أنه من الصعب تطبيق المشتقات المالية في السوق المالية السورية المرتقبة، إذ أن البنية التحتية لهذه الأدوات ليست جاهزة، فضلاً عن وجود علاقة قوية بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة ووجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر وقياس حجمها وتحديد الهدف من استخدام المشتقات المالية، ووجود قسم مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية.

(١) رفاعة، تامر. (٢٠٠٩). متطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في سورية. رسالة ماجستير، جامعة

دمشق، سورية.

أولاً: دراسة (Hassan، ٢٠١٤) بعنوان دراسة أثر خصائص الشركة على جودة الإفصاح عن الخطر^(١).

Investigating The Impact of Firm Characteristics on Risk the Disclosure Quality.

هدفت هذه الدراسة لتحديد مستوى جودة إفصاحات المخاطر والعوامل المؤثرة عليها في التقارير السنوية لعينة من الشركات المصرية المدرجة في السوق المالية المصرية بلغ عددها (٢٧) شركة، وذلك للأعوام من (٢٠٠٦م) وحتى (٢٠١٠م)، وفي سبيل ذلك تم تصميم مؤشر لتحليل مستوى جودة إفصاحات المخاطر استند في جوهره إلى خصائص المعلومات المحاسبية وفق الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية، حيث تتسم الإفصاحات بسمة الجودة في حال توافر كل من خاصية الملائمة وقابلية الفهم وقابلية المقارنة وقابلية التحقق. أما العوامل المؤثرة على جودة إفصاحات المخاطر فقد تمّ تحديدها بالاستناد إلى أدبيات سابقة، وتتعلق بخصائص الشركة محل الدراسة كحجمها (قيست باستخدام قيمة إجمالي الأصول) وربحياتها (قيست باستخدام نسبة العائد إلى إجمالي الأصول) ومستوى مخاطرها (قيست باستخدام نسبة الرافعة المالية وهي إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية).

توصلت الدراسة إلى اتصاف إفصاحات المخاطر بسمتي الملائمة وقابلية الفهم بمستوى جيد مقارنة بسمتي قابلية المقارنة والتحقق، فقد تم تقديم إفصاحات حول إدارة المخاطر واحتمالية حدوث الخطر والآثار الحالية والمتوقعة المترتبة على المخاطر، كما تمّ تعريف كل نوع من أنواع المخاطرة وتعريف إدارة المخاطر واستخدام الجداول والرسوم البيانية بجانب الإفصاحات النوعية، إلا أن هذه الإفصاحات لم تظهر ثباتاً في أسلوب عرض إفصاحات المخاطر وطرق قياسها من فترة إلى أخرى، فضلاً عن عدم وجود إفصاحات حول نماذج القياس المستخدمة والافتراضات الأساسية لها، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن لحجم الشركة ومستوى مخاطرها أثراً جوهرياً على جودة إفصاحات المخاطر بينما لم يكن لربحياتها أي أثر جوهري.

^(١)Hassan,Nermine. (2014). Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality. *International Journal of Buisness and Social Science*, 9(1), 109-119.

ثانياً: دراسة (Hunziker ، ٢٠١٣) بعنوان الإفصاح عن معلومات مخاطر السوق في ظل معيار التقرير المالي الدولي السابع: دليل من الشركات السويسرية غير المالية المدرجة^(١).

The Disclosure of Market Risk Information Under IFRS7: Evidence from Swiss Listed Non – Financial Companies.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة طريقة الإفصاح عن مخاطر السوق الأكثر شيوعاً للشركات الغير مالية السويسرية، والتعرف على العوامل الأساسية المؤثرة على اختيار الشركة لها، وقد تكونت عينة الدراسة من (١١٦) شركة مدرجة في السوق المالي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن طريقة تحليل الحساسية هي الأكثر شيوعاً بين جميع أنواع الشركات، تلتها الطريقة الجدولية ومن ثم طريقة القيمة المعرضة للخطر، وقد استخدمت الشركات الأكبر حجماً طريقة القيمة المعرضة للخطر مقارنة بطريقتي تحليل الحساسية والطريقة الجدولية. أما بالنسبة للعوامل المؤثرة على طريقة الإفصاح المستخدمة، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تعرض الشركة لمخاطر سعر الفائدة أو مخاطر أسعار السلع واستخدام الطريقة الجدولية مقارنة بطريقتي تحليل الحساسية والقيمة المعرضة للخطر، بينما كانت العلاقة عكسية بين تعرض الشركة لمخاطر سعر الصرف واختيار الطريقة الجدولية مقارنة بالطريقتين الأخريتين، كما أظهرت الدراسة بأن زيادة استخدام المشتقات المالية من قبل الشركة يؤدي إلى استخدام طريقة القيمة المعرضة للخطر.

ثالثاً: دراسة (Probohudou & others ، ٢٠١٣) بعنوان التنوع بالإبلاغ عن المخاطر^(٢).

Diversity in Risk Communication.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على إفصاحات المخاطر في التقارير السنوية لعينة من الشركات الصناعية بلغت (١٨٠) شركة في أربعة بلدان وهي: أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، وأستراليا وذلك للأعوام (٢٠٠٧م) وحتى (٢٠٠٩م)، وقد تناولت هذه الدراسة كلاً من مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية ومخاطر الأعمال والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر التشغيلية، كما قامت بفحص العلاقة بين مستوى الإفصاح عن هذه المخاطر وبين بعض المتغيرات كحجم الشركة وربحياتها والبلد

^(١) Hunziker, Evans. (2013). *The Disclosure of Market Risk Information Under IFRS7: Evidence from Swiss Listed Non – Financial Companies*. (Master Thesis), Lucerne University of Applied Science and Art, Switzerland.

^(٢) Probohudouo, Agung; Tower, Greg; and Rusmin, Rusmin. (2013). Diversity in Risk Communication. *Australian Accounting Business and Finance Journal*, 7(1), 43-58.

العاملة فيه، وفي سبيل ذلك تم إنشاء خمسة مؤشرات للإفصاح وذلك لكل نوع من أنواع المخاطر المدروسة.

توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الأعمال هي المخاطر الأعلى إفصاحاً، بينما كان الإفصاح عن المخاطر الاستراتيجية هو الأدنى، وقد بلغ أعلى مستوى للإفصاح لها في عام (٢٠٠٩م)، أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمخاطر الاستراتيجية، فقد أظهرت اتجاهات مختلفة من حيث تطور الإفصاح، حيث انخفض مستوى إفصاحها قليلاً عام (٢٠٠٩م) مقارنة بإفصاحات باقي المخاطر المدروسة بعد أن بلغ أعلى مستوى للإفصاح لها عام (٢٠٠٨م)، وقد فسرت الدراسة ذلك كون الإفصاحات الثلاثة الأخيرة أكثر عرضة للاستغلال من قبل المنافسين، ولذلك فإن زيادة كمية الإفصاح عنها منوط برؤية كبار المدراء لمدى الحاجة للإفصاح، بينما تعدّ إفصاحات المخاطر المتبقية أساسية لتقييم مدى نجاح الشركة، أما فيما يتعلق بدراسة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المخاطر المدروسة، فقد أظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وربحياتها والبلد العاملة فيه وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر.

رابعاً: دراسة (Wang، ٢٠١٣) بعنوان أثر تبني معيار التقرير المالي الدولي السابع: دراسة لتنوع إفصاحات المخاطر في المصارف التجارية الأوروبية الغربية^(١).

The Effects of IFRS7 Adoption: A Study of Risk Diversity in Western European Commercial Banks.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر تبني معيار التقرير المالي الدولي السابع على كمية إفصاحات المخاطر في التقارير المالية السنوية للمصارف الأوروبية التجارية، وفي سبيل ذلك تم تحليل التقارير المالية للعيينة المدروسة والبالغ عددها ثلاثون مصرفاً تجارياً في البلدان: ألمانيا، فرنسا، هولندا، استراليا، اسبانيا، البرتغال، سويسرا، إيطاليا، السويد، الدنمارك، فنلندا، وذلك للأعوام (٢٠٠٥م) وحتى (٢٠٠٩م)، ووفق هذه الدراسة تم استخدام عدد مرات تكرار الكلمات المفتاحية في كل تقرير مالي كمؤشر لقياس كمية إفصاحات المخاطر، كما قامت الدراسة بمقارنة مستوى إفصاحات المخاطر للعيينة محل الدراسة بالاستناد إلى بعض الخصائص، كالإدراج في الأسواق المالية الأجنبية وطبيعة ملكية المصرف وحجمه المحدد بإجمالي الأصول.

^(١)Wang, Xiaolin. (2013). *The Effects of IFRS7 Adoption: A Study of Risk Diversity in Western European Commercial Banks*. (Doctoral Dissertation), Erasmus School of Economics, Netherlands.

توصلت الدراسة إلى زيادة كمية إفصاحات المخاطر بصورة ملحوظة في ظل تطبيق المعيار، فضلاً عن عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر وبين كافة العوامل محل الدراسة.

خامساً: دراسة (Thornberg, Johanson, ٢٠١١) بعنوان الإفصاح عن المخاطر في الشركات المدرجة: في تحليل المحتوى السويدي^(١).

Risk Disclosure in Listed Companies: Exploring The Swedish Content.

هدفت هذه الدراسة لفحص كل من كمية وجودة إفصاحات المخاطر في التقارير السنوية لعام (٢٠١٠م) لعينة من الشركات بلغت (٦٥) شركة سويدية مدرجة في بورصة ناسداك ستوكهولم، وذلك بما يتوافق مع متطلبات التشريع المحاسبي السويدي الذي يستند في تشريعه إلى معايير التقارير المالية الدولية، كما هدفت إلى دراسة العلاقة بين حجم الشركة وأدائها ونوع القطاع العاملة فيه وبين كمية إفصاحات المخاطر وجودتها، وقد تناولت كافة المخاطر التي تتعرض لها الشركات من مخاطر مالية وإستراتيجية وتشغيلية وتجارية.

أظهرت الدراسة تدني مستوى جودة وكمية لإفصاحات المخاطر في التقارير السنوية مقارنة بالمتطلبات الواردة في التشريعات السويدية، وقد أفصحت شركات العينة عن مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية بشكل موسّع، بينما لم تفصح عن طرق قياس المخاطر نظراً لطبيعة هذه المعلومات. أمّا فيما يتعلّق بدراسة العلاقة بين جودة وكمية الإفصاح عن المخاطر وخصائص الشركات، فقد تبين عدم وجود علاقة جوهرية بين حجم الشركة وأدائها وبين جودة وكمية الإفصاح عن المخاطر بالنسبة لشركات العينة باستثناء الشركات العاملة في القطاع الصناعي وقطاع تكنولوجيا المعلومات، كما تبين بأن قطاع الطاقة هو أفضل القطاعات من حيث جودة الإفصاح، بينما كان قطاع المواد الأولية هو الأسوأ.

^(١) Johanson, Sara, Thornberg. (2011). *Risk Disclosures in Listed Companies: Exploring The Swedish Content*. (Master Thesis), Kristianstad University, Sweden.

سادساً: دراسة (Tower، Taylor، ٢٠٠٨) بعنوان محددات حوكمة الشركات على ممارسات الإفصاح للأدوات المالية لشركات الموارد الاسترالية^(١).

Corporate Governance Determinants on Australian Resource Companies Financial Instrument Disclosure Practices.

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر التزام الشركات الاسترالية بقواعد حوكمة الشركات على ممارسات الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام بيانات التقارير السنوية لعام (٢٠٠٥م) وذلك لثلاثين شركة استخراجية منها تسع شركات نفط وغاز.

لتحقيق هدف الدراسة تم قياس مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية باستخدام مؤشر تكوّن من (١٢٠) بنداً من بنود الإفصاح، تم اختيار البنود الإلزامية للإفصاح بالاستناد إلى معيار الإفصاح الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الاسترالي الأدوات المالية: الإفصاح والعرض (AASB 132)، بينما تم اختيار بنود الإفصاح الاختيارية من الأدبيات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، أمّا بالنسبة لاختبار قوة هيكل حوكمة الشركات فقد تم تطوير مؤشر بالاستناد إلى التقرير الصادر عن مجلس تبادل الأسهم الاسترالي (Exchange council Australian stock) لعام (٢٠٠٣م)، والذي ضمّ (١٣) بنداً لممارسات حوكمة الشركات.

توصلت الدراسة إلى انخفاض المتوسط العام للإفصاح عن الأدوات المالية للعينة المدروسة، حيث كان مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية بالنسبة للمناجم أعلى بصورة جوهرية من مستوى الإفصاح في شركات النفط والغاز، كما أظهرت شركات العينة التزاماً مرتفعاً بقواعد حوكمة الشركات بصورة عامة، حيث أظهرت شركات النفط والغاز قيمة أعلى لمؤشر حوكمة الشركات بالمقارنة مع المناجم، أمّا بالنسبة للعلاقة بين الالتزام بقواعد حوكمة الشركات وبين مستوى الإفصاح فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر جوهري للالتزام بقواعد حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح بالنسبة للإفصاحات الإلزامية، بينما لا يوجد أثر جوهري بالنسبة للإفصاحات الاختيارية.

(^١)Taylor, Grantley, Tower, Greg. (2008). Corporate Governance Determinants on Australian Resource Companies Financial Instrument Disclosure Practices. *Asian Review of Accounting*, 16(1), 56-73.

سابعاً: دراسة (Prefontaine, Descrochers, Boussanni, ٢٠٠٨) بعنوان الإفصاح المالي لخطر السيولة: حالة المصارف المالية الأوروبية الكبيرة^(١).

Liquidity Risk Financial Disclosure: The case of Large European Financial Groups.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مستوى الإفصاح عن خطر السيولة للمصارف الكبيرة في أوروبا الغربية، وذلك باستخدام مؤشر للإفصاح استند إلى متطلبات لجنة بازل، كما قامت بمقارنة مستوى الإفصاح لهذه المجموعات فيما بينها وذلك تبعاً لبلد المنشأ والتصنيف الائتماني لهذه المجموعات من قبل شركة موديز.

توصلت الدراسة إلى وجود فروقات بين المجموعات المالية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح المالي الكمي والنوعي عن مخاطر السيولة بصورة عامة، حيث حققت مجموعة (HSBC) ومجموعة (Caisse d'Epargne) (Lloyds) أعلى مستوى للإفصاح، وقد تفاوتت إفصاحات مصارف العينة حسب بلد المنشأ والتصنيف الائتماني أيضاً، حيث كان مستوى الإفصاح في المملكة المتحدة وألمانيا أعلى من المتوسط، بينما كان دون المتوسط بالنسبة لإيطاليا ونيوزيلاند، كما أظهرت المصارف ذات التصنيف الائتماني المرتفع نسبياً مستوى أعلى للإفصاح الكمي والنوعي من تلك المصنفة بتصنيف ائتماني منخفض نسبياً.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

لقد كانت هذه الدراسات بمثابة الموجه لهذا البحث، وقد تمّ تحديد مدى الالتزام بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في البيئة العربية السورية، حيث أن جميع الدراسات السابقة تطرقت لموضوع الإفصاح في بلدانها، ولم يقتصر البحث على دراسة مستوى الإفصاح فحسب بل قام بدراسة مدى الانسجام بين تعليمات مصرف سورية المركزي ومتطلبات المعيار فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية، فضلاً عن تطور الإفصاح عبر أعوام الدراسة ومستوى تفصيل بنودها، وقد تناول هذا البحث كافة المخاطر المالية كما تمّ تحديدها من قبل معيار التقرير المالي السابع (IFRS7) خلافاً لبعض الدراسات التي ركزت على نوع معين من المخاطر كدراسة (Boissanni) التي تناولت إفصاحات مخاطر السيولة، كما تمّ تحديد مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع إلى جانب التشريعات المحلية في هذا الصدد

(١) Boussanni, Abderrahim, Descrochers, Jean, Prefontaine, Jacques. (2008). Liquidity Risk Financial Disclosure: The Case OF Large European Financial Groups. *International Buisness and Ecanomics Research Journal*, 7(7), 47-56.

خلفاً لبعض الدراسات التي تناولت التشريعات المحلية فقط كدراسة (Johanson) التي تناولت التشريع المحاسبي السويدي فقط.

فرضيات البحث

١. لا يوجد فرق دال إحصائياً بين التزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وبين متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.
٢. لا يوجد فرق دال إحصائياً بين درجة تفصيل إفصاحات المصارف الخاصة في سورية حول المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وبين درجة التفصيل المطلوبة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.
٣. لا يوجد فرق دال إحصائياً بين التزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وبين تعليمات الإفصاح لمصرف سورية المركزي.
٤. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إفصاح المصارف الخاصة في سورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق تعليمات الإفصاح لمصرف سورية المركزي وبين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.
٥. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إفصاح المصارف الخاصة في سورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية وبين الزمن.

منهجية البحث

تمّ تحقيق أهداف البحث من خلال اتباع الخطوات التالية:

١. مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر المالية: تمّت العودة إلى مصادر عديدة من الأدبيات السابقة بما فيها معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية والكتب والدوريات المحكمة، وذلك لتكوين فرضيات البحث وبناء الإطار النظري للملائم، فضلاً عن بناء الأداة المستخدمة.
٢. تحليل إفصاحات للمخاطر للمصارف عينة البحث: تمّ تحليل الإفصاحات باستخدام تقنية تحليل المحتوى (Content Analysis) حيث تمّ بناء مؤشري إفصاح، استند الأول إلى متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع، واستند الثاني إلى تعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر، وتمّ تحليل كافة إفصاحات المخاطر الواردة في قائمة المركز المالي النوعية والكمية على حد سواء.

مجتمع الدراسة وعينة البحث

تمّ تحديد مجتمع الدراسة من كافة المصارف الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (١٤) مصرفاً، أمّا عينة البحث فقد اقتصرّت على المصارف الخاصة التقليدية مع استثناء المصارف الإسلامية لاختلاف طبيعة عملها عن المصارف التقليدية.

بلغ حجم العينة (١١) مصرفاً كالتالي: المصرف العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف الأردن، مصرف سورية والمهجر، مصرف فرنسبنك، مصرف عودة، مصرف قطر الوطني، مصرف الشرق، مصرف بيبيلوس، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف سورية والخليج.

أداة البحث

بهدف إيجاد حل لمشكلة البحث واختبار فرضياته تمّ تصميم مؤشرين للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية، تكونت بنود الأول بشكل رئيسي من المتطلبات الرئيسية لمعيار التقرير المالي الدولي السابع، والثاني من تعليمات مصرف سورية المركزي، وذلك لتحليل إفصاحات القوائم المالية المنشورة للمصارف محل البحث، كما تمّت المقارنة بين متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية؛ لمعرفة أثر الالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي على توافق الإفصاح في المصارف الخاصة السورية مع متطلبات المعيار محل الدراسة.

الفصل الأول

الأدوات المالية في ظل معايير التقارير المالية الدولية والمخاطر
الناجمة عنها

Financial Instruments Within The Scope of International Financial Reporting Standards and The Arising Risks

- المقدمة.
- المبحث الأول: ماهية الأدوات المالية ومتطلبات الاعتراف والقياس لها وفق
معايير التقارير المالية الدولية.
- المبحث الثاني: مخاطر الأدوات المالية.

المقدمة

تعدّ الأسهم والسندات الأدوات المالية التقليدية المستخدمة في التداول في الأسواق المالية، وقد شهدت هذه الأدوات ومنذ الثمانينات من القرن العشرين تطورات واسعة أدت بخروجها من نطاق التعامل بالأسواق المحلية، فقد تمّ ابتكار ما يدعى بالأدوات المالية المشتقة (Derivatives) بهدف التحوط من المخاطرة عن طريق نقلها إلى أطراف أخرى، إلا أن استخدامها اتسع فيما بعد ليشمل أغراضاً مناقضة للهدف الأساسي كالاستثمار والمضاربة^(١)، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات الأخرى.

وفي عام (٢٠٠٨م) سلّطت الأزمة المالية العالمية الضوء على زيادة حجم المخاطر التي تعرضت لها المصارف المتضررة جراء الاستخدام المبالغ فيه للمشتقات المالية ومحاسبة القيمة العادلة المتعلقة بها، ونتيجة لذلك أصبحت المعايير الدولية المرتبطة بهذه الأدوات عرضة للتمحيص والتدقيق، ويرى (Pounder)^(٢) بأن الفترة التي شهدت حدوث الأزمة المالية العالمية هي المرحلة التي تزايدت فيها الضغوط على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقيام بتغييرات ملموسة فيما يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية، ففي نيسان عام (٢٠٠٩م) طالب رؤساء مجموعة الدول العشرين ومجلس الاستقرار المالي مجلس معايير المحاسبة الدولية بتبسيط محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية ولا سيما متطلبات الاعتراف والقياس، والتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية لتطوير المعايير المحاسبية الحالية بهدف تحسين منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات للمستخدمين^(٣)، واستجابة لذلك بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعاً لتبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية ضمن معيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS9 الأدوات المالية حيث بدأ في تموز عام (٢٠٠٩م) بإصدار مسودة عرض (ED/2009/7) بعنوان (الأدوات المالية: التصنيف والقياس)، وفي تشرين الثاني من العام نفسه تمّ إصدار جزء من المعيار المتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية على أن يتمّ بدء التطبيق في بداية عام (٢٠١٣م)، وفي تشرين الثاني عام (٢٠١٠م) تمت إعادة إصدار المعيار (IFRS9 الأدوات المالية) ليعكس المتطلبات الجديدة حول محاسبة الالتزامات المالية وإضافة متطلبات الغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية، وفي تشرين الأول عام (٢٠١٢م) تمت إضافة القواعد

(١) عنيزة، حسن. (٢٠٠٧). القياس والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية - دراسة نظرية في مصرف بغداد. أطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، العراق، ص ١٠.

(٢) Pounder, Bruce. (2009). Strategic Finance – Strategic Risk Assessment. USA: Institute of Management Accountants Publication, P19.

(٣) Master, Akeel, Khatri, Jamil. (February 2010). IFRS9: Financial Instruments The New Avatar. Bombay Chartered Accountant Journal, , P.583.

المحاسبية المتعلقة بالتحوط مع تعديل تاريخ التطبيق إلى بداية عام (٢٠١٥م)، وفي تموز عام (٢٠١٤م) أصدر مجلس معايير المحاسبة معيار التقرير المالي الدولي التاسع الأدوات المالية، والذي يعدّ المعيار الكامل حيث ضمّ كافة المتطلبات الصادرة سابقاً مع تعديلات بسيطة حول تصنيف وقياس الأصول المالية ومخاطر انخفاض القيمة، وعلى أن يتمّ البدء بتطبيق هذا المعيار في (١) كانون الأول من عام ٢٠١٨^(١).

هدف هذا الفصل إلى بيان ماهية الأدوات المالية و شرح قواعد المحاسبة المبسطة التي تتجه إليها محاسبة الأدوات المالية، بما في ذلك أوجه نقاط التشابه والاختلاف بين المعيار الجديد IFRS9 والمعيار المحاسبي الدولي الحالي IAS 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، كما هدف إلى شرح المخاطر الناجمة عن التعامل بهذه الأدوات، حيث اقتصر على المخاطر المالية الواردة في معيار التقرير المالي الدولي السابع من مخاطر ائتمان ومخاطر سيولة ومخاطر سوق.

^(١)International Accounting Standards Board (IASB). (2014). *IFRS9 :Financial Instruments*. London.

المبحث الأول

ماهية الأدوات المالية ومتطلبات الاعتراف والقياس لها وفق معايير التقارير المالية الدولية

مفهوم الأدوات المالية

يعدّ مفهوم الأدوات المالية مفهوماً واسعاً جداً، حيث يشمل الذمم المدينة والذمم الدائنة والاستثمارات في الديون أو حقوق الملكية إضافة إلى الأدوات المالية المشتقة، فالأداة المالية عقد تنشأ عنه حقوق والتزامات بين طرفين أو أكثر ولها تبعات اقتصادية واضحة وتملك الأطراف قدرة متدنية على تجنبها^(١)، وفي كل عقد مالي يقابل الحق التعاقدي لطرف ما باستلام النقد (أي الأصل المالي) تعهداً تعاقدياً للطرف الآخر بدفع النقد (أي الالتزام المالي).

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية **الأداة المالية** بأنّها: "أي عقد ينتج عنه في آن واحد نشوء أصول مالية للمنشأة، والتزامات مالية أو حقوق ملكية مقابل ذلك لمنشأة أخرى"^(٢).

أمّا (Schuetze) فيعرف الأداة المالية بأنّها: "عقد تتفق بموجبه الشركة أو الطرف المصدر للأداة على تسليم الطرف المقابل أو حامل الأداة في تاريخ محدد"^(٣):

- كمية محددة من النقد (النقد هو الالتزام المحدد على عاتق مصدر العقد).
 - مقياس محدد من سلعة معينة (السلعة هي الالتزام المحدد على عاتق مصدر العقد).
 - كمية غير محددة من المال، إلا أن المبلغ النهائي يتمّ قياسه بالاستناد إلى معدل فائدة أو سعر سلعة بما فيها العملة الأجنبية أو مؤشر تمّ تحديده بصورة مستقلة".
- وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية **الأصل المالي** بأنّه إمّا^(٤):

- أ - نقد.
- ب - حق تعاقدي لاستلام نقد أو موجودات مالية أخرى من منشأة آخر.
- ت - حق تعاقدي لتبادل الأدوات المالية مع منشأة آخر بموجب شروط مواتية.
- ث - أداة حقوق ملكية لمنشأة آخر.

^(١)International Accounting Standards Board (IASB). (2008). *Financial Instruments :Presentation*. IAS 32 / 6.

^(٢)** Ibid, IAS 32 /11.

^(٣)Schuteze, Walter. (2005). *Mark to Market Accounting*. London: Routledge,p30.

^(٤)International Accounting Standards Board (IASB), ***op.cit, IAS 32 /11.

أما الالتزامات المالية: هي عبارة عن التزامات تعاقدية^(١):

أ- لتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى لمنشأة آخر.

ب- لتبادل الأدوات المالية مع منشأة آخر بموجب شروط من المحتمل أنها ليست مواتية.

وتعرّف أدوات الملكية وفق المعيار الدولي IAS32 في الفقرة ١١/بأنّها: "أي عقد يظهر وجود حصة متبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماته"^(٢)، وكمثال عن أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية والتي لا يمكن إعادتها إلى الجهة المصدرة من قبل حاملها، والأسهم الممتازة والتي لا يمكن استردادها من قبل حاملها، وخيارات الأسهم والتي تسمح لحاملها بشراء عدد ثابت من الأسهم العادية غير القابلة للتداول مقابل مبلغ محدد من النقدية أو أي أصل مالي آخر.

الأدوات المالية المشتقة

عرّف صندوق النقد الدولي المشتقات المالية بأنّها: "أدوات مالية تشتق قيمتها من الأوراق المالية محل التعاقد، ويمكن استخدامها للتحوط أو المضاربة، إلا أنّها قد تؤدي إلى زيادة المخاطر للأطراف المتعاملة بها"^(٣)، وعرّفها بنك التسويات الدولي (Bank of International Settlements) بأنّها: "عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تتطلب استثمار لأصل المال في الأصول، وتكون كعقد بين طرفين يتم بموجبه تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، وبالتالي فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية هو أمر غير ضروري"^(٤)، وعرّفها المجموعة الاستثمارية لنظم المحاسبة القومية بأنّها: "أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلالها يمكن شراء أو بيع المخاطر المالية في الأسواق المالية، أمّا قيمة الأداة المشتقة فتتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد، وعلى خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدماً ليتم استرداده وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار، وتستخدم المشتقات المالية لعدة أغراض منها إدارة المخاطر والمراجحة بين الأسواق وأخيراً المضاربة"^(٥)، أمّا الراشد فيعرّفها بأنّها: "عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول أخرى كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية، وتكون لتلك

(١) Ibid, IAS32/11.

(٢) Ibid, IAS32/11.

(٣) محمود، سحنون. (٢٠١٠). مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات. بحث مقدم إلى كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، الجزائر، ص ١٠.

(٤) جباري، شوقي، وخميلي، فريد. (٢٠١٠). دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي والمنعقد في جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، ص ٧.

(٥) خميسي، محمد بن رجم. (٢٠١٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩). المنتجات المالية المشتقة: أدوات مالية مستخدمة لتغطية المخاطر أم لصناعةها. مداخلة من الملحق الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، ص ٤.

العقود المالية مدة زمنية محدّدة، بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتمّ تحديدها عند تحرير العقد بين البائع والمشتري^(١).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن المشتقات المالية عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصل محل التعاقد وتتمّ تسويتها في تاريخ مستقبلي وتتطلّب مبلغ مبدئي صغير كاستثمار مبدئي مقارنة بقيمة العقود، ويتضمّن عقد المشتقات تحديد أربعة عناصر الأول هو سعر معين للتنفيذ في المستقبل، والثاني هو الكمية التي يطبق عليها السعر، والثالث هو الزمن الذي يسري فيه العقد، والرابع هو الأصل محل العقد.

تؤدّي الأدوات المالية المشتقة إلى نشوء حقوق والتزامات لها تأثير تحويل خطر مالي أو أكثر كامن في الأصل الأساسي أو الأداة المالية الأصلية بين طرفي العقد، فعند نشوئها تعطي الأدوات المالية المشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الأصول أو الالتزامات مع طرف آخر بموجب شروط تكون غالباً في صالح هذا الطرف، أو تفرض عليه التزاماً تعاقدياً لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط تكون غالباً في غير صالحه نظراً لاحتمالية تغير الأسعار في الأسواق المالية.

يتميز التعامل بأسواق المشتقات بانخفاض تكلفة المعاملات إلى مستوى يستحيل على الأسواق الحاضرة أن تنافسه، فتكلفة المعاملات لعقد مستقبلي قيمته مليون دولار تبلغ (٠,٠١%) فقط، ولهذه التكلفة تأثير على سيولة السوق، إذ تجعل السوق أكثر كفاءة بما يتيح فرصة أفضل لإبرام الصفقة بسعر قريب من السعر العادل، كما يساهم التعامل بالعقود في تنشيط سوق الأصل المتعاقد عليه وذلك بزيادة حجم التداول عليه، ويعود ذلك لكون المبلغ الذي يدفعه المستثمر عند التعاقد لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من قيمة الصفقة ويقل كثيراً عن الهامش المبدئي الذي يلتزم المشتري بإيداعه عند السمسار عند الشراء الهامشي للأصل من السوق الحاضر^(٢).

(١) الراشد، وائل. (٢٠٠٥). المشتقات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي ٣٩. مجلة المحاسبون، ٣١، ص ٢٧.

(٢) سرارمة، مريم. (٢٠١٢). دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة ٢٠٠٨ دراسة تحليلية. رسالة ماجستير، جامعة منتوري كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٦٧.

أنواع الأدوات المالية المشتقة

من أبرز أنواع الأدوات المالية المشتقة مايلي:

أولاً: عقود الخيارات (Option Contracts)

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية عقد الخيار بأنه: "عقد يعطي لحامله الحق في أن يبيع أو يشتري أدوات مالية أو غيرها من الأصول بكمية معينة وبسعر محدد سلفاً يسمى بسعر التنفيذ (Strike Price) أو سعر الممارسة (Exercise Price) وفي تاريخ معين أو خلال فترة زمنية معينة، وللمشتري الحرية المطلقة في ممارسة هذا الحق أو عدم ممارسته، بينما يكون ملزم بالنسبة للبائع ويقوم مشتري الخيار بدفع مكافأة أو علاوة (Premium) للبائع الخيار مقابل الحصول على حق البيع أو الشراء"^(١).

ومن التعريف السابق يمكن القول بأن مفاهيم عقود الخيار تتمثل بمايلي^(٢):

مشتري أو حامل عقد الخيار	الطرف المستفيد من الحق الذي يتيح له العقد بشراء الأصل إذا كان الخيار هو الشراء، أو البيع إذا كان الخيار هو البيع.
بائع أو محرر عقد الخيار	الطرف الذي يقع عليه الالتزام بتنفيذ الاتفاق موضوع العقد - بيع أو شراء الأصل - في حال طلب المشتري تنفيذ العقد .
سعر الممارسة أو التنفيذ	السعر المحدد سلفاً لتنفيذ عقد الخيار أي سعر البيع أو الشراء قبل تاريخ الاستحقاق.
العلاوة أو المكافأة	مايدفعه المشتري ثمناً لحق الخيار للبائع وغالباً ما تحدد بنسبة مئوية من مبلغ العقد.
السعر السوقي	هو سعر الأصل موضوع العقد في السوق في تاريخ تنفيذ العقد أو في آخر يوم في تاريخ تنفيذ العقد.
تاريخ التنفيذ	هو التاريخ الذي يقوم فيه مشتري العقد بتنفيذ الاتفاق.
تاريخ الانتهاء	وهو آخر يوم متفق عليه لتنفيذ الاتفاق.

(١) International Accounting Standards Board (IASB), *Financial Instruments :Presentation*. IAS 39 /AG9.

(٢) خميسي، مرجع سابق ذكره، ص ٧.

تصنيف الخيارات المالية:

أولاً: حسب تاريخ التنفيذ: يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين هما^(١):

1 - الخيار الأمريكي :

في هذا النوع من الخيارات يعطى لحامل العقد الحق في شراء أو بيع أصل ما بسعر متفق عليه، كما يمكنه تنفيذ هذا العقد خلال الفترة التي تمتد بين إبرام العقد حتى التاريخ المحدد لإنتهائه.

2 -الخيار الأوروبي:

وهو يشبه عقد الخيار الأمريكي غير أنه يختلف عنه فقط في موعد التنفيذ، إذ لا يمكن لمشتري الحق في الخيار الأوروبي تنفيذ العقد إلا في التاريخ المحدد سلفاً، ويمتاز هذا النوع بانخفاض قيمة المكافأة التي يدفعها مشتري الحق لعدم منحه مدة زمنية مرنة بعكس الخيار الأمريكي.

ثانياً: حسب طبيعة وشروط العقد أو نوع الصفقة نميز بين^(٢):

1-خيار الشراء (Call Option):

وهو عقد يعطي لمشتريه حق شراء عدد معين من الأوراق المالية أو السلع أو العملات الأجنبية بسعر محدد وقت التعاقد يسمى (سعر التنفيذ) إمّا في اليوم الأخير للعقد أو طوال المدة الزمنية المنصوص عليها في العقد، ولمشتري خيار الشراء الحق في تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد، لكن يتوجب على محرر الخيار تنفيذ العقد في حال رغب المشتري بذلك، وإن أقصى خسارة يمكن أن يمنى بها مشتري الخيار هي مقدار العلاوة عند انخفاض أسعار الأصول عن السعر المحدد، أمّا بائع الخيار فإن أقصى مكاسب يمكن أن يحققها هي مقدار العلاوة عند ارتفاع أسعار الأصول عن السعر المحدد.

2- خيار البيع (Put Option):

وهو عقد قابل للتداول يعطي لمشتريه الحق ببيع عدد معين من الأوراق المالية أو السلع أو المؤشرات أو العملات الأجنبية بسعر معين متفق عليه (سعر التنفيذ) لمدة زمنية معينة بعلاوة متفق عليها لمحرر العقد أو بائع حق الخيار، هنا تكون توقعات مشتري خيار البيع بانخفاض سعر الأصل بعكس بائع حق البيع الذي يتوقع ارتفاع سعر الأصل مستقبلاً، وبالتالي فإن الخسارة التي يتعرض لها مشتري حق البيع عندما يرتفع سعر الأصل لا تتجاوز قيمة العلاوة التي يدفعها للطرف الآخر، وتزداد أرباحه

(١) International Accounting Standards Board (IASB), ***op.cit, IAS 39.

(٢) بومدين، نورين. (٢٠١٣). منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية. مجلة جامعة حسنية بن بو علي، ٥ (١٠)، ص ١٣١.

كلما كانت توقعاته بانخفاض سعر الأصل سليمة، أمّا الطرف الثاني فتكون خسارته فادحة إذا تحرك سعر الأصل في السوق عكس توقعاته.

• ثالثاً: حسب ملكية الأصل أو التغطية^(١) :

فيتمّ التمييز بين عقد الخيار المغطى وفيه يكون محرر العقد يمتلك الأصل موضوع العقد، أي أنه يستطيع أن يغطي التزامه إذا اختار المشتري تنفيذ العقد، وبين عقد الخيار الغير مغطى والذي لا يمتلك فيه محرر العقد الأصل محل التعاقد ، فإذا اختار المشتري تنفيذ العقد فعندئذ يتوجب عليه شراء الأصل من السوق.

• رابعاً: حسب الربحية:

يتمّ التصنيف بناءً على المقارنة بين سعر التنفيذ وسعر السوق للأصل محل التعاقد في الوقت الذي يتمّ فيه تنفيذ العقد، حيث يتمّ التمييز بين ثلاثة أنواع وهي: العقد المربح أو ضمن إمكانية تحقيق الربح (In The Money Option)، والعقد المتكافئ أو على إمكانية الربح (At The Money Option)، والعقد غير المربح أو خارج إمكانية الربح (out the money option)، وتختلف هذه الأنواع حسب طبيعة عقد الخيار، حيث يطلق على خيار الشراء الذي يكون فيه السعر السوقي للسهم أكبر من سعر التنفيذ بأنه عقد ضمن إمكانية تحقيق الربح (In The Money Option)، وعندما يكون السعر السوقي للسهم مساوياً لسعر التنفيذ يطلق عليه عقد على إمكانية الربح (At The Money Option)، وعندما يكون السعر السوقي للسهم أقل من سعر التنفيذ يطلق عليه عقد خارج إمكانية الربح (Out The Money Option)، وعلى النقيض بالنسبة لخيار البيع حيث يطلق عليه بأنه ضمن إمكانية تحقيق الربح (In The Money Option) عندما يكون السعر السوقي للسهم أقل من سعر التنفيذ، ويطلق عليه عقد على إمكانية الربح (At The Money Option) عندما يكون السعر السوقي للسهم مساوياً أو أقل أو أكثر قليلاً لسعر التنفيذ، ويطلق عليه عقد خارج إمكانية الربح (Out The Money option) عندما يكون السعر السوقي للسهم أكبر من سعر التنفيذ.

(١) سرارمة، مرجع سابق ذكره، ص ٦٣.

ثانياً: العقود الآجلة (Forward Contracts)

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية العقود الآجلة بأنها: "عقود يلتزم بمقتضاها طرفيها بالاتفاق على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتفق عليه في تاريخ التعاقد يسمى (سعر تنفيذ العقد)"^(١)، أمّا صندوق النقد الدولي فقد عرّف العقد الآجل بأنه: "اتفاق بين طرفين على تسليم الأصل محل التعاقد سواء كان حقيقياً أم مالياً بكميات معينة وفي تاريخ معين، وبسعر متفق عليه"^(٢)، ومن هنا فإن العقود الآجلة لا يتم تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية وسوق الأدوات المالية المشتقة كباقي أنواع المشتقات، حيث أنها اتفاق خاص ومغلق بين الطرفين.

وفق العقود الآجلة يتخذ أحد الطرفين مركزاً طويلاً ويوافق على شراء الأصل محل العقد في تاريخ مستقبلي مقابل سعر محدد يتم الاتفاق عليه يطلق عليه اسم سعر التسليم (Delivery Price)، أمّا الطرف الثاني فيتخذ مركزاً قصيراً ويوافق على بيع الأصل في نفس التاريخ مقابل نفس السعر، وعند الدخول في العقد يتم اختيار سعر التسليم بحيث تكون قيمة العقد الآجل صفر بالنسبة للطرفين، وتتمّ تسوية العقد الآجل عند استحقاقه، حيث يقوم حائز المركز القصير (البائع) بتسليم الأصل إلى حائز المركز الطويل مقابل نقدي مساوي لسعر التسليم، ومن هنا فإن العقد الآجل يحتمل نوعين من الأسعار^(٣):

سعر التنفيذ: وهو السعر المتفق عليه لتنفيذ العقد آجلاً، ويتمّ تحديده بين طرفي العقد وفقاً للعرض والطلب ومدى رؤية كلاً منهما لتقلبات الأسعار مستقبلاً، ولا يتغير هذا السعر من تاريخ إبرام العقد وحتى تاريخ التنفيذ.

السعر الآجل: وهو سعر العملة أو الأصل موضع العقد الآجل في المستقبل، وهذا السعر يتغير بمرور الوقت مع تغير الأسعار في السوق، ويمكن القول أن سعر التنفيذ هو توقع للسعر الآجل في تاريخ إبرام العقد.

(١) Ibid, IAS 39 / AG9.

(٢) الدواية، أشرف. (٢٠١٠). المشتقات المالية في الرؤية الإسلامية. بحث مقدم إلى مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات - المؤتمر السنوي الخامس عشر، الشارقة، ص ٤-٥.

(٣) خميسي، مرجع سابق ذكره، ص ٥.

ثالثاً: العقود المستقبلية (Future Contracts)

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية هذه العقود بأنها: "عقود نمطية لشراء أو بيع سلع أو أصول مالية يتم استلامها أو تسليمها في المستقبل بتاريخ معين (تاريخ استحقاق العقد) وبسعر يتم تحديده عند إنشاء العقد يسمى (بالسعر المستقبلي)"^(١)، وتعرّف بأنها: "التزام متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما تسليم أو استلام كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في زمان ومكان محددين وبسعر محدد وبواسطة طرف ثالث كوسيط"^(٢)، كما تعرّف بأنها: "اتفاق بين طرفين لتداول أصل معين بتاريخ مستقبلي محدد، يحدّد هذا العقد نوع الأصل المتداول و كمية الأصل التي يتم تداولها والتاريخ الذي يتم فيه التبادل بين الأصل والمبلغ و السعر الواجب دفعه للأصل"^(٣).

تعتبر العقود المستقبلية امتداداً طبيعياً للعقود الآجلة فالعقود المستقبلية ماهي إلا عقود آجلة تمّ تنميطها من حيث تاريخ التسليم ومستوى جودة الأصل وعدد الوحدات داخل العقد ولا يتمّ التفاوض فيها إلا على السعر، أمّا في العقود الآجلة فلا توجد أية قيود، حيث تتحدّد بنود العقد وفقاً للاتفاق بين الطرفين، وبينما يكون السعر ثابتاً في العقود الآجلة طيلة مدة العقد فإن العقود المستقبلية تخضع للتسويات اليومية^(٤).

وفق هذه العقود يطلق على البائع صاحب المركز القصير كما يطلق على المشتري صاحب المركز الطويل، ويقضي الاتفاق بينهما على تسليم البائع للمشتري الأوراق المالية في تاريخ لاحق يطلق عليه اسم تاريخ التسليم وذلك على أساس سعر يتفق عليه عند التعاقد، وعلى طرفي العقد إيداع مبالغ نقدية تمثل نسبة ضئيلة من سعر العقد يطلق عليها اسم الهامش المبدئي (Initial Margin) لدى السمسار، والغرض من هذا الهامش إثبات حسن النية لدى الطرفين فضلاً عن استخدامه لأغراض التسوية اليومية إذا ما تعرّض أحد الأطراف لخسارة نتيجة لتغير سعر وحدة العقد في غير صالحه^(٥).

تعتبر خاصية الرفع المالي سمة أساسية في العقود المستقبلية، فبالمقارنة مع السوق الحاضر يلتزم المشتري بالدفع الفوري أو بسداد جزء من قيمة العقد مع وجوب دفع فوائد على المبلغ المتبقي الذي يعتبر بمثابة دين عليه، أمّا في سوق العقود المستقبلية فلا وجود لمثل هذا الالتزام، وذلك على أساس أن العقود المستقبلية يتمّ فيها التسليم في وقت لاحق ومن ثمّ تنتفي فكرة وجود دين في ذمة المشتري،

(١) International Accounting Standards Board (IASB), ***op.cit, IAS 39 / AG9, London.

(٢) سمير، بوعافية، وقرید، مصطفى. (٢٠٠٩-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩). التعامل بالمشقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة العالمية الحالية. مداخلة في ملتقى في

الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العلمية، جامعة سطيف، ص ١١.

(٣) الراوي، خالد. (٢٠٠٨). إدارة المخاطر المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة، ص ٢٨٩.

(٤) الدوابة، مرجع سابق ذكره، ص ٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٥-٦.

كما يتم دفع هامش صغير جداً في سوق العقود المستقبلية مقارنة بالهامش الذي يدفع في السوق الحاضر والذي عادة ما يكون (٥٠%) فما أكثر^(١).

رابعاً: عقود المبادلات (Swap Contracts)

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية هذه العقود بأنها: "التزام تعاقد بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق نقدي أو أصل آخر وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد ولا يمكن تغييرها أو إلغاؤها من دون موافقة الطرفين"^(٢)، وتعرّف عقود المبادلات على أنها: "سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ، حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية"^(٣)، وتعرّف أيضاً بأنها: "اتفاقية بين طرفين أو أكثر لتبادل مجموعة من التدفقات خلال فترة زمنية معينة في المستقبل"^(٤).

تتضمن عقود المبادلات عدة أنواع تختلف باختلاف الأصل محل التعاقد^(٥) ومن أبرزها:

- **مبادلة أسعار الفائدة** وهي مبادلة يقوم فيها أحد طرفي العقد بدفع سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة للطرف الآخر والذي يقوم بدوره بدفع سلسلة من التدفقات النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة المتغيرة (العائمة) مقابل ذلك.
- **مبادلة العملات** والتي تتضمن مبادلة أصل القرض وفوائده بعملة أخرى، ويتم بيع وشراء هذه العملات في السوق الأدنى على أساس سعر الصرف الفوري، وفي نفس الوقت يتم إعادة بيع العملة التي تم شراؤها وشراء العملة التي تم بيعها بسعر الصرف الآجل، وخلال سريان العقد يدفع كل طرف للآخر فائدة العملات التي استلمها.
- **مبادلة البضائع** وهي عبارة عن مبادلة يقوم بموجبها أحد الطرفين بالشراء الآني من الطرف الآخر لبضائع معينة بالسعر السائد ويتم التسديد الفوري وإعادة بيعها له في نفس الوقت بيعاً آجلاً بسعر متفق عليه مسبقاً، بحيث يتم السداد على فترات متفق عليها.

(١) العبادي، هشام. (٢٠٠٨). الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية الطبعة الأولى. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص ٧٦.

(٢) International Accounting Standards Board (IASB), ***op.cit, IAS 39 /AG9.

(٣) الحناوي، محمد صالح، العبد، جلال. (٢٠٠٥). بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية، ص ٣٣١.

(٤) سرارمة، مرجع سابق ذكره، ص ٧٢.

(٥) خميسي، مرجع سابق ذكره، ص ١٧.

التصنيف والاعتراف المبدئي للأدوات المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية

أولاً: تصنيف الأصول والالتزامات المالية: تصنف الأصول المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) إلى عدة مجموعات أساسية^(١):

- الأصول المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (Fair Value Through Profits and Losses) (FVTPL): وهي الأصول التي تم امتلاكها لغرض المتاجرة وتوليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر، وتصنف الأصول المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة إذا كانت جزءاً من محفظة استثمارية ذات دليل على أن لها نمطاً فعلياً بتحقيق الأرباح قصيرة الأجل.
 - الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق (Held to Maturity) (HTM): وهي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت، وللمنشأة نية إيجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثها المنشأة.
 - الاستثمارات المتوافرة للبيع (Available For Sale) (AFS): وهي الاستثمارات التي لا يمكن تصنيفها ضمن المتاجرة أو المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، كالأسهم والسندات المحتفظ بها لغايات غير المتاجرة، ويجب تصنيف الأصول المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة وليست متاحة للبيع إذا كانت جزءاً من محفظة لأصول مماثلة تستخدم لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر.
 - القروض والمديونيات (Loans & Receivable) (L&R): وهي الأدوات المالية الصادرة عن المؤسسة نفسها وذلك لدى قيامها بتزويد المدين مباشرة بمبالغ أو بضائع أو خدمات كالقروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف.
- أما معيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS9 فقد اختصر تصنيفات الأصول المالية الأربعة السابقة إلى ثلاث تصنيفات رئيسية بحسب طريقة القياس المستخدمة وهي فئة الأصول المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وفئة الأصول المقاسة لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفئة الأصول المقاسة لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر^(٢)، وبذلك قام المجلس بإلغاء معظم فئات الأصول المالية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) حرصاً منه على تبسيط المحاسبة عن الأدوات المالية.

(١) International Accounting Standards Board (IASB). *Financial Instruments : Recognition and Measurement*, ***op.cit, IAS 39 / 45.

(٢) International Accounting Standards Board (IASB). (2014). *Financial Instruments : Classification and Measurement*. IFRS9, London.

أما الالتزامات المالية فقد نصّ المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) على وجود فئتين رئيسيتين^(١):

- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL): وهي الالتزامات التي تتكبدها المنشأة لأغراض المتاجرة، كأداة دين أصدرتها المنشأة وتتوي إعادة شرائها في المستقبل القريب لتحقيق مكاسب من تحركات أسعار الفائدة، أو تلك التي حدّدت المنشأة تصنيفها أولاً ضمن هذه الفئة.
- أما الفئة الثانية فهي الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وتضمّ الالتزامات المالية التي لا ينطبق عليها تعريف الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، كالحسابات الدائنة وأوراق الدفع وأدوات الدين المصدرة.

وقد قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية الحفاظ على جميع المتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) والمتعلّقة بتصنيف الالتزامات المالية مستنداً في ذلك إلى علاقة العائد بالتكلفة التي تعدّ من أهم المحدّدات المحاسبية، ونتيجة لذلك أصدر المجلس معيار التقرير المالي الدولي التاسع لعام (٢٠١٠م)، ليشمل كافّة متطلبات الاعتراف والقياس للأصول المالية الواردة وفق النسخة الأولى من المعيار الصادرة عام (٢٠٠٩م)، والمتطلّبات الجديدة الخاصة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية ومتطلّبات إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية، كما ضمّ إرشادات حول قياس القيمة العادلة^(٢).

ثانياً: الاعتراف المبدئي بالأصول والالتزامات المالية: حافظ معيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS9 على متطلبات المعيار الدولي IAS39 فيما يتعلّق بالاعتراف بالأصول أو الالتزامات المالية، أي التوقيت الذي يتوجّب فيه على المنشأة تسجيل الأصل أو الالتزام أولاً في القوائم المالية^(٣)، فوفق المعيار الدولي IAS39 يجب على المنشأة الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية^(٤)، وتتنطبق القاعدة السابقة على المشتقات المالية، فقد خرج المعيار عن الممارسات المحاسبية السائدة والتي تعامل المشتقات كبنود خارج الميزانية وطالب بالاعتراف بالحقوق والالتزامات الناجمة عن هذه الأدوات عندما تصبح المنشأة طرفاً في العقد المشتق وليس عند تسوية المعاملة كونها تمثّل عقد شراء أو بيع أداة مالية في تاريخ مستقبلي.

(١) International Accounting Standards Board (IASB). *Financial Instruments: Recognition and Measurement*, ***op.cit, IAS 39 /45.

(٢) KPMG. (2010). *First Impressions: Additions to IFRS9 Financial Instruments*. London: KPMG Publications, p.5.

(٣) International Accounting Standards Board (IASB). (2014). *IFRS9 Financial Instruments*, ***op.cit, IFRS9.

(٤) International Accounting Standards Board (IASB). *Financial Instruments :Recognition and Measurement*, ***op.cit, IAS 39 /14.

أما بالنسبة للالتزامات الثابتة والتي سيترتب عليها امتلاك أصول أو تحمّل التزامات، فهنا لا يتم الاعتراف بالأصول أو الالتزامات حتى يتم تنفيذ الاتفاقية أي لدى تسليم الأصل محل التعاقد أو استلامه، أما بالنسبة للعقد بحد ذاته فيتم الاعتراف حسب طبيعة الالتزامات الناتجة وذلك بكونها تمثل أدوات مالية أم لا، فإن انطبق عليها تعريف الأداة المالية تستخدم المعالجة المحاسبية السابقة، أما إن لم ينطبق عليها تعريف الأداة المالية فهي عقود قابلة للتنفيذ ولا يتم الاعتراف بها حتى يتم تنفيذها من قبل أحد الأطراف، أما في حال وجود عمليات مخططة مستقبلية ومتوقعة الحدوث فإنه لا يتوجب على المنشأة الاعتراف بتمثل هذه العمليات وذلك كون المنشأة لم تصبح بعد طرفاً في العقد، وبالتالي لا توجد أي حقوق أو التزامات تعاقدية يمكن الاعتراف بها، ومثال ذلك تخطيط المنشأة لشراء سند محدد في تاريخ محدد في المستقبل فهنا يتوجب على المنشأة عدم الاعتراف بتمثل هذا الشراء نظراً لعدم نشوء أي حق أو التزام تعاقدية حالي^(١).

قياس الأدوات المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية

لقد قدّم الباحثون تعريفات متعددة لعملية القياس، ورغم اختلافها في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى (Cample) الذي عرّفها بما يلي: " قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"^(٢)، ويعرف القياس بأنه: "عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المنشأة الاقتصادية"^(٣)، كما يعرف بكونه: "عملية تحديد وتبويب العمليات لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية"^(٤).

(١) حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٨). إدارة المخاطر "أفراد- إدارات- شركات- بنوك". الاسكندرية : الدار الجامعية، ص ٦٥.

(٢) عبد اللطيف، شادو. (٢٠١٣). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية

الجزائرية لمدينة ورقلة. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص ١٥.

(٣) السيد، سيدعطاش. (٢٠٠٩). النظريات المحاسبية. الأردن: دار الرأية للنشر و التوزيع، ص ١١٨.

(٤) تفصيلي، مسعود. (٢٠١٠). (٢٠١٠، ١٧-١٨ كانون الأول). التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، ص ٣.

أولاً: القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية: بعد أن يتم الاعتراف بأحد بنود الأصول أو الالتزامات المالية بشكل أولي، يجب على المنشأة قياسه وتحديد المبلغ المرحّل في قائمة المركز المالي، فوق المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) يتم قياس الأصل أو الالتزام المالي أولاً بالتكلفة أي مبلغ التعويض المدفوع (في حالة الأصل المالي) أو المستلم (في حالة الالتزام المالي) والذي يفترض عموماً بأنه يساوي القيمة العادلة إضافة إلى تكاليف المعاملات (Transaction cost) والتي تعرّف بأنها التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل أو التصرف بالالتزام كأتعاب وعمولات المستشارين والسماسرة، ولا تشتمل على تكاليف التمويل كفوائد قرض أو المصاريف الإدارية الداخلية^(١)، ومن الممكن تحديد القيمة العادلة للتعويض المدفوع للأصل أو المستلم للالتزام بالرجوع إلى أسعار تعاملات سوقية قابلة للملاحظة لنفس الأداة، وإذا لم يكن من الممكن تحديد أسعار السوق بشكل موثوق، فيتم تقدير القيمة العادلة للتعويض المدفوع أو المستلم بأنه مبلغ الدفعات النقدية أو المبالغ المستلمة باستخدام سعر السوق السائد للفائدة لأداة مماثلة بالنسبة للعملة والفترة الزمنية وغيرها من العوامل، وفي حال وجود فروقات بين القيمة العادلة المقدرة وسعر المعاملة، فإنّ مكسباً أو خسارة فورية تنتج عند الاعتراف المبدئي^(٢).

أمّا بالنسبة لتكاليف المعاملات فتتمّ رسملتها أي إضافتها إلى القيمة العادلة وإدراجها في القياس المبدئي للأصل أو الالتزام المالي، وذلك في حال كون القياس اللاحق للأصل أو الالتزام بالتكلفة المطفأة، مع استنفاد تكاليف المعاملات على مدى عمر الأصل، أمّا بالنسبة للالتزامات فيتمّ خصم تكاليف المعاملات من المبلغ المرحّل المبدئي.

وفي هذا الصدد حافظ معيار التقرير المالي الدولي التاسع على متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) فيما يتعلّق بالقياس الأولي للأصول المالية، فهو يتطلب قياس جميع الأصول المالية أولاً بالقيمة العادلة، وفي حال عدم تصنيف الأصول بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)، تتمّ إضافة تكاليف المعاملة الناتجة مباشرة من امتلاك الأصل^(٣).

^(١) International Accounting Standards Board (IASB), ***op.cit, IAS 39/14.

^(٢) ميرزا، عباس علي، أوريل، ماغنوس، هولت، غراهام. (٢٠٠٨). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - دليل وكتابة تنفيذ العملي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مترجم). عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ص ٢١٨.

^(٣) International Accounting Standards Board (IASB). Financial Instruments: Classification and Measurement, ***op.cit, IFRS9.

ثانياً: القياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية : يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS39 قياس الأصول المالية بما في ذلك المشتقات المالية التي تعدّ أصولاً بمقدار القيمة العادلة بدون أي خصم لتكاليف العملية التي قد تتحملها عند عملية البيع، باستثناء الأصول التالية^(١):

- يتمّ قياس القروض والمديونيات التي أوجدتها المنشأة والتي لا يحتفظ بها للمتاجرة والاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة، والتي تساوي وفق المعيار الدولي (٣٢) في الفقرة (١٠) منه إلى المبلغ المقاس عند الاعتراف الأولي ناقص دفعات تسديد المبلغ الأصلي زائد أو ناقص مبلغ الإطفاء المتراكم لأي فرق بين القياس المبدئي ومبلغ الاستحقاق باستخدام أسلوب الفائدة الفعال ناقص خسارة التدني فيما يخص انخفاض القيمة أو عدم قابلية التحصيل (بالنسبة للأصول).
- يتمّ قياس الأصول المالية التي ليس لها أسعار مدرجة في سوق نشط ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية بالتكلفة، وتقاس الأدوات المالية المشتقة المتعلقة بتسليم هذه الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة والتي يجب أن تسوّى بتسليم أداة حقوق الملكية ذات استحقاق ثابت بالتكلفة أيضاً.

أمّا معيار التقرير المالي الدولي التاسع، فقد حدّد طريقتين للقياس اللاحق للأصول المالية، فهي إمّا التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة بالنسبة لأدوات الدين، والقيمة العادلة بالنسبة لأدوات الملكية والمشتقات المالية، حيث نص المعيار على وجود اختبارين لتحديد طريقة القياس المناسبة، الأمر الذي يرتبط بمخاطر الموازنة بين أسس القياس المختلفة^(٢)، وهذه الاختبارات هي^(٣):

- الاختبار الأول هو اختبار نموذج الأعمال والذي يركّز على معرفة الهدف من نموذج الأعمال الذي تتمّ إدارة الأصل المالي بموجبه.
- الاختبار الثاني هو اختبار سمات التدفقات النقدية للأصل والذي يركّز على طبيعة التدفقات النقدية الناتجة عن الأصل في تاريخ محدّد.

(١) International Accounting Standards Board (IASB). *Financial Instruments :Recognition and Measurement*, ***op.cit, IAS 39 / 46.

(٢) الجعارات، خالد، الطبري، محمود. (٢٠١٣). مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد الرابع والعشرون، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٣) International Accounting Standards Board (IASB). (2014). *Financial Instruments*, ***op.cit, IFRS9.

اختبار نموذج الأعمال (Business Model Test)

يتطلب اختبار نموذج الأعمال تقييم الهدف من إدارة الأصل المالي، أي أنه يعتمد على تقييم كيفية قيام المنشأة بإدارة أصولها المالية ضمن نموذج الأعمال المحدد من قبل أعضاء الإدارة الرئيسيين، فإذا كان هدف نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصل المالي هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل عندئذ يؤول الأصل للقياس بالتكلفة المطفأة، وإذا كان هدف نموذج الأعمال لإدارة الأصل يتحقق من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل بيعه للاستفادة من تغيرات القيمة العادلة له فعندئذ يجب قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، أما إذا كان هدف نموذج الأعمال لا يمكن تصنيفه ضمن الفئتين السابقتين فعندئذ يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة^(١).

وينص اختبار نموذج الأعمال على أن هدف الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل تدفقاتها النقدية التعاقدية لا يعني وجوب احتفاظ المنشأة بالأصول حتى تاريخ الاستحقاق، فمن الممكن قيام المنشأة بعمليات بيع لكن غير متكررة لهذه الأصول دون أن تؤثر على هدف نموذج الأعمال^(٢)، وبحسب شركة إرنست أند يونغ بأنه يمكن للإدارة تقييم مدى تكرارية عمليات بيع الأصول المالية قبل الاستحقاق باستخدام مؤشرات كمية كتحديد تكرار عمليات البيع وحجم وقيمة المبيعات، أو مؤشرات نوعية كتحديد الهدف من اقتناء الأصول المالية وأسباب البيع وكيفية إدارة أداء المحفظة^(٣)، وينص المعيار على أن عدم توقع المنشأة بالحصول على كافة التدفقات النقدية لا يؤثر على الحكم على الهدف من نموذج الأعمال^(٤).

اختبار سمات التدفقات النقدية للأصل المالي (Cash Flow Characteristics Test)

ينص اختبار سمات التدفقات النقدية للأصل المالي على تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية تمنح صاحب الأصل المالي الحق بالحصول في تاريخ محدد على تدفقات نقدية تعاقدية تتكوّن بصورة أساسية من أصل المبلغ والفائدة المستحقة عليه، ويعدّ جوهر هذا الاختبار هو اتسام الأصل بالسمات الأساسية للدين (Basic loan features)، ولتحديد ماهية التدفقات النقدية فإنّه يتوجب على المنشأة دراسة شروط القرض من حيث كونها تمنح الحق بتدفقات نقدية إضافية أو أنها تحدّ من التدفقات

^(١) International Accounting Standards Board (IASB). (2009). *Financial Instruments: Classification and Measurement*. IFRS9 / B 4.1 – B 4.2.

^(٢) Ibid, IFRS9 / B 4.3.

^(٣) Ernst&Young. (2010). *Implementing Phase 1 Of IFRS 9*. London: Ernst&Young Publication, p.3.

^(٤) International Accounting Standards Board (IASB), ***op.cit, IFRS9 / B 4.4.

النقدية الحالية بحيث لا تساوي إلى أصل المبلغ والفائدة المستحقة عليه، فمثلاً أدوات الدين القابلة للتحويل إلى عدد محدّد من الأسهم العادية والتي تمنح حامل السند الحق بتدفقات نقدية إضافية متمثلة بقيمة الأسهم لوجود خيار التحويل لا تؤهلها للقياس بالتكلفة المطفأة وفقاً لهذا الاختبار^(١).

وفقاً لما سبق يتمّ قياس الأصول المالية لاحقاً وفق معيار التقرير المالي الدولي التاسع كالتالي:

أدوات الدين (Debt Instruments): إذا كان هدف نموذج الأعمال للمنشأة هو الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وليس بيع الأصل قبل تاريخ الاستحقاق للاستفادة من تغيرات قيمته العادلة، وكانت الشروط التعاقدية تمنح صاحب الأصل الحق بالحصول في تاريخ محدد على التدفقات النقدية التي يولدها الأصل والمكونة بشكل أساسي من أصل المبلغ والفائدة المستحقة عليه، عندئذ يتمّ قياس أدوات الدين غير المشتقة بالتكلفة المطفأة صافية من خسائر انخفاض القيمة، إلا في حال اختيار الإدارة لقياس الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بسبب تطبيقها لخيار القيمة العادلة^(٢).

ويتمّ قياس أدوات الدين غير المشتقة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إذا كان الهدف من نموذج الأعمال للمنشأة يتحقق من خلال كل من الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعه للاستفادة من تغيرات قيمته العادلة، وكانت الشروط التعاقدية تمنح صاحب الأصل الحق بالحصول في تاريخ محدد على التدفقات النقدية التي يولدها الأصل والمكونة بشكل أساسي من أصل المبلغ والفائدة المستحقة عليه، إلا في حال تمّ تحديد قياس الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بسبب تطبيق خيار القيمة العادلة^(٣).

ويتمّ قياس أدوات الدين غير المشتقة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة إذا كان هدف نموذج الأعمال مغاير لما هو محدد ضمن الفئتين السابقتين.

أدوات الملكية (Equity instruments): يتمّ قياس جميع الاستثمارات بأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع الاعتراف بمكاسب وخسائر تغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل وذلك في حال كانت بغرض المتاجرة، أمّا إذا لم تكن بغرض المتاجرة فيمكن للمنشأة الاعتراف بهذه الأدوات أولاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (FVTOCI) حيث يتمّ الاعتراف بمكاسب وخسائر تغيرات القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الشامل دون السماح بأي إعادة تصنيف لاحقة للاعتراف بها ضمن قائمة الدخل، كما يتمّ الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن توزيعات الأرباح

^(١) Deloitte. (2009). *IFRS9 Financial Instrument*., London: Deloitte Publications, P.4.

^(٢) International Accounting Standards Board. *Financial Instruments*, ***op.cit, IFRS9 / 4.1.2.

^(٣) ** Ibid, IFRS9/ 4.1.2A.

ضمن قائمة الدخل^(١)، وفي حال الاعتراف الأولي لهذه الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يتطلب المعيار الإفصاح عن سبب قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل^(٢)، أما بالنسبة لأدوات الملكية الغير المسعرة والعقود المرتبطة بها فيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بعد أن كانت تقاس بالتكلفة وفق المعيار السابق، وتعدّ من أبرز تغييرات المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار الدولي IAS39 والذي أوجب في الفقرة ٥,٦/ منه استخدام القيمة العادلة ولا سيما في الحالات التي لا تكون فيها التكلفة أفضل تقدير للقيمة العادلة^(٣)، وقد حدّدت شركة التدقيق كي بي إم جي الحالات التي لا تكون فيها التكلفة موثوقة بالنقاط التالية^(٤):

- وجود تغير جوهري بأداء المستثمر مقارنة بالموازنات.
- حدوث تغيرات في التوقعات حول منتجات المستثمر لديه.
- حدوث تغيرات جوهريّة في الاقتصاد العالمي أو البيئة الاقتصادية التي يعمل بها المستثمر.
- حدوث تغيرات جوهريّة في سوق أسهم المستثمر لديه أو منتجاته الحالية أو المتوقعة.
- ظهور عوامل داخلية لدى المستثمر لديه كتغيير الإدارة أو حدوث دعاوى قضائية أو نزاعات تجارية وغيرها.

المشتقات المالية: يتطلب المعيار الدولي IFRS9 قياس كافة المشتقات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) حيث يتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة من مكاسب وخسائر في قائمة الدخل، فالمشتقات المالية أداة للتحوط والمضاربة والمراجعة وبالتالي لا يتم الاحتفاظ بها بهدف تحصيل تدفقاتها النقدية التعاقدية، كما أنّها لا تحقق اختبار سمات التدفقات النقدية التعاقدية وذلك لكونها أداة مالية رافعة لا تحتاج إلى استثمار مبدئي أو قد تحتاج إلى صافي استثمار مبدئي صغير مقارنة بالأثر الذي سيحدثه العقد كما في حالة علاوة الخيار.

مما سبق ترى الباحثة بأنّ الخيار الذي أقرّه مجلس معايير المحاسبة الدولية يخضع لعوامل موضوعية مقارنة بمتطلبات المعيار الحالي IAS39.

(١) ** Ibid, IFRS9 / 5.7.5.

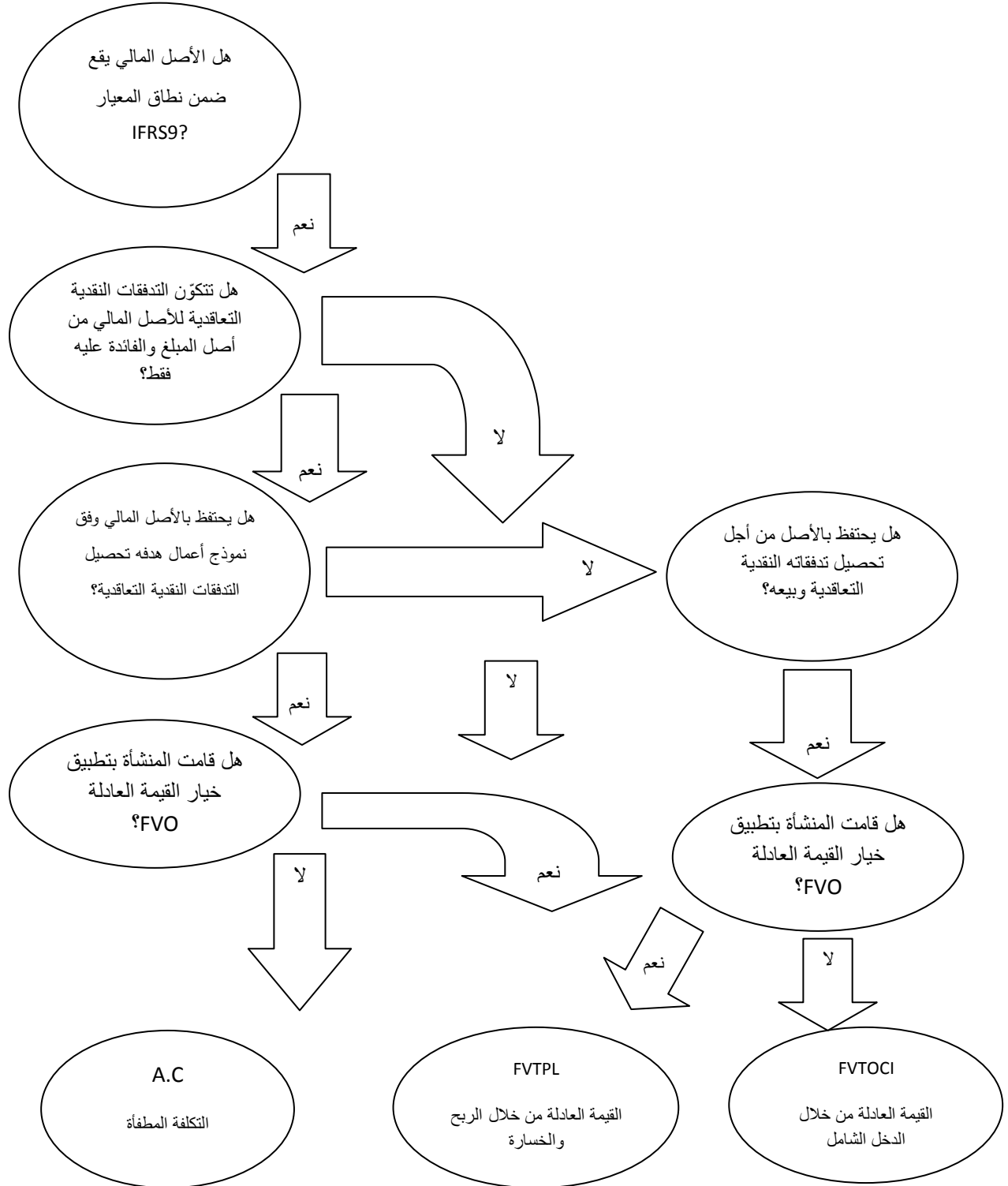
(٢) Deloitte, *** op.cit, p.7.

(٣) International Accounting Standards Board (IASB). *Financial Instruments: Classification and Measurement*, *** op.cit, IFRS9/5.6.

(٤) KPMG. (2009). *First Impressions : IFRS9 Financial Instruments*. London: KPMG Publication, P.22.

يقدم الشكل التالي مخططاً لنموذج الاعتراف والقياس وفق معيار التقرير المالي الدولي التاسع (الشكل رقم ١)^(١):

شكل رقم (١) م مخططاً لنموذج الاعتراف والقياس وفق معيار التقرير المالي الدولي التاسع



^(١)International Accounting Standards Board (IASB). *IFRS9 Financial Instruments*, *** op.cit, IFRS9/p7.

أما فيما يتعلق بالالتزامات المالية فينصّ المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) على قياسها لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وذلك تبعاً لفئتها، وقد حافظ معيار التقرير المالي الدولي التاسع ضمن تعديلاته لعام (٢٠١٠م) على هذه المتطلبات، فالالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة تقاس بالقيمة العادلة مع الاعتراف بكافة تغيرات القيمة العادلة بقائمة الأرباح والخسائر، ويتمّ قياس كافة الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة إلا في حال تطبيق خيار القيمة العادلة^(١)، أما فيما يتعلق بالالتزامات المالية التي تمّ تحديدها أولاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فنقاس بالقيمة العادلة، إلا أنّ معيار التقرير المالي الدولي التاسع قد خرج عن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) والمتعلّقة بالإفصاح عن المكاسب والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لهذه الالتزامات، ففي أيار (٢٠١٠م) أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة عرض (ED/2010/4) بعنوان خيار القيمة العادلة للالتزامات المالية والتي ركّزت على دور مخاطر الائتمان في حال إعادة قياس الالتزام المالي، واقترحت الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة والتي تعزى إلى خطر الائتمان للالتزام مالي يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن قائمة الدخل الشامل، فوفقاً لما سبق، يتمّ الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناجمة عن تغيرات القيمة العادلة للالتزام المالي المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كالتالي^(٢):

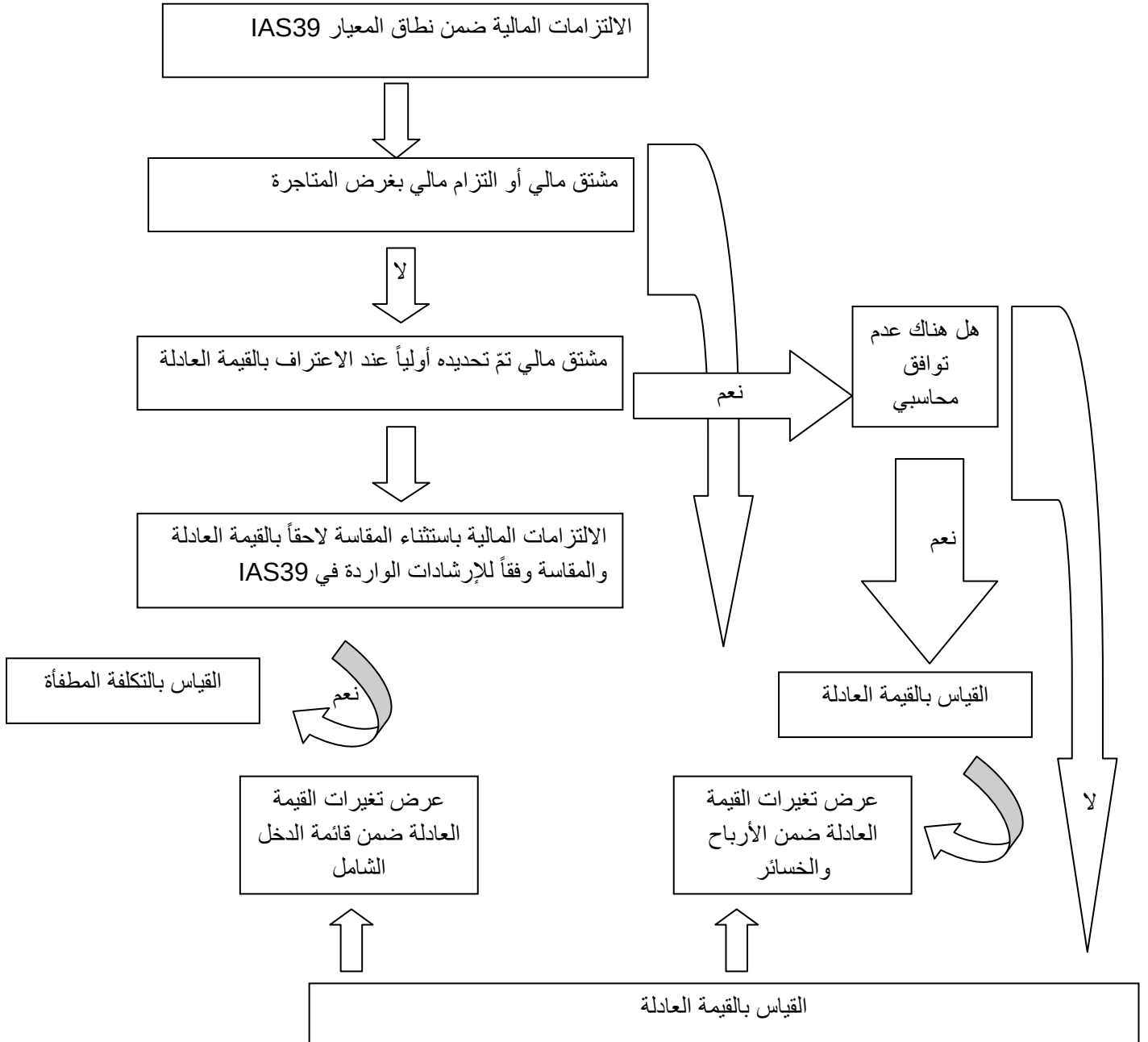
- أ- يتمّ الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناجمة عن تغيرات القيمة العادلة للالتزام المالي والناجمة عن تغير خطر الائتمان لهذا الالتزام ضمن قائمة الدخل الشامل.
- ب- يتمّ الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناجمة عن تغيرات القيمة العادلة المتبقية ضمن قائمة الدخل.

^(١) International Accounting Standards Board. *Financial Instruments*, ***op.cit, IFRS9/4.2.1.

^(٢) KPMG, ***op.cit, p.15.

يوضّح الشكل التالي متطلبات القياس اللاحق للالتزامات المالية (الشكل رقم ٢)^(١)

شكل رقم (٢) متطلبات القياس اللاحق للالتزامات المالية



^(١) KPMG. (2010). *First Impressions: Additions to IFRS9 Financial Instruments*. London: KPMG Publications , p.6.

إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

نصّ المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) على وجود مدخلين مستقلين لتقييم أهلية الأصل المالي للاستبعاد من الدفاتر المحاسبية، واللذين حافظ عليهما معيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS9 (٢٠١٠م) وهما^(١): مدخل العائد والخطر (Risk and Reward Approach) ومدخل السيطرة (Control Approach).

وفق المعيار IAS39 يتمّ إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو بجزء منه عند انتهاء سريان الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل المالي، كما في حالة سداد المدين لكافة مستحقاته أو إلغاء الدين لانتهاء الفترة الزمنية، حيث يتمّ استبعاد أداة الدين من الميزانية العمومية للدائن^(٢)، أمّا في حالة عدم انقضاء الحق بالحصول على التدفقات النقدية من الأصل المالي عندئذ يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان هناك تحويل للأصل المالي يؤهله للاستبعاد من الدفاتر (transfer)، فبيع أصل مالي كالسندات مثلاً يعني أن للمحوّل إليه حقوقاً غير مشروطة قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية، وإن استمرّ المحوّل بخدمة الأصل كما في حال قيامه بتحصيل التدفقات النقدية كوكيل عن المحوّل إليه لا يؤثّر على عملية التحويل وتأهل الأصل للاستبعاد من الدفاتر.

وفي حال عدم وجود تحويل للحقوق التعاقدية، فعندئذ تحدّد المنشأة ما إذا كان هناك التزام بتسديد هذه التدفقات النقدية لطرف آخر أو ما يدعى باتفاقية التمير من خلال pass-through arrangement، والتي تحدّد مجموعة من الشروط تتفق في جوهرها بعدم وجود حق للمحوّل بالمنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن الأصل، من أبرزها عدم التزام المنشأة بسداد التدفقات النقدية إلى المستلم النهائي إلا بعد أن تقوم بتحصيل هذه التدفقات من الأصل الأصلي، وامتناعها بموجب عقد التحويل من بيع أو رهن الأصل الأصلي إلا كضمان للمستلم النهائي للالتزام بدفع النفقات النقدية له، والالتزامها بإيصال أي تدفقات نقدية تقوم بتحصيلها بالنيابة عن المستلم النهائي وبدون تأخير جوهري^(٣).

حالما قامت المنشأة بتحديد ما إذا كان هناك تحويل أو نقل للأصل المالي إمّا من خلال تحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية أو عبر اتفاقية التمير من خلال، عندئذ تخضع لاختبار العوائد والمخاطر Risk and Reward، والذي يتطلب تقييم احتفاظ المنشأة بكافة المخاطر والمنافع

^(١) Wallace, Pauline. (2008). *IAS39-Derecognition of Financial assets in Practice*, London: Price water house coopers Publication, p.7.

^(٢) International Accounting Standards Board (IASB). *Financial Instruments :Recognition and Measurement*, *** op.cit, IAS 39 /17.

^(٣) Ibid, IAS 39 / 19.

الناجمة عن ملكية الأصل جوهرياً أم لا، ففي حال قيام المنشأة بنقل جميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي بشكل جوهري كما في حالة بيعها فهنا يتطلب المعيار إلغاء الاعتراف به، كما تعترف المنشأة بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن الفرق بين المقابل المستلم والمبلغ المسجل للأصل المالي في حسابات الربح أو الخسارة عند البيع، أما في حال قيام المنشأة بالاحتفاظ بجميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، فبالتالي لابد من استمرار المنشأة بالاعتراف بالأصل المالي ولا تعترف بربح أو خسارة نتيجة التحويل^(١).

إذا لم تقم المنشأة بنقل أو بالاحتفاظ بجميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، فهنا يجب تحديد ما إذا كانت قد احتفظت المنشأة بالسيطرة (control) على الأصل المالي^(٢)، فوفقاً لمتطلبات المعيار الدولي (39) تفقد المنشأة السيطرة على الأصل المالي إذا كان للمنفول إليه القدرة العملية على بيع الأصل بمجمله إلى طرف ثالث خارجي ليس له علاقة ودون وجود قيود إضافية على عملية النقل، وفي هذه الحالة يجب على المنشأة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي والاعتراف بشكل منفصل بأية حقوق أو التزامات تم إنشاؤها، وفي حال وجود فرق بين المبلغ المسجل للأصل المالي والمقابل المستلم تعترف بالأرباح أو الخسائر في حسابات الربح أو الخسارة عند البيع، أما إذا احتفظت المنشأة بالسيطرة على الأصل فإنها تستمر بالاعتراف به إلى حد مشاركتها المستمرة في الأصل المالي (Continuous Involvement)، أي تستمر بالاعتراف بجزء من الأصل يمثل مدى تعرضها المستمر لمخاطر وعوائد الأصل المحوّل، وبالتالي تلتزم المنشأة بتحمل المخاطر الناجمة عن التدفقات النقدية للأصل، وتتمتع أيضاً بحق الحصول على عوائد هذه التدفقات النقدية، ويعكس مبلغ المشاركة المستمرة المبلغ الأقصى الذي تتعرض له المنشأة لدى مشاركتها في الأصل المحوّل، فمثلاً عندما تتخذ المشاركة المستمرة للمنشأة شكل ضمان للأصل المحوّل عندئذ يكون مدى المشاركة المستمرة هو المبلغ الأقل بين قيمة الأصل ومبلغ الضمان.

حدّد المعيار IAS39 المشاركة المستمرة على أساس مدى تعرض المنشأة للتقلبات في مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية للأصل، أي تعرضها للتغيرات في صافي التدفقات النقدية، وذلك من خلال حساب مقارنة تعرض المنشأة في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية قبل وبعد النقل باستخدام سعر الفائدة الحالي في السوق كمعدل خصم^(٣).

أما فيما يتعلق بمتطلبات إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية، فيركّز المعيار على انقضاء الالتزام المالي، وبالتالي يتم استبعاد الالتزام المالي أو جزء منه عندما يتم استيفاء الالتزام التعاقدى المحدّد في

(١) ** Ibid, IAS 39 / 20/.

(٢) ** Ibid, IAS 39 / 23.

(٣) جمعة، أحمد. (٢٠١٠). محاسبة الأدوات المالية "الاعتراف- القياس- التحوط- العرض- الإفصاح. عمان: دار الصفاء، ص ٦٣.

العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته، كما يعدّ قيام المنشأة بمقايضة الالتزام المالي الأصلي بالالتزام مالي جديد بشروط مختلفة جوهرياً على أنه انقضاء للالتزام المالي الأصلي ممّا يستوجب استبعاده من الميزانية العمومية والاعتراف بالأصل المالي الجديد، كما ويتمّ الاعتراف بأي ربح أو خسارة سداد ناجمة عن الفرق بين المبلغ المسجل للالتزام المالي القديم والقيمة العادلة الأولية إضافة إلى تكاليف المعاملة للالتزام المالي الجديد ضمن قائمة الدخل^(١).

متطلبات قياس القيمة العادلة للأدوات المالية وفق معيار التقرير المالي الدولي IFRS13

مفهوم القيمة العادلة

تمّ تعريف القيمة العادلة من قبل العديد من الجهات ورغم اختلاف تلك التعاريف بطريقة صياغتها إلا أنّها متشابهة من حيث الجوهر^(٢)، فقد عرّفها مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية في آذار عام (١٩٥٩م) على أنّها: "السعر الذي يتيح تبادل الملكية بين مشتر راغب في الشراء وبائع راغب في البيع، بحيث لا يكون الأول مكرهاً على الشراء ولا الثاني مكرهاً على البيع، وأن يكون لدى الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية"^(٣)، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عدة معايير تبنى فيها مفهوم القيمة العادلة فعرفها بأنّها: "المبلغ الذي يمكن أن تتمّ به مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت"، وقد ورد هذا التعريف في العديد من المعايير وأهمها الفقرة (١١) من المعيار رقم (٣٢)، والفقرة (٨) من المعيار (٣٨)، والفقرة (٩) من المعيار (٣٩)، والفقرة (٥) من المعيار (٤٠)، كما عرّفها معايير التقييم الدولي IVS International Valuation Standards الصادرة عن لجنة معايير التقييم الدولي (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية بأنّها: "القيمة التقديرية التي يتوجب تبادل الأصل بها بتاريخ التقييم ما بين مشتر وبائع راغبين في عملية تجارية بحتة والذي تصرفت ضمنه الأطراف باطلاع وحصافة وبدون إكراه"^(٤).

في عام (٢٠١٣م) أصدر المجلس معيار التقرير المالي الدولي IFRS١٣ بعنوان قياسات القيمة العادلة (Fair Value Measurement)، والذي حدّد تعريفاً للقيمة العادلة وإطاراً مفاهيمياً لقياسها

(١) International Accounting Standards Board (IASB). *Financial Instruments :Recognition and Measurement*, *** op.cit, IAS 39 / 22.

(٢) مطر، محمد، السويطي، موسى. (١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦). *أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية*. بحث

مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ص ٩-١٠.

(٣) حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٢). *موسوعة معايير المحاسبة-المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية الجزء الثالث*، مصر: منشورات جامعة عين

شمس، ص ١١.

(٤) International Valuation Standards Committee. (2003). *Valuation Reporting standard 3*. London.

ومتطلبات الإفصاح عنها⁽¹⁾، وقد عرّف المعيار IFRS13 القيمة العادلة بأنها: "السعر الذي سيتمّ استلامه عند بيع أصل ما أو دفعه عند تسوية التزام ما وذلك ضمن صفقة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس"⁽²⁾، ويرى المعيار بأنّ سعر الخروج (exit value) يعدّ الهدف من قياس القيمة العادلة.

يلاحظ من التعاريف السابقة بأن مجلس معايير المحاسبة الدولية اشترط ضرورة كون الصفقة منظمة لقياس القيمة العادلة، ويعني عملية البيع أو الشراء أو التحويل للأصول والالتزامات التي تفترض التعرض للسوق قبل وقت القياس للسماح بتحديد القيمة العادلة من خلال نشاطات السوق والإطلاع بشكل كافي على الأسعار، وبالتالي فهي ليست عملية إجبارية، كما افترض حدوثها في السوق الأكثر نشاطاً (الرئيسي) للأصل أو الالتزام، وبأن القيمة العادلة تمثل أعلى سعر خروج للأصل وأقل سعر خروج للالتزام.

بصورة عامة يقسم المعيار قياسات القيمة العادلة بين نوعين رئيسيين وهما أسعار السوق والأسعار المستخرجة وفق نماذج التقييم في حال عدم توافر الأولى، وفي سبيل ذلك قام بتحديد ما يدعى بالتسلسل الهرمي للقيمة العادلة (Fair Value Hierarchy) والذي يصنف المدخلات المستخدمة ضمن نماذج التقييم إلى ثلاثة مستويات من المدخلات:

- مدخلات المستوى الأول (First Level Inputs) وهي الأسعار السوقية المعروضة (Quoted Market Prices) في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المطابقة والتي يمكن للمنشأة أن تحصل عليها في وقت القياس⁽³⁾، وتشكل أفضل وسيلة للحصول على القيمة العادلة في حال توفرها⁽⁴⁾.
- مدخلات المستوى الثاني (Second Level Inputs) وهي المدخلات التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء المدخلات في المستوى الأول، وتتضمن كلاً من الأسعار السوقية المقتبسة من السوق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة للأصول والالتزامات موضوع القياس، والأسعار المأخوذة من السوق غير النشطة نسبياً للأصول والالتزامات المطابقة، والأسعار المشتقة بشكل غير مباشر من مؤشرات السوق

(1) International Accounting Standards Board (IASB). (2013). *Fair Value Measurement*. IFRS13/1 . London.

(2)** Ibid, IFRS13/ A .

(3)** Ibid, IFRS13/ 76 .

(4)** Ibid, IFRS13/ 77 .

المختلفة، أو أسعار معدلات الفائدة حيث يشمل هذا المستوى جميع الطرق والأساليب غير المباشرة للحصول على الأسعار السوقية كدليل للقيمة العادلة^(١).

- مدخلات المستوى الثالث (Third Level Inputs) والذي تلجأ إليه المنشأة عند استنفاد جميع الخيارات في المستويات السابقة، ويقوم على أساس الاعتماد على الافتراضات والتقديرية المناسبة للمنشأة في تحديد القيمة العادلة، حيث تحاول المنشأة استخدام الافتراضات ذاتها التي يستخدمها المتعاملون في السوق من أجل تحديد السعر السوقي، ويسمى هذا المستوى (Unobservable Inputs) أي مدخلات نظام تحديد القيمة العادلة التي لا يمكن ملاحظتها في السوق^(٢).

مداخل تقييم القيمة العادلة وفق معيار التقرير المالي الدولي ١٣

ينصّ المعيار على أنه يتوجب على المنشأة استخدام تقنية التقييم الأكثر ملائمة لظروف القياس على أن تحاول تعظيم استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات الغير قابلة للملاحظة^(٣)، ويعدّ الهدف من استخدام تقنيات التقييم هو تقدير السعر الناجم عن صفقة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو لنقل الالتزام في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية. تقسم مداخل تقييم القيمة العادلة وفق معيار التقرير المالي الدولي (١٣) إلى ثلاثة مداخل^(٤):

- **مدخل السوق Market Approach:** يستخدم هذا المدخل أسعار السوق الناتجة عن صفقات السوق لأصول أو التزامات مطابقة (Identical) أو قابلة للمقارنة (Comparable)، وترى خريسات أن سعر السوق قد لا يمثل السعر الحقيقي للقيمة العادلة خاصة إذا لم يكن السوق مؤسّساً بشكل جيد أو في حال وجود نشاط غير مألوف في السوق، أو إذا كانت المتاجرة في السوق ضئيلة جداً بالنسبة للعدد الإجمالي من الوحدات التجارية الموجودة^(٥).
- **مدخل العائد أو الدخل Income Approach:** يستخدم هذا المدخل تقنيات التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية من تدفقات نقدية أو دخل أو مصاريف إلى مبلغ حالي مخصوم يعكس توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.
- **مدخل التكلفة Cost Approach:** يقوم هذا المدخل على أساس تحديد القيمة العادلة من خلال التكلفة التي تتحملها المنشأة لاستبدال أصل بآخر يولد نفس المنافع التي يولدها الأصل المستبدل

(١)** Ibid, IFRS13/ 81 .

(٢)** Ibid, IFRS13/ 87-89 .

(٣)** Ibid, IFRS13/ 61 .

(٤)** Ibid, IFRS13/ 62 .

(٥) خريسات، علا (٢٠٠٨). دور محاسبة القيمة العادلة في تخطيط عملية التدقيق الخارجي دراسة ميدانية على البنوك الموجودة في الأردن. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، ص ٤٤.

أي المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال الطاقة الخدمية للأصل (يشار إليها عادة بتكلفة الاستبدال الجارية) (Current Replacement Cost).

رغم التوجّه نحو محاسبة القيمة العادلة إلا أن الآراء ووجهات النظر حول استخدام محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس المحاسبي قد تباينت، فعلى الرغم من المزايا التي تتميز بها القيمة العادلة من حيث توفيرها لمعلومات أكثر ملائمة وتبسيط الضوء على الدخل الاقتصادي وتزويد المستثمرين بالنظرة التنبؤية لقيمة المنشأة^(١)، إلا أنها لا زالت تواجه انتقادات عديدة جوهرية، فاستخدام محاسبة القيمة العادلة قد يوفر مناخاً مناسباً للتلاعب الإداري أو ما يسمى بإدارة الأرباح على المدى القصير بهدف الحصول على المكافآت التي عادة ما تكون متعلقة برقم الربح، ويتجلى التلاعب الإداري من خلال عدة أوجه أبرزها التلاعب بمدخلات نماذج التقييم وذلك بسبب ضرورة الاعتماد على تقديرات الإدارة للقيم العادلة للأصول والالتزامات في حال عدم توافر الأسواق^(٢)، وقد يتمّ التلاعب الإداري بسبب مرونة المعيار فمثلاً يمكن للإدارة تصنيف بعض الأدوات المالية ضمن فئة التكلفة المطفأة، علماً بأن نيتها هي الاحتفاظ بها للمتاجرة وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية، فتصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات التي نصّ عليها المعيار هو تصنيف مرّن لا يحكمه أي قيود سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة فرصة للتلاعب والتضليل من خلال تحديد وقت إجراء التعديلات الممكنة للاستفادة من تطبيق متطلبات المعيار^(٣).

ولم تقتصر الانتقادات على التلاعب الإداري فحسب بل تعدّته إلى انتهاك الأعراف المحاسبية المقبولة عموماً، فالاعتراف بالمكاسب غير المحققة لا يتماشى مع مفهوم الحيطة والحذر وهو من الأعراف المحاسبية المقبولة عموماً، كما أن تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة قد يتطلب فترة زمنية أطول لجمع البيانات وإعداد القوائم المالية ممّا قد يؤدي إلى تأخير إعداد هذه القوائم وبالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم^(٤)، ويضيف النجار إلى أن تذبذب الأرباح في ظل القيمة العادلة والعائد إلى

(١) Skoda, Miroslav, Bilka, Peter. (2012). Fair Value Advantage and Disadvantage. *Studia Universitatis Economice Series*, 22(2), p.12.

(٢) جعارة، أسامة. (٢٠١٣). المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة - الملائمة والموثوقية ومشكلات التطبيق. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد التاسع والعشرون، ص ٢٠٣.

(٣) الطرايرة، جمال. (٢٠٠٥). *التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك الأردنية العاملة في الأردن*. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، ص ١٠٨.

(٤) الزعبي، يامن، خليل. (٢٠٠٥). *القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية دراسة ميدانية*. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص ٨٥.

التقلبات في القيمة العادلة لتلك الأصول والالتزامات أو للأخطاء في تقدير تغيرات القيمة العادلة أو إلى تطبيق النموذج المختلط في القياس المحاسبي لا يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة^(١).

مما سبق يمكن القول بأن لمحاسبة القيمة العادلة نتائج سلبية أبرزها قدرة الإدارة على التلاعب، فقياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة يؤدي إلى الاعتراف بمكاسب وخسائر حيازة غير محققة تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية في حال المكاسب ونقصانها في حال الخسائر، وهذه المكاسب والخسائر تمثل قيم تقديرية تخمينية لم تتحقق بعد نظراً لعدم حدوث العملية بعد، كما يترتب على وجود المكاسب غير المحققة إمكانية توزيع أرباح تؤثر سلباً على حقوق الملكية قبل تحقق التدفقات النقدية.

مقارنة بين متطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS39

ومعيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS9

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وفق معيار التقرير المالي الدولي التاسع بتبسيط متطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية وتجلى هذا التبسيط في نواح عديدة أبرزها اقتصار تصنيفات الأصول المالية على ثلاثة تصنيفات عوضاً عن أربعة، واقتصار نماذج القياس على نموذجين بدلاً من ثلاثة، ويمكن تلخيص نقاط الاختلاف بالجدول التالي:

أهم الفروقات بين متطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS39 ومعيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS9 الجدول رقم (١):

البند	المعيار المحاسبي الدولي IAS39	معيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS9
تصنيف أدوات الدين بصورة عامة	تصنف وفق أربع تصنيفات: القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. المتوافرة للبيع. المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. القروض والمديونيات.	تصنف وفق ثلاث تصنيفات فقط: القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل. التكلفة المطفأة.

(١) النجار، جميل حسن. (٢٠١٣). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، ٩ (٣)، ص ٤٦٨.

تصنيف أدوات الملكية بصورة عامة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المتوافرة للبيع.	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
أساس التصنيف المستخدم	يتمّ التصنيف بناءً على شروط محددة كاحتفاظ بالأصل حتى تاريخ الاستحقاق، أو الاحتفاظ به بغرض المتاجرة للحصول على أرباح قصيرة الأجل، أو وفق الخيار الأولي الذي تحدده المنشأة.	يتمّ التصنيف وفق اختباري نموذج أعمال المنشأة و اختبار سمات التدفقات النقدية للأصل.
قياس أدوات الدين بصورة عامة	تقاس بالتكلفة المطفأة في حال تمّ تصنيفها بأنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو من القروض والمديونيات، وتقاس بالقيمة العادلة إذا صُنفت بأنها بغرض المتاجرة.	تقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو من الربح والخسارة تبعاً لماهية الشروط التي تحققها وفق اختباري نموذج الأعمال وسمات التدفقات النقدية للأصل.
قياس أدوات الملكية بصورة عامة	تقاس بالقيمة العادلة باستثناء أدوات الملكية التي ليس لها سعر في سوق نشط ولا يمكن تقدير قيمتها العادلة بموثوقية حيث تقاس بالتكلفة.	تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، ويمكن قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إذا حددتها المنشأة أولاً بأنها كذلك وذلك فقط إذا لم يكن محتفظاً بها للمتاجرة.
الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق	تقاس بالتكلفة المطفأة.	تقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو من الربح والخسارة تبعاً لماهية الشروط التي تحققها وفق اختباري نموذج الأعمال وسمات التدفقات النقدية للأصل.

الاستثمارات بغرض المتاجرة	تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.	تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
القروض والمديونيات	تقاس بالتكلفة المطفأة.	تقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو من الربح والخسارة تبعاً لماهية الشروط التي تحققها وفق اختباري نموذج الأعمال وسمات التدفقات النقدية للأصل.
الاستثمارات المتوافرة للبيع	تقاس بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل.	تقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو من الربح والخسارة تبعاً لماهية الشروط التي تحققها وفق اختباري نموذج الأعمال وسمات التدفقات النقدية للأصل.
الأدوات القابلة للتحويل	يتمّ قياس خيار التحويل بالقيمة العادلة بصورة منفصلة، أما أداة الدين فيمكن قياسها بالتكلفة المطفأة.	تقاس الأداة ككتلة واحدة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
إعادة تصنيف أدوات الدين	يسمح بإعادة التصنيف بين الأنواع الأربعة.	يسمح بإعادة التصنيف فقط في حال تغير نموذج الأعمال.
إعادة تصنيف أدوات الملكية	يسمح بإعادة التصنيف بين القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة و المتاح للبيع، وفي حال إعادة التصنيف من متاح للبيع إلى القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، يتمّ الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة ضمن قائمة الدخل، أما في حال إعادة	لا يسمح بإعادة التصنيف بين القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة و القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، ويتمّ الاعتراف بتوزيعات الأرباح في قائمة الدخل للأدوات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

	التصنيف من القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة إلى متاح للبيع لا يتم تحويل المكاسب أو الخسائر غير المحققة إلى حقوق الملكية بل تبقى ضمن قائمة الدخل.	
--	---	--

المبحث الثاني

المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية

يشير مصطلح المخاطر بصورة عامة إلى الآثار السلبية المحتملة على الأصول بسبب الإجراءات الحالية أو الأحداث المستقبلية غير المتوقعة، وقد تعددت التعاريف التي تناولت هذا المصطلح فيمكن تعريفه بأنه: "احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة نتيجة لتذبذب العائد الفعلي لاستثمار معين"^(١)، وأما (Shelagh) فقد نظر إلى المخاطرة من جانب الإيرادات فقط فعرّفها بأنها: "تذبذب صافي التدفقات النقدية للشركة"^(٢)، وتعرف المخاطر المصرفية بأنها: "احتمال أن تؤثر الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة على رأس مال المصرف أو إيراداته بصورة سلبية"^(٣)، أما المفهوم الحديث للمخاطرة فقد توسّع ليشمل كافة الآثار السلبية والإيجابية المؤثرة على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها على حد سواء، فقد عرّف (Dobler) المخاطرة من زاويتين، ترتبط الأولى بمفهوم عدم التأكد فيعرّف الخطر بأنه حالة عدم التأكد المرتبطة بالنتائج المستقبلية والتي يمكن التعبير عنها رقمياً من خلال التوزيع الاحتمالي للنتائج، وترتبط الزاوية الثانية بالأهداف المتوقعة، فيعرّف الخطر بأنه احتمال الانحراف عن المعيار أو النتيجة المتوقعة بغض النظر عن اتجاهه^(٤).

حدّد معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7 ثلاثة مخاطر مالية ناشئة عن استخدام الأدوات المالية وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، أما مخاطر الائتمان فهي مخاطرة تسبب أحد أطراف الأداة المالية في خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة عدم قيامه بسداد الالتزام المترتب عليه، وأما مخاطر السوق فهي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق، وتعتبر مخاطر السيولة عن المخاطرة الناجمة عن صعوبة سداد الالتزامات لمالية التي قد تواجه المنشأة، وقد تمّ التركيز في هذا البحث على المخاطر المالية المحددة وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7.

^(١)Harrington, Scott, Neihars, Gregory. (2004). *Risk Management and Insurance*. New York: McGraw-Hill, p.1.

^(٢) Heffernan, Shelagh. (2005). *Modern banking*. USA: John Wiley & sons, p. 104.

^(٣)Raghavan, R.S. (2003). Risk Management in Banks. *Institute of Chartered Accountant*, 7(3), p.842.

^(٤)Dobler, M. (2008). Incentives for Risk Reporting – A Discretionary Disclosure and Cheap Talk Approach. *The International Journal of Accountancy*, 42 (2), p.187.

المخاطر الائتمانية (Credit Risks)

تعدّ المخاطر الائتمانية أحد أهم أنواع المخاطر في القطاع المصرفي وذلك لكون ربحية المصرف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه المخاطر، حيث يرتبط مانسبته (٨٠%) من بنود ميزانية المصارف بالعمليات الائتمانية بصورة مباشرة^(١)، ورغم تنوّع الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز السداد فيها إلا أن القروض تمثل النسبة الأكبر من هذه الأصول^(٢)، ولا يقتصر هذا النوع من المخاطر على العمليات المصرفية التقليدية فحسب بل يتعداه إلى التعامل بالأدوات المالية المشتقة، فالدخول في العقود الآجلة يصاحبها التعرض للمخاطر الائتمانية في حال تعرّض الطرف المقابل لتنفيذ العقد، وكذلك الأمر بالنسبة لعقود الخيارات والتي تعطي حاملها الخيار بتنفيذ العقد ممّا يؤدي إلى خسارة متمثلة بعلاوة الخيار المدفوعة عند إبرام العقد في حال عدم التنفيذ.

يعود أصل معنى الائتمان في الاقتصاد إلى القدرة على الإقراض فهو صيغة استثمارية تمويلية تعتمد على المصارف بأنواعها^(٣)، ويعرّف الائتمان بأنّه: "الثقة التي يوليها المصرف لعميل ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، وذلك بمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدّد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة، لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقّف العميل عن السداد"^(٤).

أمّا المخاطر الائتمانية فقد عرفت بأنّها: "المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدّد للمستحقّات الواجبة على العميل ممّا يؤدي إلى خسارة مالية"^(٥)، وتعرّف بأنّها: "المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقّة أو أصل الدين أو كلاهما معاً، سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية أو القروض، وفقاً للاتفاقات والعقود المبرمة ممّا يترتب عليه خسارة مالية بالمصرف"^(٦)، كما يمكن تعريف مخاطر الائتمان وفقاً للنتائج المترتبة عليها فتعرّف بأنّها:

(١) Henni, Van, Sonja, Brajovic. (2004). *Analyzing Banking Risk*. Washington: The World Bank, P.135.

(٢) Koch, T.W., Scott, M.S. (2005). *Bank Management-Analyzing Bank Performance*. New York: McGraw-Hill, p.119.

(٣) Al-Dghaem, Abdelaziz, Alamin, Maher. (2006). The Creditory Analysis and its Role in Guiding the Operations of Bank Loaning in The Syrian Industrial Bank. *Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research*, 28 (3), p. 194.

(٤) إنجرو، إيمان. (٢٠٠٧). *التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري نموذجاً*. رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية، ص ٤١.

(٥) الزبيدي، حمزة. (٢٠٠٠). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص ١٧٤.

(٦) عمر، لما. (٢٠٠٢). *المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة ١٩٨٨-٢٠٠٢*. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ص ١٨.

"التغيرات التي تطرأ على العوائد نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة"^(١).

ومن التعاريف السابقة يمكن للباحثة القول بأن مخاطر الائتمان هي حالة عدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من أصل الدين أو الفائدة أو كليهما معاً في تاريخ الاستحقاق، نتيجة لندهور المركز للعميل أو نتيجة لظروف اقتصادية غير متوقعة يترتب عليها حدوث خسائر.

يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية حسب مستوى الأثر إلى^(٢):

- مخاطر عدم السداد: وهي عدم قدرة المدينين على سداد التزاماتهم بالكامل وفي الوقت المحدد.
- مخاطر البلد: وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الاقتصادية، وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والمتسمة بعدم استقرار العملة بسبب تخفيض قيمتها من خلال البنوك المركزية.

أما لجنة بازل فقد قسمت المخاطر الائتمانية حسب مصدرها إلى نوعين وهي^(٣):

- المخاطر النظامية (Systematic Risk): وتمثل أثر التغيرات غير المتوقعة في ظروف السوق المالية وظروف الاقتصاد الكلي على أداء المقترضين، أي أن هذا النوع من المخاطر يصيب كافة الوحدات الاقتصادية العاملة في السوق، ولذلك لا يمكن تجنبها مع وجود تفاوت بدرجات الحساسية تجاهها.
- المخاطر الذاتية (Idiosyncratic Risk): وهي المخاطر المتعلقة بظروف مقترض معين.

أما حماد فيرى بأن المخاطر الائتمانية تتكوّن من^(٤):

- مخاطر العجز عن السداد: وتعني احتمالية العجز عن السداد خلال فترة زمنية معينة، إما بسبب تدهور في المركز الائتماني للطرف المقابل، أو نتيجة لدخوله في اتفاقيات معينة تحدّد عليه الحفاظ على نسب محدّدة من السيولة أو الربحية، أو نتيجة عجز اقتصادي عام أدّى إلى انخفاض القيمة الاقتصادية للديون.

(١) Saunders, Anthony, Cornett, Marcial. (2002). *Financial Institution Management :A Risk Management Approach*. New York: McGraw-Hill, p.30.

(٢) عثمان، محمد داود. (٢٠٠٨). *أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك*. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان، ص ١٧.

(٣) Bank for International Settlements. (2006). *Studies on Credit Risk Consntration*. BCBS 2006 a, Swithrland.

(٤) حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٨). *إدارة المخاطر*. الاسكندرية: الدار الجامعية، ص ١١٢.

- **مخاطر التعرّض:** تعرّف مخاطر التعرّض بأنّها حالة عدم التأكد المحيطة بالمبالغ المستقبلية، وتنقسم إلى نوعين أولاًهما حالة عدم التأكد من قيمة المبالغ المستقبلية المعرضة للخطر كما في حالة التزام المصرف بإقراض العميل مبلغاً وفقاً لاحتياجاته، وثانيهما حالة عدم التأكد من جدولة التدفقات النقدية والدفعات المسددة كما في حالة السحب على المكشوف.
- **مخاطر الاسترداد:** هي المخاطر التي تحيط بالمبالغ التي يمكن استردادها في حال عجز الطرف المقابل عن السداد، وتتوقّف هذه المخاطر على نوعية الضمانات المستلمة من المقرض كضمان نقدي أو أصول أو ضمانات الطرف الثالث، ويمكن تقسيمها إلى **مخاطر الضمان** و هي حالة عدم تأكد فيما يتعلّق بالقدرة على الوصول إلى الضمان والتعرّف عليه والتكاليف المطلوبة لبيعه، فضلاً عن عدم التأكد فيما يتعلّق بقيمته والتي تتوقف على ظروف السوق وطبيعة الضمان حيث تكون مخاطر الضمان صفراً في حال النقدية، و**مخاطر ضمان الطرف الثالث** و هي مخاطر عجز المقرض والضامن معاً عن السداد في نفس الوقت، أي وجود احتمالية مشتركة للعجز عن السداد.

تتعدد أسباب المخاطر الائتمانية، منها ما ينتج عن **العوامل الخاصة بالسوق** كمخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر التضخم ومخاطر الكساد، وهذه المخاطر تتعرّض لها كافة الوحدات الاقتصادية العاملة بصورة عامة ولا يمكن تجنبها، ومنها ما ينتج عن **طبيعة العملية** المطلوب تمويلها و**طبيعة النشاط** الذي تنتمي إليه، فمثلاً من المخاطر التي ترتبط بعمليات التمويل بضمان البضائع هو عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان ومخاطر تعرّض البضائع للتلف والهلاك والتقاعد الفني، وهذه المخاطر تختلف عن مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية والتي تتمثل بعدم استقرار أسعار بيع الأوراق المالية وعدم استقرار المركز المالي للشركة مصدرة الورقة المالية ممّا يؤثر في القيمة السوقية للأسهم والسندات التي تصدرها، كما قد يتسبب **المصرف مانح الائتمان** بالمخاطر الائتمانية، فالتركيزات الائتمانية ونقص عمليات تنويع المحفظة الائتمانية - سواء من حيث المنطقة الجغرافية أو حجم القروض أو حسب الضمان أو حسب الاستحقاق - واتباع إجراءات تحليل ائتماني مرنة تعدّ من أهمّ الأسباب الداعية لنشوتها⁽¹⁾، كما أن عدم توافر الخبرات المتخصصة لإجراء التحليل الائتماني وضعف متابعة الائتمان المقدم للعميل يعدّ من العوامل الداعية لنشوء مخاطر الائتمان، ومن الأمثلة على ذلك عدم منح العميل قيمة التسهيلات المناسبة حيث أن منح العميل تسهيلات أكثر ممّا يحتاج يؤدي إلى تحميل العميل بأموال مقرضة ذات تكلفة ملموسة تؤثر على ربحيته ونتائج نشاطه، كما أن منح العميل تسهيلات بأقل ممّا يحتاج يؤثر سلباً على توفير مستوى السيولة اللازمة لإدارة النشاط وهو أمر قد يعرّض العميل لاختناقات متكررة تؤثر على القدرة على تسيير منشأته، ومن الأمثلة أيضاً عدم

(1) Koch, T.W., Scott, M.S. (2005). *Bank Management-Analyzing Bank Performance*. New York: McGraw-Hill, p.122.

تناسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة مع الغرض منها، ففي حالة التمويل لأغراض رأس المال العامل أو الاحتياجات الموسمية فإنه لا بد من كون الائتمان قصير الأجل لا يتجاوز العام، وقد تفرض طبيعة النشاط أن تكون التسهيلات الائتمانية في صورة حساب جار مدين ولا يمنح العميل غالباً أي فترات سماح، أما في حالة التمويل لأغراض تمويل أصول ثابتة، فإنه لا بد من منح العميل فترات سماح حيث أن منح تسهيلات قصيرة الأجل لهذا الغرض يؤدي إلى تعثر العملاء في السداد لحلول تواريخ الاستحقاق مثلاً قبل وصول الآلات^(١)، ويضيف (Longenecker) بوجود مجموعة من الخصائص التي ترتبط بمخاطر الائتمان المرتفعة ارتباطاً وثيقاً، فارتفاع نسبة الديون في هيكل رأس المال يزيد من مصروف الفائدة مما يفرض قيود على التدفقات النقدية للعميل، كما أن تقلب الإيرادات يزيد من احتمالية العجز عن السداد كون المقترض لا يستطيع مقابلة الالتزامات المترتبة عليه من حيث الفائدة الثابتة ومبلغ أصل القرض، وبالتالي تعدّ الشركات الجديدة وتلك العاملة في قطاع التكنولوجيا ذات مخاطر ائتمانية مرتفعة مقارنة بالشركات الكبيرة ذات الإيرادات المستقرة^(٢).

ترتبط المخاطر الائتمانية بالمعاملات السوقية ارتباطاً جلياً، حيث تنتج من تدهور المركز الائتماني للطرف المصدر للأداة مما ينعكس سلباً على قيمتها، فتبدأ بالانخفاض بما يتناسب مع الانخفاض في التصنيف الائتماني له حتى تصل إلى الصفر في حال فشله المالي، وبالتالي يمكن القول بأن هناك تداخل بين مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمعاملات السوقية، فكلاهما يعبر عن خسارة محتملة بسبب التباين بقيمة الأداة المتداولة إلا أنهما ينشآن لأسباب مختلفة، فالمخاطر السوقية هي الخسارة المحتملة لقيمة الأداة بسبب تحركات السوق المعاكسة خلال فترة زمنية محددة، أما المخاطر الائتمانية فهي النقص المحتمل بقيمة الأداة المتداولة، بسبب تغيير المركز الائتماني للطرف المصدر أثناء فترة الاحتفاظ^(٣).

مما سبق، يمكن تلخيص مصادر المخاطر الائتمانية بالنقاط التالية^(٤):

- ١- خطر مجلس الإدارة: عن طريق استغلال أحد أعضاء مجلس الإدارة عضويته في إعطاء معلومات لشركات منافسة للمصرف.
- ٢- خطر التمويل: أي تمويل القروض حيث يتم عادة من أموال المودعين فينشأ خطر التمويل من احتمال سحب المودعين للودائع بشكل مفاجئ.

(١) إنجرو، مرجع سابق ذكره، ص ٤٢-٤٣.

(٢) Saunders, Anthony, Cornett, Marcial. (2008). *Financial Institution Management :A Risk Management Approach*. New York: McGraw-Hill, p.314.

(٣) حماد، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨٣.

(٤) القيسي، رزان. (٢٠١٤). *اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة*. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص ٢٨-٢٩.

٣- مخاطر عدم تنويع القروض: ويقصد به عدم توزيع القروض على أكثر من جهة وأكثر من مجال، فالتنويع المحدود للقروض من حيث القطاعات أو المتعاملين يزيد المخاطر الائتمانية لأنه يؤدي إلى تركّز الخطر بدل توزيعه.

٤- الأنظمة والقوانين: فتغيرات القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته تؤثر على حجم الائتمان الممنوح إمّا في التوسع في منح الائتمان وما يعكسه هذا من آثار على الاقتصاد أو المجتمع أو بالعكس.

٥- سمعة المصرف: فإذا كانت سمعة المصرف تتسم بالتشدد في إجراءات منح الائتمان فهذا يؤدي انخفاض الإقبال عليه ممّا ينعكس سلباً على حصته السوقية، أمّا إذا اتّسمت بالتساهل في إجراءات منح الائتمان فسيؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر التي يتعرّض لها.

٦- الجمهور: الأطراف المتعاملة مع المصرف من مودعين ومقرضين.

٧- خطط المصرف طويلة المدى: قد ينتج عن خطط المصرف واستراتيجياته على المدى الطويل مخاطر بسبب عدم واقعيتها من جهة أو صعوبة تطبيقها في الواقع العملي من جهة أخرى.

٨- مخاطر السوق: يقصد بها تأثير تغير الظروف الاقتصادية العامة المحيطة بالمصرف على قدر منح الائتمان، وكذلك تأثير التطورات السياسية والاجتماعية على قدرة المقرض على سداد القرض وفوائده.

٩- تأثير العولمة الاقتصادية: فالانفتاح الاقتصادي والتجاري يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين المشاريع الأجنبية والمحلية، كما أن زيادة انفتاح المصارف على الخارج يعرضها لمخاطر أكبر من حيث تذبذب أسعار الصرف.

مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

تمثل السيولة قدرة المصرف على تلبية الطلب على الائتمان كالقروض ومواجهة التزاماته تجاه مودعيه ودائنيه، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، ممّا يصبح إلزاماً على الإدارة تحديد التوازن الملائم بين الاحتفاظ بأصول سائلة منخفضة العائد كسندات الخزينة وبين أصول غير سائلة ذات عوائد مرتفعة كالقروض^(١)، كما يجب عليها تحقيق التطابق بين الأصول والالتزامات وذلك من حيث كمية الأموال الممنوحة والمأخوذة ومن حيث آجال استحقاق كل منهما^(٢).

^(١)Frost, Steven M. (2004). *The Bank Analyst's Handbook*. USA: John Wiley & Sons, P.23.

^(٢)Crouhy, Michel. Galai, Dan. (2006). *The Essentials of Risk Managements*. New York: McGraw Hill, p.182.

تعرف مخاطر السيولة بأنها: "المخاطر الناجمة من عدم التطابق بين الأصول والالتزامات"^(١)، ويمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها: "احتمال عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها"^(٢)، وتعرف مخاطر السيولة على أنها: "الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه المصرف في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على القروض، ويتعاطم الخطر عندما لا يستطيع المصرف التوصل إلى مصادر جديدة للنقدية أو لدى عدم قدرته على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق أو سدادها بتكلفة أعلى"^(٣)، أما المجمع الأميركي للمحاسبين القانونيين فقد عرفها بأنها: "المخاطر التي تواجه وحدات الأعمال عندما لا يتوافر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها، علماً بأن كل مؤسسة أعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر سيولة جيدة كي تبقى في مأمن من الإفلاس"^(٤).

ترتبط مخاطر السيولة بالقروض وتظهر هذه العلاقة جلياً في حال ازدياد الطلب على القروض بنسبة أكبر من الودائع، ويعني لجوء المصرف لموارد مالية إضافية لتلبية هذه الزيادة، وكلما توسع المصرف في منح قروض عالية المخاطر من أجل تحقيق الأرباح أدى ذلك إلى فقدان ثقة المودعين مما يعرضه لمخاطر السيولة، عندها يعتمد المصرف إلى استخدام نقدية، فهو يحتفظ بشكل دائم بمقدار من السيولة النقدية على أن لا يكون هذا المقدار كبيراً لدرجة أن يصبح هناك سيولة عاطلة، وفي حال عدم إيفاء النقدية بذلك يعتمد المصرف إلى بيع بعض أصوله كأوراق المالية^(٥).

ويرتبط خطر السيولة بما يدعى بفجوة الطلب والعرض على سيولة المصرف، فالطلب على السيولة يتمثل بالتزامات المصرف لمقرضيه كالتزاماته تجاه المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى بالإضافة إلى الالتزامات المتمثلة بدفع الفوائد للمودعين والأرباح الموزعة على المساهمين، وأما العرض على السيولة فيتمثل في الودائع التي يجذبها المصرف وقيام المقترضين بسداد أقساط قروضهم وقيام المصرف ببيع بعض أصوله من محفظته الاستثمارية، وهذه المصادر للطلب على السيولة والعرض عليها تحدّد وضع صافي السيولة للمصرف في وقت محدّد، فعندما يكون الطلب على السيولة

(١) Pokutta, Sebastian, Schmaltz, Christian. (2011 22August). *Optimal Bank Planning Under Basel III Regulations*. Reteived at <http://ssrn.com/abstract=19104800>.

(٢) Musa, Taher. (2004). *Modern Risk Management in Banking and Finance*. Beirut: Arab Banks Publications, P.97.

(٣) Koch, T.W., Scott, M.S. ***op.cit, p.316-317.

(٤) CPA Publications. (2010). *Guide to Managing Liquidity Risk*. Reteived at <http://cpaaustralia.com>.

(٥) الأطرش، باسم. (٢٠٠٥). *أثر المخاطر المصرفية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية الأردنية ١٩٨٩-٢٠٠٢*. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ص ٧٠.

يفوق العرض على السيولة، أي عندما يكون صافي السيولة سالباً، تنتج فجوة سلبية وعجز في السيولة مما يدفع الإدارة لاتخاذ القرار حول زمن وكيفية القيام بزيادة مصادر السيولة، ولكن إن كانت هناك فجوة إيجابية، فهذا سيدفع الإدارة لاتخاذ القرار حول كيفية استثمار الفائض بالسيولة بما يمكنها من تغطية الطلب المستقبلي على السيولة، ويعتمد حل مشكلات السيولة في المصرف على التكلفة المتمثلة بتكلفة اقتراض المصرف وتكلفة الفرصة البديلة للعوائد المستقبلية التي سيخسرهما المصرف مقابل بيع الأصول المنتجة للدخل لمقابلة احتياجات السيولة، كما وترتبط إدارة السيولة بمخاطر سعر الفائدة وما يدعى بمخاطر التوافر (Availability Risk) وهي مخاطر عدم توافر السيولة بالحجم الذي يفي باحتياجات المصرف، وكمثال على ذلك، انخفاض قيمة السندات الحكومية مثلاً التي ينوي المصرف أن يبيعها لملاءمة حاجات السيولة أو بيع بعضها بخسارة بسبب ارتفاع سعر الفائدة^(١).

تتفاوت أسباب مخاطر السيولة كما يلي^(٢):

- أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسهيل الأصول المتداولة: تحتفظ المصارف بمبالغ كبيرة وينسب عالية من مصادر الأموال على شكل مطلوبات خاضعة للطلب الفوري من قبل العملاء ممثلة بالودائع الجارية (تحت الطلب) والاحتياطيات، وعلى المصارف أن تكون مستعدة لتلبية هذه الطلبات النقدية الفورية والتي تكون أحياناً كبيرة الحجم في أوقات معينة من السنة (نهاية الشهر أو نهاية الأسبوع) أو في مواسم معينة من السنة، مما يدفع المصرف لتسهيل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية للوفاء بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيته.
- أسباب تتعلق بجانب نطاق الميزانية:
 - جانب الالتزامات (Liability side) وذلك عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدهم، الأمر الذي قد يدفع بالمصرف إلى الاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية كالسندات نظراً لحاجته لتوفير النقدية الضخمة.
 - جانب الأصول (Assets side) حيث تنشأ مخاطر السيولة بسبب خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية، والتي تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها، حيث قد تتسبب في دفع المصرف للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة.

(١) Rose, Peter. (2002). *Commercial Bank Management, measures and evaluating Bank Performance*. USA: John Wiley & sons, P.347-348.

(٢) إحصاءه، نصر. (٢٠١٣). دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة . رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٥٨.

- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق: تستقطب المصارف كميات من الأموال على شكل ودائع قصيرة الأجل وتحصل على احتياطات من الأفراد ومنشآت الأعمال والأجهزة الحكومية والمنشآت المالية الأخرى، ومن ثم تقوم باستخدام هذه الأموال في سداد القروض طويلة الأجل إلى العملاء المقترضين، وبالتالي تنشأ مخاطر السيولة جراء عدم التوافق بين آجال استحقاق الموجودات من جهة وتواريخ استحقاق المطلوبات من جهة أخرى.
- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة: فنادراً ما تكون التدفقات النقدية الواردة من الأصول متوازنة مع التدفقات الخارجة اللازمة لتغطية المطلوبات.

ومما سبق، يتوجب على المصرف أن يكرّس الأولوية الأولى والقصى لمواجهة الطلبات على السيولة، فضلاً عن تطوير استراتيجيات لمواجهة تقلبات السوق فسعر الفائدة يؤثر على الطلب على كل من الودائع والقروض و على القيمة السوقية للأصول التي قد يضطر المصرف لبيعها بهدف الحصول على السيولة الإضافية المطلوبة، فضلاً عن تأثيرها على تكلفة الاقتراض من السوق النقدية، كما أن عليه أن يعتمد مبدأ الموازنة بين عمليات الإقراض وحجم الودائع لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية، فالفشل في هذا المجال يؤدي إلى نتائج مدمرة فيما يخص ثقة الجمهور.

يمكن تقسيم مخاطر السيولة كمايلي^(١):

١. **مخاطر السيولة التمويلية (Funding Liquidity Risk):** وتنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة الحالية أو المستقبلية بكفاءة ودون أن يؤثر ذلك على الوضع المالي للمصرف.
٢. **مخاطر السيولة السوقية أو مخاطر سيولة الأصل (Asset Liquidity Risk):** وتنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع أو رهن أحد أصوله وفقاً لسعر السوق السائد، نتيجة لعدم إمكانية تسيلها في السوق.
٣. **مخاطر السيولة العرضية أو مخاطر الاستدعاء (Call Risk):** وتنشأ عن الاستخدام المفاجيء لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجيء لودائع العملاء.

وأضاف (Raghavana) نوعاً إضافياً وهو مخاطر الزمن (Time Risk)، والتي تنشأ من ضرورة تعويض التدفقات النقدية التي كان من المتوقع الحصول عليها والتي لم يتم الحصول عليها بسبب الزمن، كما في حال تغير تصنيف القروض من عاملة إلى غير عاملة^(١).

^(١)Jorion, Philippe. (2003). *Financial Risk Management*. USA: John Wiley & Sons, p.276.

مخاطر السوق (Market Risk)

تمثل مخاطر السوق المخاطر الحالية والمحتملة الناتجة عن تحركات معدلات السوق والأسعار والتي وتؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحملة الأسهم، وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول والالتزامات^(٢)، وتعرف بأنها: "المخاطر المتعلقة بحالة عدم التأكد حول إيرادات المصرف بالنسبة للمحافظ التي تتم المتاجرة بها، والناتجة عن التغيرات الجوهرية في ظروف السوق كأسعار الأصول ومعدلات الفائدة"^(٣)، كما تعرف بأنها: "مخاطر هبوط أسعار الأسهم التي يملكها المصرف، مما قد يعرضه لخسائر غير محققة"^(٤)، حيث يتعرض حملة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر بصورة كبيرة مقارنة بالمستثمرين الآخرين، وذلك لكون أسعار الأوراق المالية تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية العامة في المنطقة، فضلاً عن تأثرها بالعوامل النفسية في السوق كالولاء لأسهم معينة والاستجابة للإشاعات والمعلومات غير المؤكدة، كما حدث في نيويورك عام (١٩٦٣م) بعد أن تواردت أنباء عن اغتيال الرئيس كيني، فقد حدثت عملية بيع هستيرية لأسهم الشركات دفعت بالمسؤولين عنها إلى إغلاقها ومن ثم عادت أسعار الأسهم إلى حالتها بعد يومين من حادث الاغتيال^(٥).

تقسم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الأسعار الأخرى.

أولاً: مخاطر أسعار الفائدة

عرف حماد مخاطر أسعار الفائدة بأنها "تذبذب قيمة الأداة المالية أو التدفقات النقدية لها بسبب حالة عدم التأكد المرتبطة بمعدلات الفائدة"، فوق هذا التعريف تتكون مخاطر أسعار الفائدة من مكونين، الأول هو مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة السوقية، وهذه المخاطر ملازمة للأصول والالتزامات ذات معدلات الفائدة الثابتة وتدعى (مخاطر أسعار فائدة القيمة العادلة)، والثاني هو مخاطر تقلب التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب معدلات الفائدة المتغيرة، وتدعى (مخاطر أسعار فائدة التدفقات النقدية)^(٦).

أما (Ryan) فيعرف مخاطر سعر الفائدة بأنها "التغير في صافي دخل الفائدة خلال فترة زمنية محددة"، حيث ينطلق هذا التعريف من مفهوم الفجوة، والتي تعبر عن الفرق بين قيم الأصول ذات

(١) Raghavan, ***op.cit, p.845.

(٢) عثمان، مرجع سابق ذكره، ص ١٩.

(٣) Saunders et al., ***op.cit, p.266.

(٤) Frost, *** op.cit, p.32.

(٥) قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد. (٢٠١٠). إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص ٥٨-٥٩.

(٦) حماد، مرجع سابق ذكره، ص ٣٨.

الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة وبين قيم الالتزامات المحتملة ذات الحساسية بسعر الفائدة والتي يقع استحقاقها أو يعاد تسعيرها في نفس الفترة الزمنية للأصول، فتكون الفجوة إيجابية في حال تجاوز قيم الأصول قيم الالتزامات وبنود خارج الميزانية وتكون سلبية في الحالة المعاكسة^(١).

يمكن القول بأن مخاطر سعر الفائدة من أهم المخاطر المالية، وذلك لأن التغيرات في أسعار الفائدة لها أثر هام على التدفقات النقدية المتوقعة للشركة وعلى معدلات الخصم المستخدمة لتقييم الشركة، أي هناك منظورين لسعر الفائدة^(٢)، الأول هو **منظور الإيرادات**، حيث أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على إيرادات المصرف من خلال تغير دخل الفائدة، والمنظور الثاني هو **القيمة الاقتصادية**، والتي تركز على أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على قيمة أصول والتزامات المصرف وعلى الأدوات خارج الميزانية وذلك بسبب تغير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة كارتفاع الفائدة وزيادة الخصم وانخفاض القيمة السوقية، وتعد السياسة النقدية للمصارف المركزية العامل المحرك المباشر لتحركات أسعار الفائدة والتي تؤثر بالتالي على تكلفة التمويل والعائد على الأصول للمصارف، فعندما ينخفض الإنفاق ضمن اقتصاد ما، يقوم المصرف المركزي بخفض معدلات الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الانفاق وعمليات الاقتراض، وهي السياسة التي تدعى بالسياسة النقدية التوسعية، وبالعكس في حال رفع معدلات الفائدة وما يدعى بالسياسة الانكماشية.

بصورة عامة، تتكوّن مخاطر سعر الفائدة من المخاطر التالية^(٣):

- **مخاطر إعادة التسعير (Re-Pricing Risk):** تنشأ هذه المخاطر من وجود اختلافات بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات ذات المعدل الثابت، أو آجال إعادة التسعير للأصول والالتزامات ذات المعدل المتغير، وبما أن عدم تطابق مواعيد الاستحقاق ومواعيد إعادة تسعير الفائدة هو شيء ملازم لعمل المصارف فقد تتعرض أرباح المصرف والقيمة السوقية للمصرف للتقلب نتيجة أسعار الفائدة، فإذا كان أجل الأصل أعلى من أجل الالتزام سيتعرض المصرف لمخاطر ارتفاع معدل الفائدة عندما تتم إعادة تمويل شراء الأصل وهو ما يدعى بخطر إعادة التمويل (Re-Financing Risk)، أما إذا كان أجل الالتزام أعلى من أجل الأصل سيتعرض المصرف لمخاطر انخفاض معدل الفائدة عندما تتم إعادة استثمار الأصل وهو ما يدعى بخطر إعادة الاستثمار (Re-Investment Risk).

على سبيل المثال، المصرف الذي يمول قرض طويل الأجل بمعدل فائدة ثابت عن طريق وديعة قصيرة الأجل بمعدل فائدة ثابت أيضاً قد يتعرض إلى انخفاض إيراداته الناتجة عن هذا النشاط

(١) Ryan, ***op.cit, p.77.

(٢) Musa, ***op.cit, p.101.

(٣) Saunders et al. ***op.cit, p.203.

وانخفاض قيمته السوقية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وذلك لأن التدفقات النقدية التي سيحصل عليها المصرف من القرض ستكون ثابتة طيلة حياة القرض في حين أن التدفقات النقدية التي سيدفعها على تمويل القرض سترتفع عند انتهاء أجل الوديعة قصيرة الأجل.

- **مخاطر تبدل انحدار منحنى العائد (Yield Curve Risk):** يعبر منحنى العائد عن العلاقة بين سعر الفائدة وأجل الاستحقاق، فنتج مخاطر منحنى العائد نتيجة تغير هذه العلاقة، وبالتالي من جراء حصول تقلبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أداة مالية معينة لأجل قصير وبين نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأداة لأجل طويل، كأن ينخفض مثلاً معدل الفائدة لسند دين صادر عن جهة معينة يستحق بعد ثلاثة أشهر بنسبة تفوق نسبة انخفاض معدل الفائدة المدفوع عن سند آخر صادر عن نفس الجهة يستحق بعد سنتين مثلاً.

- **مخاطر الخيار (Option Risk):** ينتج هذا الخطر من الخيارات أو الأصول أو الخصوم التي تتضمن خيار ما، كوجود حق للمقترض بسداد قيمة قرضه قبل تاريخ الاستحقاق، أي عندما يتمتع المقترضون أو المقرضون بالخيار في تغيير كمية أو موعد التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول أو الخصوم التي بحوزتهم استجابة للتغيرات في أسعار الفائدة، فعلى سبيل المثال قروض الرهن العقاري، فعندما تنخفض أسعار الفائدة سيسعى العديد من المقترضين للحصول على قرض جديد بمعدل الفائدة الجديد المنخفض ودفع القرض السابق ذو معدل الفائدة الأعلى، أو مثلاً في حالة السندات القابلة للإستدعاء، كقيام المصرف بشراء سند دين بفائدة محددة مع حق الإستدعاء (Callable Bond) ومن ثمّ حصول انخفاض في سعر الفائدة الجاري في السوق، في هذه الحالة ستقوم الجهة المقرضة المصدرة لهذا السند بسداد قيمته قبل الاستحقاق وسيواجه المصرف نقصاً في عائد الفائدة نتيجة اضطراره لإعادة توظيف قيمة هذا السند في مجالات أخرى بفائدة أقل.

ثانياً : مخاطر أسعار الصرف أو مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملة نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية وحدث تذبذب في معدلات الصرف المحلية والعملات الأخرى ممّا قد يسبب خسارة للمصرف، وبصورة عامّة هناك نوعين من الصفقات بالعملة الأجنبية الأول هو صفقات العملة الأجنبية الفورية (Spot Foreign Exchange Transactions)، وتعني المبادلة الفورية للعملات وفق سعر الصرف الحالي، والثاني هو صفقات العملة الأجنبية الآجلة (Foreign Exchange Transactions Forward) وتعني المبادلة للعملات بسعر صرف محدد مسبقاً خلال فترة زمنية محددة في المستقبل⁽¹⁾.

(1) Raghavan,***op.cit, p.847.

تعرف مخاطر العملة بأنها: "احتمال أن تؤدي تغيرات أسعار الصرف إلى تعديل مبلغ القسط الأساسي والعوائد المتوقع الحصول عليها من أنشطة الإقراض أو الاستثمار"^(١)، كما تعرف بأنها: "الخسارة الناتجة من تغيرات سعر الصرف، وذلك بسبب اختلاف نوع العملة بين عمليات البيع والشراء"^(٢).

تتكون مخاطر أسعار الصرف من المخاطر التالية:^(٣)

- **مخاطر العملية (Transaction Risk):** والتي تتجم عن الاعتراف بالأنشطة التشغيلية وقياسها بعملة مختلفة عن العملة الوظيفية للمنشأة، فهي تمثل أثر التغير في معدل الصرف على قيمة الذمم المدينة والذمم الدائنة بالعملة الأجنبية، أي الفرق بين المبلغ المقبوض أو المدفوع للذمم والمبلغ المعترف به في الميزانية العمومية للمصرف.
- **مخاطر الأنشطة التمويلية (Financing Risk):** والناجمة عن الاقتراض بالعملات الأجنبية.
- **مخاطر الترجمة (Translation Risk):** وتنشأ لدى قيام الشركة الأم بإعداد القوائم المالية الموحدة، حيث تختلف أسعار الصرف في فترة إعداد التقارير المالية عما هي عليه وقت الاعتراف بالعمليات.
- **مخاطر إعادة التقييم (Re-evaluation Risk):** وتنشأ بسبب قيام المصرف بتحويل قيمة صافي الأصول والأرباح إلى العملة المحلية للمنشأة.
- **مخاطر الأعمال أو المخاطر الاقتصادية (Economic Risk or Business Risk):** وهي المخاطر المرتبطة بأثر تغير سعر الصرف على المركز التنافسي للمنشأة، فمثلاً قد يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى انخفاض الاستيراد وزيادة التصدير.

(١) Saunders et al. ***op.cit, p.48.

(٢) Henni, Sonja, ***op.cit, p. 263.

(٣) حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٢). موسوعة معايير المحاسبة-المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية الجزء الثالث. مصر: منشورات جامعة عين شمس، ص ٢٤٢.

ثالثاً: مخاطر الأسعار الأخرى

تعرف مخاطر الأسعار الأخرى بأنها: "المخاطر الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية، بسبب التغيرات في أسعار السوق باستثناء تلك الناجمة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر العملة"^(١)، فقد تنشأ هذه المخاطر من دخول المنشأة بعقود آجلة لشراء كميات محدّدة من أدوات حقوق الملكية، أو بعقود خيارات لبيع كميات محدّدة من السلع، وتتأثر القيم العادلة لهذه الأدوات المالية بالتغيرات في سعر السوق لأدوات حقوق الملكية أو سعر السلعة.

(١) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٦). معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مترجم). عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ص ٧٧٤ .

الفصل الثاني

الإفصاح عن المخاطر ومتطلباته وفق المعايير الدولية والتشريعات المحلية والدولية في التقارير المالية

Risk Disclosure and Its Requirements According to the International Standards and Local and International Regulations in the Financial Reports

- المقدمة.
- المبحث الأول: ماهية الإفصاح عن المخاطر وأهميته.
- المبحث الثاني: الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع.
- المبحث الثالث: الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.
- المبحث الرابع: الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق اشتراطات لجنة بازل.

المقدمة

تعد قضية الإفصاح عن المخاطر من أبرز القضايا المؤثرة على عملية اتخاذ القرار، وقد صدرت العديد من التقارير التي أكدت على الاحتياجات المختلفة لمستخدمي التقارير المالية لإفصاحات التقارير المالية كان من أبرزها تقرير المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (١٩٩٥م) في الولايات المتحدة الأمريكية وأوصى بتقديم المزيد من المعلومات المستقبلية التنبؤية بما فيها معلومات عن المخاطر وحالات عدم التأكد^(١)، أمّا التوجّه نحو التشريع العالمي لإفصاحات المخاطر فقد ظهر جلياً في سياق الجهود المبذولة لأكثر من عقد من قبل جهات تشريعية عالمية لتحسين ممارسات الإفصاح، فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية SEC البلاغ المالي (FRR.48) لعام (١٩٩٧م) والذي ألزم الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية بالإفصاح عن معلومات نوعيّة وكميّة حول مخاطر السوق ضمن الملاحظات أوفي قسم تحليلات ومناقشات الإدارة^(٢)، ونظراً لتركيز هذا البلاغ على جانب محدد وهو مخاطر السوق، فقد تمّ إصدار معيار المحاسبة المالي (FAS133) المتعلق بالمحاسبة عن المشتقات والأدوات المالية وبدء بتطبيقه عام (٢٠٠٠م)، ولم تكن هناك أيّ تحسينات أخرى في معايير إفصاحات المخاطر للولايات المتحدة الأمريكية بين العامين (٢٠٠٠-٢٠٠٢م).

أمّا على الصعيد الدولي، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عام (٢٠٠٤م) مسودة عرض حول إفصاحات الأدوات المالية (ED- 7) هدفت إلى تحسين الإفصاح عن الأدوات المالية بصورة عامّة وإفصاحات المخاطر وإدارتها بصورة خاصّة^(٣)، ما لبثت أن تطوّرت عام (٢٠٠٥م) إلى معيار التقرير المالي الدولي السابع (IFRS7)، وذلك بعد أن رأى المجلس بأنّ تقنيات إدارة المخاطر قد تطورت إلى الحد الذي يمكن معه إنتاج هذه المعلومات بتكلفة معقولة^(٤).

أمّا في سورية، يعدّ مصرف سورية المركزي الجهة الإشرافية والرقابية الأساسية على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، فلا يتمّ الإعلان عن القوائم المالية لهذه المصارف إلا بعد موافقته التي يسبقها القيام بالتفتيش والتدقيق للتأكد من تلبيةها للتعليمات والإجراءات والقرارات الرقابية التي يصدرها، وقد أصدر عدداً من التعليمات والقرارات بخصوص الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية، وذلك ضمن القرار رقم (٤٣٩/م ن/ ب ٤ بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٨م)^(٥) والذي حدّد فيه النماذج الموحّدة

(١) Ooraschot, L.van. (2009). *Risk Reporting: An Analysis of the German Banking Industry*. (Master Thesis), Erasmus University, Rotterdam, p.16.

(٢) Pastermark, Youri. (2011). *IFRS7 risk disclosures*. (Master Thesis), Erasmus University, Noterdam, p.17.

(٣) Margaret, *** **op.cit**, p.15-16.

(٤) Ariffin, Noraidin. (2005). *Enhancing Transparency and Risk Reporting in Islamic Banks*. (PHD Thesis), University of Surrey, Malaysia, p.88.

(٥) مجلس النقد والتسليف. (٢٠٠٨). قرار رقم ٤٣٩/م ن/ ب ٤ بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٨ بعنوان اعتماد النماذج الموحدة للبيانات المالية السنوية والسياسات المحاسبية والإيضاحات والإفصاحات للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية. سورية: مصرف سورية المركزي.

للبائانات المالية والإفصاحات في المصارف بما فيها الإفصاح عن المخاطر، كما طالب بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (٦٤ / م ن / ب ٤ بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٤ م^(١)، ولا يخفى الدور الهام الذي تقوم به هيئة الأوراق المالية السورية في حماية المستثمرين وتوفير المعلومات الملائمة ذات الشفافية، وذلك من خلال إلزام أي شركة أو مصرف يرغب بإدراج أوراقه المالية ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بإعداد تقاريره المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية والمعايير المحاسبية الدولية ضمن مرسومها التشريعي رقم (٥٥) الناظم لعمل سوق دمشق للأوراق المالية^(٢)، وتعليمات الإفصاح الصادرة عنها بموجب القرار رقم (٣٩٤٣) لعام ٢٠٠٨ م^(٣).

يهدف هذا الفصل إلى بيان الإطار المفاهيمي للإفصاح عن المخاطر وأهميته، ومن ثم تحديد متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع، والتشريعات المحلية المتمثلة بتعليمات مصرف سورية المركزي، والتشريعات الدولية المتجسدة باشتراطات لجنة بازل للإشراف المصرفي.

(١) مجلس النقد والتسليف. (٢٠٠٤). مرجع سابق ذكره.

(٢) المرسوم التشريعي رقم ٥٥. (٢٠٠٦). مرجع سابق ذكره.

(٣) هيئة الأوراق المالية السورية. (٢٠٠٨). مرجع سابق ذكره.

المبحث الأول

ماهية الإفصاح عن المخاطر وأهميته

مفهوم الإفصاح عن المخاطر

يعدّ الإفصاح عن المخاطر جزءاً لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبي، حيث يؤدي إلى إبلاغ مستخدمي التقارير المالية من مستثمرين حاليين ومحتملين وغيرهم بالمخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها المنشأة، كمخاطر الأدوات المالية التي من الممكن أن تؤثر بمستويات مختلفة على أداء المنشأة وقيمتها الاقتصادية في السوق المالي على المدى الطويل والقصير، وقد حاز موضوع الإفصاح عن المخاطر في السنوات الأخيرة على أهمية كبيرة ضمن ممارسات الإفصاح المالي للتشريعات الدولية، فقد أدّى التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف، ممّا دفعها إلى البحث عن مصادر جديدة للدخل كالمشتقات المالية، وعلى الرغم من أنّه قد رُوِيَ لدى تصميم المنتجات المصرفية المستحدثة أن تساهم بتخفيض المخاطر المالية التي سيتعرض لها المصرف، إلا أنّ الممارسة العملية قد أثبتت في كثير من الأحوال زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف جراء التعامل بهذه المنتجات^(١) ممّا أدّى إلى فشلها، الأمر الذي كان بالإمكان تجنبه لو تمّ الإفصاح عن هذه المخاطر بشكل دقيق وفي الوقت المناسب^(٢).

تعدّدت تعريفات الإفصاح عن المخاطر بتعدد الباحثين فيعرفها (Bozzolan & Beretta) بأنّها: "الإبلاغ عن العوامل التي من المحتمل لها أن تؤثر على النتائج المتوقعة"^(٣)، أمّا (Dobler) فيرى بأنّها: تلك الإفصاحات التي تؤدي إلى إبلاغ المستخدمين بأثر المخاطر أو الفرص المؤثرة على المركز المالي المستقبلي للشركة^(٤)، أمّا تعريف (Shrives & Linsley) فقد اتسم بشمولية أكبر

(١) أبوالهيجاء، محمد فوزي. (٢٠٠٩). نموذج مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، ص ٣٠.

(٢) الرواشدة، بشار، سليم، محمد مجيد. (٢٠٠٩). تحليل محتوى إفصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر العلمي الثالث: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول – التحديات والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، ص ٢.

(٣) Beretta, S., Bozzolan, S. (2004). A Framework For The Analysis Of Firm Risk Communication. *The International Journal of Accounting*, 39 (2), p. 269.

(٤) Dobler, Michael. (2005). How Informative is Risk Reporting—A Review of Disclosure Models. *Munich Business Research*. 42 (2), p.1.

مقارنة بالتعريفات السابقة، فالإفصاح عن المخاطر هو الإفصاح الذي يؤدي إلى إبلاغ القارئ بأي فرصة أو أذى أو خطر أو تهديد أو تعرض قد أُنْزِرَ أو من شأنه أن يؤثر على الشركة في المستقبل أو على إدارة مخاطرها^(١).

ومن التعاريف السابقة يمكن الجزم بالطبيعة الاحتمالية التنبؤية لمعلومات المخاطر، وبأن الإفصاح عنها يؤدي إلى إبلاغ مستخدمي التقارير المالية بالآثار الحالي أو المستقبلي لظروف داخلية أو خارجية على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، سواء كانت تلك الآثار إيجابية تتعلق باحتمال التعرض للمكاسب أم سلبية تدور حول التعرض للخسائر أو العوامل التي من المحتمل أن تؤدي إلى خسائر، بحيث تساعد المستخدمين على تقييم المخاطر بصورة دقيقة تنعكس على رشد القرارات المتخذة من قبلهم.

الإطار المفاهيمي للإفصاح عن المخاطر

انطلاقاً من أهمية الإفصاح عن المخاطر وضرورته لضمان رشد القرارات الاستثمارية والائتمانية، فقد توجّه الباحثون إلى تحليل مدى جدوى المعلومات التي يحتاجها المستثمرون في سوق الأوراق المالية لصنع قراراتهم، من خلال إطار مفاهيمي يسعى إلى تقديم إطار عمل منتظم من أجل فحص وتطوير ممارسات محاسبية مختلفة ويساعد في تقييم الممارسات المحاسبية بشكل أكثر كفاءة^(٢)، وقد تمثّل بالنقاط التالية:

١. السوق الكفاء (Efficient Market- EMH)

طوّر (Fama) نظرية السوق الكفاء عام (١٩٧٠م)، والتي ركزت على دور المعلومات في تحقيق الكفاءة لسوق الأوراق المالية، حيث ترى هذه النظرية أنّ جميع المعلومات المتوافرة في السوق من قيم الأسهم والسندات وأسعار الأصول المالية الأخرى تعدّ أساساً في تسعير هذه الأصول عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا يعني بأنّه في ظل سوق كفاء وبوجود مستثمرين ذوي معرفة معقولة سيتمّ تسعير الأوراق المالية بشكل ملائم بحيث تعكس كل المعلومات المتوافرة^(٣)، ويعدّ مفهوم كفاءة السوق امتداداً للنظرية الكلاسيكية للاقتصاد والتي تنص على عدم وجود غير عادية في ظل ظروف

(^١) Linsley, Philip, Shrivs, Philip J.(2006). Risk Reporting: A Study of Risk Disclosures in the Annual Reports of UK Companies. *The British Accounting Review*, 38(3), p.389.

(^٢)Best ,Sandra. (2009). *IFRS7 and The Compliance Of Risk Disclosures Are The Risks Really Disclosed*. (Master Thesis), Erasmus University, Rotterdam, p.10.

(^٣) **Ibid, p.11.

المنافسة، فلكافة المستثمرين الفرصة في الحصول على نفس القدر من المعلومات، وبالتالي لهم فرص متعادلة في تحقيق معدلات العائد عند مستوى معين من المخاطرة، أي تحقيق العدالة في سوق الأوراق المالية، وذلك بتخفيض العائد غير العادي الناتج من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي يمكن القول بأن سعر الورقة المالية في السوق الكفاء هو تقدير عادل لقيمتها الحقيقية^(١).

هناك ثلاثة أشكال مختلفة لكفاءة السوق:

- **الشكل الضعيف (Weak Form):** ترى هذه الصيغة للفرضية بأن أسعار الأصول المالية الجارية تعكس جميع المعلومات للمستثمرين والبائعين عن الفترة السابقة (بيانات تاريخية)، وتشمل معدلات أسعار الأصول وحجوم التداولات السابقة، وهذه المعلومات متاحة للجميع وبالتالي يمكن الحصول عليها بدون تكلفة تُذكر، ولأنه من غير الممكن التنبؤ بأسعار الأوراق المالية المستقبلية استناداً إلى بيانات تاريخية، وبالتالي فإنه لا يمكن الحصول على إيرادات غير عادية في ظل هذه السوق^(٢).
- **الشكل شبه القوي أو الشكل المتوسط (Semi Strong Form):** ترى هذه الصيغة للفرضية بأن أسعار الأوراق المالية لا تعكس فقط المعلومات التاريخية الخاصة بالأسهم والسندات والأصول المالية الأخرى في الماضي، بل تعكس أيضاً المعلومات المنشورة والمتوافرة للجمهور، سواء كانت معلومات خاصة بالاقتصاد ككل أو بالصناعة كمعلومات عن الظروف الاقتصادية والمالية ومستويات الائتمان في الاقتصاد، أو معلومات خاصة بالمنشأة الاقتصادية نفسها، مما يمنع المستثمرين من تحقيق أرباح غير عادية لمدة طويلة^(٣) نظراً لاستخدامهم المعلومات المتوافرة فقط.
- **الشكل القوي (Strong Form):** ترى هذه الصيغة للفرضية بأن أسعار الأسهم والسندات والأصول المالية الأخرى تعكس جميع المعلومات المتوافرة، أي المعلومات العامة إلى جانب المعلومات الخاصة بفئة معينة (Insiders) والتي تكون أكثر إطلاعاً على تفاصيل النشاط الاستثماري كالمدراء التنفيذيين وحاملي الأسهم، وهذا يقتضي بأن تعكس الأسعار الحالية للأوراق المالية كل ما يمكن معرفته عن المنشأة، مما يعيق أي مستثمر من تحقيق إيرادات غير عادية حتى في حال امتلاكه خبرة ومهارة في التحليل^(٤).

(١) الحناوي، محمد، مصطفى، نهال فريد، إسماعيل، عبد الفتاح، الصيفي، السيد. (٢٠٠٧). الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص ٨٢.

(٢) الداغر، محمود. (٢٠٠٧). الأسواق المالية: مؤسسات - أوراق - بورصات. عمان: دار الشروق، ص ٢٨٤.

(٣) الحناوي، مرجع سابق ذكره، ص ٨٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٧.

وبالتالي يمكن القول بأنه وفق هذه النظرية سيتمّ تسعير الأوراق المالية بصورة صحيحة في حال توافر إفصاحات دقيقة وفي الوقت المناسب ولكافة الأطراف، وينطبق الأمر نفسه بالنسبة لإفصاحات المخاطر حيث يؤدي عدم الإفصاح عن المخاطر بصورة دقيقة إلى التسعير الخاطئ للأوراق المالية.

٢. مشكلة الوكالة (Agency Problem)

تعكس مشكلة الوكالة المشاكل الناجمة في ظل معلومات غير متماثلة وغير متكاملة بين الوكيل-الموكل كنتيجة لفصل الملكية عن الإدارة، وتفترض وجود مصدرين لها، أولاًها هو تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم، حيث تعدّ الإدارة من كارهي المخاطر (Risk Averse) فتعويضاتها ترتبط بأداء الشركة ونتيجة أعمالها لذا تتجنب الدخول بمشاريع ذات مستوى مرتفع من المخاطر وعدم التأكد^(١)، بينما يعدّ حملة الأسهم محايدون تجاه المخاطر (Risk Neutral)، أما المصدر الثاني فهو اختلاف درجة تفصيل إفصاحات المخاطر للأطراف السابقة.

إنّ علاقة الوكالة لا تسمح لحملة الأسهم بالتأكد من السلوك الفعلي للإدارة و التأكد من مدى جديتها ومصادقيتها، وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة عامّة وعن معلومات المخاطر بصورة خاصّة يمكن حملة الأسهم من مراقبة التزام الإدارة بالاتفاقيات التعاقدية وتقييم الممارسات الإدارية بإدارة موارد الشركة^(٢).

٣. عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry)

عرّفت (Best) حالة عدم تماثل المعلومات بأنها: "حالة امتلاك الإدارة عادة لمعلومات أفضل من معلومات حملة الأسهم حول قيمة استثمارات الشركة"^(٣)، فوفقاً للتعريف تظهر حالة عدم تماثل المعلومات بسبب تمتّع فئات خاصّة كالمدرء التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة والمحللين الماليين بقدرة معلوماتية تمكّنهم من تحقيق عوائد أكبر اعتماداً على المعلومات المميزة التي يستطيعون الاطلاع عليها فضلاً عن خبرتهم الأوسع، ومن المؤكّد أنّ اللاتساق في المعلومات بين الأطراف يعني عدم تجانس التوقعات (Heterogeneous Expectations) بينها، وهي حالة تؤدّي إلى اختلاف تقديرات العائد والمخاطرة، وفي حال ربط هذه الحالة بأسواق المال سيؤدي عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة إلى المغالاة بتقدير قيمة الاستثمارات السيئة وتخفيض قيمة الاستثمارات الجيدة، ممّا يؤدّي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال^(٤).

(١) Best, *** op.cit, p.11.

(٢) Marton. (2008). *The Change of Disclosure Overtime The Case Of Volvo Group*. (Master Thesis), Gothenburg University, Sweden, p.20.

(٣) Best, *** op.cit, p.12.

(٤) Husseiney, *** op.cit , p.6-7.

وبالتالي يمكن القول بأن وجود تشريعات للإفصاح كذلك الواردة ضمن معايير التقارير المالية الدولية وإرشادات حوكمة الشركات وقرارات هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب من الإدارة الإفصاح الكامل عن كافة المعلومات المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في التقارير المالية يعدّ حلاً أساسياً لمشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي ضبط تكلفة رأس المال.

٤. أصحاب المصالح (Stack Holders Theory)

عرّفت (Best) أصحاب المصالح بأنّها: "مجموعة من الأشخاص التي تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة"^(١)، فمجموعة أصحاب المصالح كالعامل والمورد والممول تساعد بتأدية المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات ولا يمكن تحقيق أهداف الشركة بدونها.

يتم تفسير أسباب الإفصاح عن المخاطر في ضوء ضرورة الحفاظ على العلاقة بين أصحاب المصالح وتمتينها، فيتّهم النظر إلى المنشأة كونها جزء من نظام اجتماعي أوسع يمثل مجموعة أصحاب المصالح، كما ينظر لسياسات الإفصاح المحاسبية على أنّها استراتيجية لدعم علاقة المنظمة مع الأطراف الأخرى المتفاعلة معها ضمن هذا النظام^(٢)، وعلى الرغم من أنّ إدارة الشركات تسعى إلى تلبية توقعات المجموعات المختلفة لأصحاب المصالح، إلا أنّها لا تستطيع تلبية توقعات الجميع بنفس الدرجة، بل ستركّز على المجموعات الأكثر أهمية لعمليات الشركة، وبالتالي كلّما زادت الأهمية النسبية لمجموعة أصحاب المصالح كلّما زادت احتمالية تلبية توقعات مطالب هذه الفئة.

٥. التكاليف السياسية (Political Costs)

تنشأ التكاليف السياسية من قدرة مجموعات خارجية كالوحدات الحكومية على فرض تكاليف إضافية على الشركة تؤدي إلى انتقال ثروة من الشركة إلى القطاع العام، ولتقليل هذه التكاليف تقوم الشركة بالإفصاح اختياريّاً عن معلومات ملائمة إذا كان مثل هذا الإفصاح سيؤدي إلى تحسين العلاقات مع هذه الوحدات، سواءً بتقليل التكاليف السياسية كالضرائب أو الحصول على منافع كالمساعدات الحكومية، ممّا أدى إلى القول بأنّ التكاليف السياسية أحد الأسباب الهامة لزيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر^(٣)، ويرى كل من واتس وزيمرمان بأنّ الوحدات الاقتصادية المعرّضة لتكاليف سياسية مرتفعة ستفصح عن المزيد من المعلومات، وإن هذه الوحدات غالباً ما تكون كبيرة الحجم وذلك لكونها موضع اهتمام وتركيز الهيئات الرقابية والتشريعية كالمصارف المركزية ومفوضيات الأسواق المالية^(٤).

(١)Best, *** op.cit, p. 13.

(٢)**Ibid, p13.

(٣) Lopes, Patricia, Rodrigues, Lucia. (2007). Accounting For Financial Instruments: An Analysis of The Determinants of Disclosure in The Portuguese Stock Exchange. *The International Journal of Accounting*, 24(1), p.32.

(٤)orshot, *** op.cit. p.26.

٦. مفهوم الإشارات (Signaling Concept)

يتناول هذا المفهوم مشكلة عدم تماثل المعلومات وعدم العدالة في توزيعها بين كافة الأطراف في سوق العمل وسبل الحل لها وذلك من خلال إيصال المعلومات إلى الأطراف المقابلة^(١)، حيث تعد القرارات المالية للشركة بمثابة إشارات مرسلة من قبل الإدارة إلى المستثمرين للتخفيف من حالة عدم التماثل في المعلومات، ويتم إرسالها من خلال سياسة الإفصاح المالي، وبأن أداء الشركة هو العامل المؤثر لقرارات الإفصاح، حيث ترتفع احتمالية وكمية ونوعية الإفصاحات المقدمة عندما يكون أداء المنشأة جيداً سواء من حيث تحقيقها لنتائج أعمال مرتفعة أو من حيث تمتعها بملاءة مالية جيدة، نظراً لرغبة الإدارة بتمييز نفسها عن باقي الوحدات الأقل ربحية وملاءة^(٢).

٧. المفهوم المؤسسي (Institutional Concept)

تعمل المنشأة ضمن إطار عمل اجتماعي من المعايير والقيم وتأخذ بعين الاعتبار الافتراضات المسلّم بها حول ما الذي يشكل سلوكاً اقتصادياً مقبولاً، فكان لا بدّ من الالتزام بالمعايير الاجتماعية والمتطلبات التي تفرضها تلك البيئة وتبنيها ضمن أهداف ورؤية المنشأة حتى تصبح عضواً ضمن البيئة المؤسسية أي القطاع العاملة فيه، فتقوم المنشأة بتبني بعض الممارسات كإفصاحات المخاطر استجابة لضغوطات القطاع العاملة فيه، للحصول على الشرعية الاجتماعية وضمان استمراريتها ضمن المجتمع^(٣)، فضلاً عن أسباب تتعلق بتكاليف السمعة^(٤).

فوائد ومخاطر الإفصاح

تتجلى فوائد الإفصاح عن المخاطر بالنقاط التالية:

- إنّ الإفصاح عن المخاطر من شأنه تحسين وظيفة إدارة مخاطر الشركة، حيث إنّ التطوّر المستمر لبيئة الأعمال يتطلب من إدارة المخاطر أن تكون حركية ديناميكية بحيث تساعد الشركات على تبني التغيرات الرئيسة بصورة أسرع أي إكسابها صفة المرونة، وهذا بدوره يعطي إدارة الشركة حافزاً للإبلاغ عن الإجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر المختلفة وحالات عدم التأكد بما يستجيب ويتواءم مع البيئة المتغيرة فضلاً عن تفسير الأثر المحتمل للمخاطر على قيمة الشركات^(٥).

(١) Arrifin, ***op.cit, p.47.

(٢) orshot,*** op.cit. p.26.

(٣) Hassan, Mostafa. (2009). UAE Corporations –Specific Characteristics and level of Risk Disclosure. *Managerial Auditing Journal*, 24(7), p.627.

(٤) Lopes and Rodrigues, ***op.cit, p.33.

(٥) Jiang, Nan. (2008). *Examining Risk Management and Risk Disclosures Practices in UK Public Companies*. (Master Thesis), University of Nottingham, United Kingdom, p.25.

• يقلل الإفصاح عن المخاطر وإدارتها من تكلفة رأس المال والتي تعرف من وجهة نظر الإدارة بأنها تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، أما من وجهة نظر المستثمرين فيمكن القول بأن تكلفة رأس المال هي العائد المطلوب مقابل التعرض لمخاطر الأوراق المالية بامتلاكها لفترة من الزمن^(١). وجدت العديد من الاتجاهات التي فسّرت العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وتكلفة رأس المال، حيث يرى الاتجاه الأول بأنّ المستثمرين يتعرّضون لمخاطر منتظمة وغير منتظمة لدى إنشاء المحفظة المثلى - المحفظة التي تتواءم مع تفضيلات المستثمرين الشخصية للخطر - ممّا يوجب عليهم تقييم العديد من متغيرات المخاطر المؤثرة على عائد السهم وذلك من واقع المعلومات المتوافرة، وبالتالي يؤدّي الإفصاح عن المخاطر إلى تقليل حالة عدم التأكد للمستثمرين ممّا يؤدّي إلى تقييم المخاطر غير المنتظمة بصورة أقل وبالتالي انخفاض تكلفة رأس المال^(٢)، أمّا الاتجاه الثاني فيرى بأنّ الإفصاح عن المخاطر سيؤدّي إلى سهولة أكبر للسهم وبالتالي تخفيض رأس المال، وذلك لكون الإفصاح عن المخاطر سيقول من حالة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي انخفاض قدرة كبار المستثمرين على تحقيق أرباح طائلة جراء امتلاكهم لمعلومات خاصّة، ممّا سيؤدّي إلى زيادة حجوم تداولات المستثمرين و سهولة الأوراق المالية وانخفاض تكلفة رأس المال^(٣).

• يساعد الإفصاح عن المخاطر في التقييم الصحيح لمخاطر وعوائد المنشأة ممّا ينعكس إيجابياً على تسعير الأوراق المالية، فللمستثمرين دراية غير كاملة بكافة المخاطر التي تواجهها المنشأة ونظام إدارة المخاطر الذي تعتقه في السوق التنافسية، وبالتالي فإنّ مثل هذه الإفصاحات ستجعل من المستثمرين أكثر قدرة على تقييم مخاطر الشركة بصورة دقيقة^(٤).

وعلى الرغم من أن التوسّع بالإفصاح يساهم في تعزيز ثقة المساهمين بالبيانات المالية للشركات، إلا أن له آثار سلبية فالإفصاحات الاختيارية كالتنبؤات بالدخل أو المخاطر المتوقعة سيعرّض الشركة إلى مخاطر الدعاوي القضائية في حال كانت تلك التنبؤات خاطئة أو مبالغ بها، وتمّ استخدامها من قبل المستثمرين لاتخاذ قراراتهم^(٥).

(١) Hausin, Mohammad. (2008). The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies: The Case of India. *European Journal of Scientific Research*, 23(4), p.8.

(٢) Dobler, ***op.cit, p.22.

(٣) Bredit, Luisa. (2010). *IFRS7 Disclosures: The Impact of Market Risk Disclosures on The Sensitivity of Information Asymmetry to Exchange Rate Volatility*. (Master Thesis), Maastricht University, Netherlands, p.14.

(٤) Rogier, Deumes. (2008). Corporate Risk Reporting: A Content Analysis of Narrative Risk disclosures in Propectuses. *Journal of Business Communication*, 45(2), p.123.

(٥) العلول، عبد المنعم. (٢٠٠٨). *بور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية قطاع غزة فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية*. (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٢٨-٢٩.

المبحث الثاني

الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع

تصنّف إفصاحات المخاطر وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع إلى ثلاث فئات:

الأولى: هي الإفصاحات النوعية والتي تركز على وصف أنواع المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وكيفية نشوئها، وأهداف وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، والطرق المستخدمة لقياس هذه المخاطر، والإفصاح عن أية تغيرات تتعرض لها المنشأة سواء كانت ناجمة عن تغير التعرض للمخاطر أم بسبب تغيير الإدارة لطريقتها في إدارة المخاطر^(١).

الثانية: هي الإفصاحات الكمية، والتي تركز على الإفصاح عن المعلومات الكمية للمخاطر من وجهة نظر إدارية، رغم أن الإفصاح عن معلومات المخاطر الداخلية قد يكون على درجة مرتفعة من الحساسية كونه يؤدي إلى الكشف عن معلومات استراتيجية لأطراف خارجية^(٢)، حيث يجب على الإدارة إعداد ملخص للبيانات الكمية حول تعرض المنشأة للمخاطرة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية^(٣)، فضلاً عن الإفصاح عن كافة تركيزات المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة والناجمة عن استخدام أدوات مالية ذات خصائص مالية مشابهة سواء من حيث الموقع الجغرافي أو العملة المستخدمة أو القطاع أو السوق العاملة فيه^(٤).

الثالثة: هي الإفصاحات التي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح لكل نوع من أنواع المخاطر المالية.

^(١)International Accounting Standards Board (IASB). *Financial Instruments: Disclosures*, *** op.cit, IFRS 7 / 33.

^(٢)PWC. (2008). *Accounting for Change: Transparency in The Midst Of Turmoil*. London: Price water house coopers Publication, P54.

^(٣)International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 para 34a.

^(٤)**Ibid, IFRS 7 para 34b.

الإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان

أولاً: الإفصاحات النوعية لمخاطر الائتمان

يتسم مفهوم الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بأهمية بالغة لما له من دور في إظهار كفاءة الجهاز المصرفي في إدارة أصوله ومساعدة مختلف الأطراف على تقييم واتخاذ القرارات المختلفة، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام ملحوظ من مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي طالب من خلال معيار التقرير المالي الدولي السابع بإفصاحات نوعية حول التعرض لخطر الائتمان^(١)، كإفصاح عن إجمالي وصافي المخاطر المحولة^(٢)، وعن أهداف وأساليب إدارة المخاطر^(٣)، كإفصاح المنشأة عن الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر وطبيعة أنظمة إعداد التقارير حول المخاطرة، وسياسات المنشأة بالتحوط وسياساتها لتجنب التركيزات الزائدة في المخاطرة^(٤) كتوزيع محفظة القروض لدى البنوك على قطاعات مختلفة، والإفصاح عن الإجراءات الخاصة بأخذ الضمانات، وعن الطرق الإحصائية المستخدمة في قياس وتحليل المخاطر الائتمانية، وطالب بالإفصاح عن أية تغيرات تتعرض لها المنشأة سواء كانت ناجمة عن تغير التعرض للمخاطر أم بسبب تغيير الإدارة لطريقتها في إدارة المخاطر^(٥).

ثانياً: الإفصاحات الكمية لمخاطر الائتمان

يتطلب المعيار إفصاحات كمية حول المخاطر الائتمانية، تتمثل بملخص كمي للبيانات حول تعرض المنشأة لمخاطر الائتمان والتي تمثل قيمة الأرصدة لأنواع الائتمان الممنوح على أن تمثل هذه الإفصاحات التعرضات الحالية للفترة المدروسة، ويمكن الإفصاح عن التعرضات الائتمانية حسب نوع القطاع أو طبيعة الطرف المقابل، كما يجب الإفصاح عن تركيزات مخاطر الائتمان والتي تنشأ بسبب تركز القسم الأكبر من حسابات الذمم المدينة في نفس القطاع الصناعي أو نفس المنطقة الجغرافية^(٦).

(¹) International Accounting Standards Board (IASB), ***op.cit, IFRS 7 / 33A.

(²) **Ibid, IFRS 7 / IG15A.

(³) **Ibid, IFRS 7 / 33B .

(⁴) **Ibid, IFRS 7/ IG15/B.

(⁵) **Ibid, IFRS 7 / 33C .

(⁶) Grant Thornton. (2009). *Financial Instruments on Display*. London: Grant Thornton Publication, p.60.

ثالثاً: الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان

يتطلب معيار التقرير المالي الدولي السابع الإفصاحات التالية لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المنشأة حسب فئة الأصل المالي^(١):

- أ- المبلغ الذي يمثل أقصى درجة تعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ إعداد التقرير بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به أو تحسينات الائتمان الأخرى.
- ب- وصف للممتلكات المحتفظ بها كضمان وتحسينات الائتمان الأخرى.
- ت- معلومات حول نوعية الائتمان للأصول المالية التي لم تنقض فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (Maximum Credit Exposure)

يتطلب المعيار الإفصاح عن المبلغ الذي يمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ إعداد التقارير المالية وذلك لكل فئة من الأصول المالية دون الأخذ بعين الاعتبار لأية ضمانات محتفظ بها^(٢)، حيث تمارس المنشأة العديد من النشاطات التجارية والاستثمارية والتمويلية والتي قد يترتب عليها نشوء مخاطر ائتمانية، ونتيجة لذلك تختلف المبالغ الواجب الإفصاح عنه تنفيذاً لمتطلبات المعيار، فمنح القروض والذمم المدينة للعملاء والإيداع لدى الوحدات الأخرى يجعل من المبلغ المسجل صافياً من خسارة انخفاض القيمة لهذه الأصول المالية ممثلاً لأقصى تعرض لمخاطر الائتمان، بينما تعدّ القيمة العادلة هي المبلغ الواجب الإفصاح عنه في حال دخول المنشأة بعقود مبادلة أسعار الفائدة وغيرها من العقود المشتقة، وأما بالنسبة لعناصر خارج الميزانية فلا تنطبق عليها قاعدة المبلغ المسجل، فأقصى تعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للكفالات المالية هو أكبر مبلغ يتوجب على المنشأة دفعه في حال تم طلب الكفالة، بينما يعتبر كامل مبلغ الالتزام هو المبلغ الواجب الإفصاح عنه بالنسبة للالتزامات القروض^(٣).

نوعية الائتمان للأصول التي لم ينقض استحقاقها ولم تنخفض قيمتها (Credit Quality of Financial Assets that are neither Past due nor Impaired)

فيما يتعلق بالأصول المالية التي لم ينقض استحقاقها ولم تنخفض قيمتها، طالب المعيار بضرورة الإفصاح عن نوعية الائتمان لمثل هذه الأصول وذلك حسب فئتها^(٤)، إلا أنه لم يحدد طريقة معينة للإفصاح، بل اكتفى بالإشارة إلى إمكانية تحليل التعرض للمخاطرة باستخدام التصنيفات الائتمانية

^(١) International Accounting Standards Board (IASB), ***op.cit IFRS 7 / 36.

^(٢) **Ibid, IFRS 7 / 36a.

^(٣) **Ibid, IFRS 7 / 36a B 9–10.

^(٤) International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / 36c.

الداخلية والخارجية، فضلاً عن الإفصاح عن أية معلومات أخرى من شأنها تقييم جودة الائتمان كالملاءة الائتمانية للأطراف المتعاقدة والمعدلات التاريخية لعدم الوفاء لهذه الأطراف^(١)، والإفصاح عن اسم وكالة التصنيف في حال كانت التصنيفات خارجية، أو وصفاً لعمليات تقييم الائتمان في حال كانت التصنيفات داخلية^(٢).

الأصول المالية التي انقضت استحقاقها أو انخفضت قيمتها (Financial Assets that are either Past due or Impaired)

عندما يتعلّق الأمر بأصول مالية انقضت استحقاقها أو انخفضت قيمتها، يطالب المعيار بالإفصاح عن المبلغ المسجّل لهذه الأصول بما فيها تلك التي أعيد التفاوض بشأن شروطها^(٣)، فضلاً عن إفصاحات إضافية تفصيلية ذات طبيعة تحليلية وذلك بهدف تزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات حول حالة المحفظة الاستثمارية للأصول وتسلط الضوء على احتمالية انخفاض قيمة هذه الأصول، فيتطلّب المعيار الإفصاحات التالية^(٤):

- تحليل لعمر الأصول المالية التي انقضت تاريخ استحقاقها في نهاية فترة إعداد التقارير المالية ولكن لم تنخفض قيمتها (Analysis of the Age of Financial Assets that are Past Due But not Impaired)

ينقضي استحقاق الأصول المالية عندما لا يقوم الطرف المقابل بسداد دفعة مستحقة تعاقدياً ممّا يؤدي إلى نشوء إجراءات قانونية أو قيام الأطراف المتعاقدة بإعادة التفاوض^(٥)، ويتطلّب المعيار تحليلاً لعمر هذه الأصول (Aging Analysis) أي تحليل الاستحقاق (Maturity Analysis)^(٦) والذي يسلّط الضوء على عرض الفترة الزمنية التي مضت على استحقاق الأداة المالية^(٧)، ولم يحدّد المعيار الفترات الزمنية اللازمة لإجراء التحليل وإنما اقترح أربع فترات كالتالي^(٨):

- ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر.
- أكثر من ثلاثة أشهر وما لا يزيد عن ستة أشهر.
- أكثر من ستة أشهر وما لا يزيد عن سنة.

^(١) **Ibid, IFRS 7 / IG23.

^(٢) **Ibid, IFRS 7 / IG 24-25.

^(٣) International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / 36d.

^(٤) **Ibid, IFRS 7 / 37, London.

^(٥) **Ibid, IFRS 7 / 37 IG 26.

^(٦) **Ibid, IFRS 7 / 37a.

^(٧) PWC, *** op.cit, p.58.

^(٨) International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / IG 28.

- أكثر من سنة واحدة.

- تحليل الأصول المالية التي انخفضت قيمتها فردياً (حسب الفئة)

(Analyzing (by class) of Financial Assets that are Individually Impaired)

يتطلب معيار التقرير المالي الدولي السابع تحليلاً للأصول المالية التي انخفضت قيمتها حسب الفئة، بما في ذلك العوامل التي أخذتها المنشأة بعين الاعتبار عند تحديد انخفاض القيمة⁽¹⁾، ويشمل تحليل هذه الأصول معلومات عن القيمة المحملة لهذه الأصول قبل خصم أية خسارة في انخفاض القيمة، ومبلغ خسارة انخفاض القيمة، وطبيعة الضمانات وتحسينات الائتمان الأخرى التي تم الحصول عليها وقيمتها العادلة⁽²⁾.

الإفصاح عن الضمانات المستخدمة (Disclosure about Collateral Used)

يتطلب المعيار إفصاحات مفصلة حول الضمانات المستخدمة، بما فيها الإفصاح عن القيمة المحملة والقيمة العادلة لهذه الضمانات والشروط التعاقدية، وقد تجلّت الإفصاحات المتعلقة بالضمانات المستخدمة في ثلاث محاور:

المحور الأول: يتعلّق بالإفصاح عن الأصول المالية أو غير المالية التي احتفظت بها المنشأة كضمان أو تحسينات الائتمان الأخرى المستخدمة لنفس الغرض كالكفالات المالية⁽³⁾، فطالب المعيار بوصف الممتلكات المرهونة كضمان، ووصف طبيعة الأطراف المقابلة للضمان، وتحسينات الائتمان الأخرى وجدارتها الائتمانية، والإفصاح عن السياسات والأساليب الخاصة بتقييم إدارة هذه الممتلكات المرهونة، فضلاً عن تزويد المستثمرين بمعلومات حول تركيزات المخاطرة للضمان أو تحسينات الائتمان الأخرى⁽⁴⁾.

المحور الثاني: يتعلّق بوصف الممتلكات التي تحتفظ بها المنشأة كضمان وتحسينات الائتمان الأخرى بالنسبة للمبالغ التي انقضت استحقاقها أو انخفضت قيمتها أو الإفصاح عن تقدير لقيمتها العادلة⁽⁵⁾.

المحور الثالث: يتعلّق بالممتلكات المحتفظ بها كضمان أو تحسينات الائتمان الأخرى كالكفالات، والتي استولت عليها المنشأة خلال الفترة سواء كانت أصول مالية أم غير مالية، حيث يتطلب المعيار

⁽¹⁾ International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / 37B.

⁽²⁾ **Ibid, IFRS 7 / IG 29.

⁽³⁾ International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / 36b.

⁽⁴⁾ **Ibid, IFRS 7IG 22.

⁽⁵⁾ International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / 37c.

من الإدارة إفصاحاً عن طبيعة هذه الأصول ومبلغها المسجل فيما لو كانت أصولاً نقدية ، أو الإفصاح عن سياساتها الخاصة بالتصرف بالأصول فيما لو كانت غير قابلة للتحويل بسهولة إلى نقدية^(١).

يوضح الجدول التالي ملخصاً لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لمتطلبات المعيار (الجدول رقم ٢)^(٢):

الأدوات المالية التي لم ينقض استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	الأدوات المالية التي انقضى استحقاقها	الأدوات المالية التي انخفضت قيمتها
القيمة المحملة/ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لكل فئة من الأصول المالية ((IFRS7، 36 (a))		
وصف للممتلكات المرهونة كضمان لكل فئة من الأصول المالية ((IFRS7، 36 (b))		
نوعية الائتمان حسب الفئة (IFRS7، 36 (c))	-	-
-	تحليل الاستحقاق حسب الفئة (IFRS7، 36 (a))	تحليل للأصول المالية التي انخفضت قيمتها رمزياً (IFRS7، 36 (b))
-	وصف/ القيمة العادلة للضمانات حسب الفئة (IFRS7، 36 (c))	
-	-	الممتلكات المرهونة التي تم الاستيلاء عليها (IFRS7، 38)

^(١) **Ibid, IFRS 7 / 38.

^(٢) Sven, Steck. (2011). *IFRS7: Disclosure of Financial Instruments Do European Banks Comply with The New Standard in Terms of Credit Risk and Risk management*. (Master Thesis), Karlstad University, Sweden, p.19.

الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السوق

أولاً: الإفصاحات النوعية لمخاطر السوق

يتطلب المعيار إفصاحاً نوعياً حول التعرض لخطر السوق وأهداف وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس الخطر، وذلك لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حدة^(١).

ثانياً: الإفصاحات الكمية لمخاطر السوق

وعلى غرار إفصاحات المخاطر الائتمانية، يتطلب معيار التقرير المالي الدولي السابع ملخصاً عن البيانات الكمية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق، يبين التعرض للخطر في فترة إعداد التقارير المالية من وجهة نظر إدارية، كما يتطلب الإفصاح عن تركيزات مخاطر السوق التي تتعرض لها المنشأة لاستخدامها لأدوات مالية ذات خصائص مشابهة، ومبلغ التعرض للخطر ووصفاً لكيفية تحديد الإدارة لهذه التركيزات^(٢).

ثالثاً: الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن مخاطر السوق

ينصّ المعيار على ضرورة الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر السوق، وذلك باستخدام إحدى الطريقتين التاليتين:

- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق (Sensitivity Analysis)^(٣).
- أي تحليل من شأنه إظهار الاعتماد المتبادل بين متغيرات المخاطر في حال استخدامها الإدارة لإدارة المخاطر المالية، كمنهجية القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk) دون الإفصاح عن الآثار المترتبة على الربح أو الخسارة وحقوق الملكية^(٤).

^(١)International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / 33.

^(٤)International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS7 para 33.

^(٣)**Ibid, IFRS 7 /40.

^(٤)**Ibid, IFRS 7 / 41.

تحليل الحساسية

تتطلب الفقرة (٤٠) من المعيار الإفصاحات التالية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق^(١):

أ- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي تتعرض لها المنشأة في فترة إعداد التقارير، وبيان الأثر على الربح أو الخسارة وحقوق الملكية، بسبب التغيرات في متغير المخاطر ذو العلاقة التي كانت ممكنة بشكل معقول في ذلك التاريخ.

ب- الأساليب والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

ت- التغيرات عن الفترة السابقة في الأساليب والافتراضات المستخدمة وأسباب هذه التغيرات.

وتشير إرشادات التنفيذ إلى أن تحليل الحساسية سيظهر أثر التغيرات الممكنة في متغيرات الخطر ذات العلاقة، والتي تشمل عادة أسعار الفائدة السوقية وأسعار العملات وذلك بالنسبة للبيئة الاقتصادية التي تعمل بها المنشأة دون المغالاة بتقدير تحركات أسعار الفائدة والعملات لتعكس أسوأ حالة^(٢)، فمثلاً أظهرت دراسة إرنست أند يونغ بأن التغيرات الممكنة للشركات الأوروبية هي ما نسبته (١٠%) لأسعار حقوق الملكية و(١٠%) لأسعار العملات الأجنبية و(١٠٠) نقطة أساس لأسعار الفائدة، بينما ينص مصرف سورية المركزي بأن التغيرات الممكنة لمتغيرات المخاطر السابقة بحدود (٢%) بما يتناسب مع ظروف البيئة السورية وفق القرار (م ن / ٤٣٩ / ٢٠٠٨م)، وقد تستخدم المنشأة أنواعاً مختلفة من تحليل الحساسية وذلك حسب فئة الأداة المالية أو وفق نوع النشاط أو بما يتناسب مع طريقة إدارة المخاطر^(٣)، فيمكن للمنشأة مثلاً إجراء تحليل الحساسية لنشاطها التأميني واستخدام منهجية القيمة المعرضة للمخاطر لنشاطها المصرفي، وذلك إذا كانت تتناسب مع طريقة إدارة مخاطر كل نشاط على حدى.

يركز تحليل الحساسية الذي يتطلبه المعيار على الآثار المحاسبية فقط دون الاقتصادية الناجمة عن تغير في متغيرات المخاطر، فقد استثنى المعيار أثر التغير في أسعار الفائدة على قيمة القروض ذات معدلات الفائدة الثابتة والديون المقاسة بالتكلفة المطفأة، أو ما يدعى بتحليل حساسية القيمة العادلة، إلا أنه يمكن للشركات تقديم مثل هذا النوع من التحليل كإفصاح اختياري لتزويد مستخدمي التقارير المالية بمزيد من الفهم لمخاطر المنشأة، على أن يتم الإفصاح عن هذا التحليل بصورة منفصلة وبعد تأكد الإدارة من أن تكاليف هذا الإفصاح لن تتجاوز العوائد المرجوة منه.

^(١) **Ibid, IFRS 7 / 40.

^(٢) **Ibid, IFRS 7 / 40 B19.

^(٣) **Ibid, IFRS 7 / 40a B21.

يتم الإفصاح عن تحليل حساسية مخاطر سعر الفائدة لكل عملية تتعرض بشكل كبير لمخاطر سعر الفائدة، على أن يوضح هذا التحليل أثر التغير في أسعار الفائدة في السوق بشكل منفصل عما يلي^(١):

أ- دخل ومصروف الفائدة.

ب- حقوق الملكية.

ت- البنود الأساسية للريح أو الخسارة (مثل مكاسب وخسائر المتاجرة).

أما بالنسبة لتحليل حساسية أسعار الصرف الأجنبي، فيحدد المعيار إجراء هذا التحليل للأدوات المالية المقيمة بالعملة الأجنبية، أي بعملة غير عملة البيئة الاقتصادية التي تعمل بها المنشأة ويتم قياسها بها^(٢).

منهجية القيمة المعرضة للمخاطر

غالباً ما تستخدم المصارف وشركات الأوراق المالية منهجية القيمة المعرضة للخطر كمقياس للخطر عند إدارة مخاطرها المالية وتحديداً مخاطر السوق، وتعتبر القيمة المعرضة للخطر مقياساً إحصائياً لمخاطر انخفاض الأسعار التي تعكس الاعتماد المتبادل بين متغيرات المخاطر، وتعتبر هذه القيمة عن الحد الأقصى من الخسارة التي يتوقع أن تعاني منها المحفظة خلال فترة احتفاظ محددة (مثل يوم واحد أو عشرة أيام) مع مستوى معين من الثقة مثل (٩٥%) أو (٩٩%)، فعلى سبيل المثال إذا كانت القيمة المحسوبة وفق عوامل المخاطرة ليوم واحد للمحفظة التجارية لمنشأة ما هي (١٠) مليون دولار بمستوى (٩٩%) من الثقة فهذا يدل على أن المنشأة سوف تخسر أكثر من (١٠) مليون دولار في يوم واحد فقط من أصل (١٠٠) يوم^(٣).

في حال قيام المنشأة بإعداد تحليل الحساسية باستخدام منهجية القيمة المعرضة للخطر أو أي تحليل آخر من شأنه إظهار العلاقات المتبادلة بين متغيرات المخاطرة واستخداماته لإدارة المخاطر المالية، فإنه يتوجب عليها الإفصاح عن الطريقة المستخدمة لقياس القيمة المعرضة للخطر^(٤)، والإفصاح عن المؤشرات الرئيسية والافتراضات المستخدمة لإجرائه^(٥)، بحيث يتضمن الإفصاح عن فترة الاحتفاظ ومستوى الثقة المستخدم والترجيحات والملاحظات^(٦)، كما تتطلب الفقرة (٤٠ ب) الإفصاح عن

^(١) Ibid, IFRS 7 / 40a IG 34, London.

^(٢) International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 para 40/ IG23.

^(٣) ميرزا وآخرون، مرجع سابق نكره، ص ٣٧٨.

^(٤) International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / 41a B20.

^(٥) Ibid, IFRS 7 / 41a.

^(٦) Ibid, IFRS 7 / 41 B20.

محدّدات (Limitations) الأسلوب المستخدم، وفي حال كان التعرّض في نهاية السنة لا يعكس التعرّض خلال السنة فإنه على المنشأة الإفصاح عن القيمة الدنيا والعليا ومعدل القيمة المعرّضة للخطر.

الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعدّ إفصاحات السيولة إفصاحات جديدة من نوعها مقارنة بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS32، فقد طالب المعيار الأخير الإفصاح عن خصائص كل فئة من الأدوات المالية، وتواريخ استحقاق كافة الأصول والالتزامات المالية ذات معدلات الفائدة الصريحة، أمّا المعيار الحالي فقد طالب بإفصاحات كمية حول تحليل الاستحقاق التعاقدى للالتزامات المالية⁽¹⁾ مدعمة بإفصاحات نوعية حول وصف كيفية إدارة مخاطر السيولة في المنشأة⁽²⁾.

أولاً: الإفصاحات النوعية لمخاطر السيولة

يتطلّب معيار التقرير المالي الدولي السابع ضمن فقرته (٣٣) نفس الإفصاحات النوعية المطلوبة لمخاطر الائتمان والسوق، من حيث الإفصاح عن تعرّض المنشأة للخطر ووصف أهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر، فضلاً عن الطرق المستخدمة لقياس الخطر، إلا أنه أكد على ضرورة وصف إدارة مخاطر السيولة كمتطلب جوهري للإفصاح، بعد أن عدّ هذا النوع من المعلومات جزءاً من الحد الأدنى لمتطلبات إفصاح مخاطر السيولة في الفقرة (٣٩ ب)⁽³⁾.

ثانياً: الإفصاحات الكمية لمخاطر السيولة

يتطلّب معيار التقرير المالي الدولي السابع أيضاً نفس الإفصاحات الكمية لمخاطر الائتمان والسوق، من حيث الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية لمخاطر السيولة يبين التعرّض للخطر في فترة إعداد التقارير المالية من وجهة نظر إدارية، كما يتطلّب الإفصاح عن تركيزات مخاطر السيولة التي تتعرّض لها المنشأة لاستخدامها لأدوات مالية ذات خصائص مشابهة ومبلغ التعرّض للخطر ووصفاً لكيفية تحديد الإدارة لهذه التركيزات.

⁽¹⁾ International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / 39a.

⁽²⁾ **Ibid, IFRS 7 / 39b.

⁽³⁾ **Ibid, IFRS 7 / 33.

ثالثاً: الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة

تحليل الاستحقاق التعاقدى (Contractual Maturity Analysis)

طالب المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS30 الإفصاح عن تحليل لعمر كل من الأصول والالتزامات المالية على حد سواء، إلا أن معيار التقرير المالي الدولي السابع ركّز على تحليل الاستحقاق التعاقدى للالتزامات المالية فقط، انطلاقاً من ضرورة تبسيط متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية، جاعلاً من عرض تحليل الأصول المالية خياراً متاحاً أمام الإدارة في حال رغبت بتقديم وجهة نظر متكاملة عن كافة الالتزامات التعاقدية التي تواجهها^(١)، كما أنّه طالب ضمن تعديلاته في آذار لعام (٢٠٠٩م) بفصل تحليل الاستحقاق التعاقدى للالتزامات المالية غير المشتقة عن تحليل الالتزامات المالية المشتقة^(٢).

يستند تحليل الاستحقاق التعاقدى إلى التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية^(٣)، فعلى سبيل المثال يجب أن يظهر تحليل الاستحقاق للالتزامات القروض إجمالي مبلغ الالتزام أي الدفعات المستقبلية للفائدة والقسط الأصلي، أمّا بالنسبة للالتزامات المالية المشتقة فتختلف المبالغ الواردة في التحليل حسب كيفية تسوية العقود المشتقة، فيظهر التدفقات النقدية الصافية في حال تمت تسوية العقود بالصافي كعقود مبادلة أسعار الفائدة، وبغض النظر عن نوعية المبالغ المفصح عنها فإن الإفصاح عن التدفقات النقدية المخصومة بصورة عامة سيؤدّي إلى بذل الإدارة لجهود إضافية وتكاليف مرتفعة لإعداد هذه الإفصاحات نظراً لكون المبالغ الواردة في المركز المالي مبنية على التدفقات النقدية غير المخصومة، ممّا يجعل إعداد هذه المعلومات بهدف الإفصاح فقط دون استخدامه لأغراض إدارية مكلفاً^(٤)، ولم يحدّد المعيار طريقة محدّدة لعرض تحليل الاستحقاقات التعاقدية ولا الفترات الزمنية الواجب تغطيتها بالتحليل، وترى شركة إرنست أند يونغ بأنّه يمكن للإدارة الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة في التحليل بما في ذلك تحديد التدفقات النقدية الداخلة في التحليل ومعدلات الفائدة ومعدلات أسعار الصرف المستخدمة^(٥).

(١) **Ibid, IFRS 7 / 39a.

(٢) **Ibid, IFRS 7 / 39a B15.

(٣) **Ibid, IFRS 7 / 39a B14.

(٤) Ernst&young, *** op.cit, p.25.

(٥) Ernst&young, *Observations on The Implemenation of IFRS7 in Corporate Etities*, *** op.cit, p.47.

الإفصاح عن إدارة مخاطر السيولة (Liquidity Risk Management)

اقترح المعيار الإفصاحات التالية لإدارة مخاطر السيولة^(١):

- تتوقع الإدارة أن يتم دفع بعض التزاماتها بزمان أبكر من تاريخ الدفع المحدد.
- تحتفظ الإدارة بأصول مالية يوجد لها سوق جاهز، وتعتبر قابلة للبيع بسهولة لتلبية احتياجات السيولة.
- تحتفظ الإدارة بأصول مالية لا يوجد لها سوق جاهز، ولكن يتوقع أن تولد تدفقات نقدية واردة متوفرة لتلبية التدفقات النقدية الصادرة.
- تحتفظ الإدارة بودائع في المصارف المركزية لتلبية احتياجات السيولة.
- للإدارة مصادر تمويل متنوعة جداً.
- للإدارة تسهيلات اقتراض ملتزم بها، كتسهيلات أوراق تجارية أو خطوط ائتمان أخرى يمكنها الوصول إليها لتلبية احتياجات السيولة.

وترى شركة برايس ووتر هاوس كوبر بأنه يمكن الإفصاح عن المصادر الأساسية للسيولة، وعن تحليل لتركيزات مخاطر السيولة و تحليل الحساسية لمخاطر السيولة، مما يساهم بتوفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة^(٢).

^(١)International Accounting Standards Board (IASB), *** op.cit, IFRS 7 / 39b IG31.

^(٢) PWC, *** op.cit, p.58.

المبحث الثالث

الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق تعليمات مصرف سورية المركزي

الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق تعليمات مصرف سورية المركزي

تعتمد أسس الإفصاح عن مخاطر الائتمان لأدوات الدين من قروض ومديونيات على تصنيفها المعتمد وفقاً للتعليمات المتمثلة بقراري مجلس النقد والتسليف (٥٩٧م/ن/ب ٤ بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٩م) وقرار (٩٤م/ن/ب ٤ بتاريخ ١٩/٩/٢٠٠٤م)، فوفقاً للقرارات السابقة يتم التصنيف كما يلي:

أولاً: الديون المنتجة للعوائد وتنقسم إلى:

١. ديون متدنية المخاطر: وهي الديون القابلة للتحصيل دون احتمال حصول أية خسائر عليها، كالديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها، والديون التي يقابلها تأمينات نقدية تغطي بالكامل أصل الدين والفائدة، والديون المغطاة بالكامل بكفالة مصرفية مقبولة.
٢. ديون عادية/مقبولة المخاطر: تصنف الديون في هذه الفئة عندما يلتزم المدين بشروط منح التسهيلات الائتمانية وتكون حركة حسابه الجاري نشطة وله مركز مالي قوي تعكسه استعلامات وبيانات حديثة، وعندما تكون ديونه موثقة بعقود أصلية ولديه تدفق نقدي كافٍ يوفره المنشأة الممول من الديون، وله تصنيف جيد من قبل شركات تصنيف معترف بها.
٣. ديون تتطلب اهتماماً خاصاً: هي الديون التي تنطبق عليها العديد من حالات التأخر عن السداد أبرزها:

- أ- عدم تسديد المستحق من أصل الدين أو عوائده لمدة تزيد عن (٦٠) يوماً وتقل عن (٩٠) يوماً.
- ب- الحسابات الجارية وتحت الطلب مكشوفة لمدة تزيد عن (٣٠) يوماً وتقل عن (٩٠) يوماً.
- ت- التسهيلات التي مضى على تاريخ انتهاء عقدها مدة تزيد عن (٦٠) يوماً وتقل عن (٩٠) يوماً ولم يتم تجديدها.
- ث- تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف الممنوح بنسبة (١٠%) أو أكثر ومدة تزيد عن (٦٠) يوماً وتقل عن ٩٠ يوماً.

ج- مضي أكثر من (٣٠) يوماً وأقل من (٩٠) يوماً على دفع قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية (كالكفالات والضمانات) ولم يقدّم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.

ح- الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون دون المستوى وقام العميل بتسديد كامل المستحقات أو تسديد كامل رصيد الفائدة المحفوظة على حساب الجاري مدين إضافة لتسديد نسبة (١٠%) من السقف الممنوح.

خ- عدم شفافية البيانات المالية المقدمة من المدين كأن تكون الديون غير موثقة بعقود أصولية.

ثانياً: ديون غير منتجة: تصنف الديون في هذه الفئة عند مضي (٩٠) يوماً فأكثر على أي مما يلي:

- أ- استحقاق الدين أو استحقاق أحد أقساطه أو عوائده.
- ب- جمود حساب الجاري مدين لجهة التسديدات.
- ت- التجاوز في حساب الجاري مدين عن السقف الممنوح بنسبة (١٠%) أو أكثر.
- ث- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة.
- ج- قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء، والتي لم يقدّم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.
- ح- التسهيلات الائتمانية غير المجددة.

وتقسم الديون غير المنتجة إلى ثلاث فئات حيث يراعى التصنيف لكل منها حسب الجدول التالي:

الفئة	عدد أيام التأخر عن السداد
ديون دون المستوى	٩٠ يوم - ١٧٩ يوم
ديون مشكوك في تحصيلها	١٨٠ يوم - ٣٥٩ يوم
ديون رديئة	٣٦٠ يوم فأكثر

تتطلب تعليمات مصرف سورية المركزي وفق القرار (٤٣٩/ م ن /ب٤) الإفصاح بحد أدنى عن التعرّض لمخاطر الائتمان وكيفية نشوئها وسياسات وإجراءات المصرف في قبول وقياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر، والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز فيها، فضلاً عن الإفصاح عن أي تغيرات

في حجم التعرّض للمخاطر أو طرق إدارتها وأسباب ذلك، وبعد إدراج الإفصاحات الوصفية السابقة يتمّ إدراج الإفصاحات الكمية التالية^(١):

١. التعرضات لمخاطر الائتمان بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى.

٢. يتمّ الإفصاح عن وصف الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان الأخرى مقابل التعرضات الائتمانية الواردة في الجدول أعلاه.

٣. يتمّ الإفصاح عن تصنيف التسهيلات الداخلي الذي يتبعه المصرف حسب درجة مخاطرها.

٤. توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر: تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر.

٥. توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات.

٦. تصنيف السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية.

٧. التركّز في التعرّضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي.

٨. التركّز في التعرّضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي.

الإفصاح عن مخاطر السوق وفق تعليمات مصرف سورية المركزي

تتطلب تعليمات مصرف سورية المركزي الإفصاح بحد أدنى عن التعرّض لمخاطر السوق وكيفية نشوئها وسياسات وإجراءات المصرف في قبول وقياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر، والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز فيها، فضلاً عن الإفصاح عن أي تغييرات في حجم التعرّض للمخاطر أو طرق إدارتها وأسباب ذلك، وبعد إدراج الإفصاحات الوصفية السابقة يتمّ إدراج الإفصاحات الكمية التالية^(٢):

١. الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حده مع بيان الأثر على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية نتيجة لتغيرات معقولة في المتغيرات المؤثرة على حجم المخاطر، كما يتمّ الإفصاح عن الطرق والفرضيات المستخدمة لإعداد هذا التحليل بالإضافة إلى التغير فيها عن الفترة السابقة وأسباب التغير.

٢. إذا كان المصرف يستخدم القيمة المعرضة للمخاطر لإدارة المخاطر المالية، فيمكن استخدام هذا التحليل لأغراض الإفصاح عن تحليل الحساسية مع وجوب الإفصاح عن الطرق

(١) مجلس النقد والتسليف. (٢٠٠٨). قرار رقم ٤٣٩/م/ن/ب/٤ بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٨ بعنوان اعتماد النماذج الموحدة للبيانات المالية السنوية والسياسات

المحاسبية والإيضاحات والإفصاحات للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية. مرجع سابق ذكره، ص ٥٠-٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦-٥٩.

المستخدمة والفرضيات الرئيسية التي استخدمت في تحضيره، ويتم الإفصاح عن أي تغييرات عن الإفصاحات عن الفترة السابقة وأسباب ذلك.

٣. إذا ما تبين بأن تحليل الحساسية المفصّل عنه لا يمثل مخاطر الأدوات المالية خلال العام أو الفترة المالية بشكل موثوق فيتم الإفصاح عن هذا الأمر وأسبابه.

٤. يتم الإفصاح عن فجوة إعادة تسعير الفائدة، حيث يتم تصنيف الأصول والالتزامات المالية ذات الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

٥. يتم الإفصاح عن التركيز في مخاطر العملات الأجنبية.

الإفصاح عن مخاطر السيولة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي

تتطلب تعليمات مصرف سورية المركزي الإفصاح بحد أدنى عن التعرّض لمخاطر السيولة وكيفية نشوئها وسياسات وإجراءات المصرف في قبول وقياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر والإجراءات المتبعة لتجنّب التركيز فيها، فضلاً عن الإفصاح عن أي تغييرات في حجم التعرّض للمخاطر أو طرق إدارتها وأسباب ذلك، وبعد إدراج الإفصاحات الوصفية السابقة يتم إدراج الإفصاحات الكمية التالية^(١):

١. الإفصاح عن توزيع الالتزامات المالية غير مضمومة على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية.

٢. الإفصاح عن استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية والاستحقاق التعاقدية من تاريخ البيانات المالية.

٣. الإفصاح عن تحليل الاستحقاق التعاقدية للبنود خارج الميزانية.

(١) المرجع السابق، ص ٥٩-٦٠.

المبحث الرابع

الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق اشتراطات لجنة بازل

يكتنف النشاط المصرفي العديد من المخاطر التي زادت حدتها في السنوات الأخيرة نظراً للتطور الهائل في حجم وأساليب عمل هذا القطاع ، وللتخفيف من آثار هذه المخاطر ظهرت اتفاقية بازل I عام (١٩٨٨م) والتي حددت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية بصورة أساسية، وبعد سنوات من التطبيق تمّ تعديل هذه الاتفاقية بما يتواءم مع تعاضم المخاطر وتغير طبيعتها، فظهرت اتفاقية بازل II بركائزها الثلاثة (الحد الأدنى لرأس المال، والمراجعة الرقابية، وانضباط السوق) والتي هدفت بصورة أساسية إلى المحافظة على مستويات كفاية رأس مال تتواءم مع المخاطر المحتملة، وتشجيع المصارف على انتهاز ممارسات أفضل لإدارة المخاطر وتبسيط الضوء على دور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، كما هدفت إلى إدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر الائتمانية ولا سيما تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر، فضلاً عن تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر من خلال متطلبات الركن الثالث انضباط السوق (Market Discipline) حيث طورت الاتفاقية مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تلزم المصارف بتقديم المعلومات الرئيسية حول حجم مخاطرها الكلية التي تتعرض لها، فضلاً عن أساليبها في إدارة هذه المخاطر وقياسها ومعلومات حول مدى كفاية رأس المال المطلوب^(١).

تنقسم متطلبات الإفصاح وفق بازل II إلى ثلاثة جوانب هي: الإطار العام، والإفصاح النوعي، والإفصاح الكمي على النحو الآتي^(٢):

الإطار العام: يعطي هذا الجانب تصوراً عاماً لما يجب أن يكون عليه الإفصاح وفقاً لما يأتي:

- تقديم معلومات هادفة سواء من الناحية النوعية أو الكمية عن أنشطة المصرف التجارية وغير التجارية والمشتقات المالية ومجال هذه الأنشطة وكيفية إدارتها.
- تقديم معلومات حول كافة المخاطر المصاحبة لأنشطة المصرف، والأساليب التي تتبعها الإدارة لإدارة هذه المخاطر، وكفاءة الإدارة في اكتشافها والأساليب المطبقة لقياسها وكفاءة أنظمة الرقابة المستخدمة.

(١) النجار، مرجع سابق ذكره، ص ٥.

(٢) Basil Committee on Banking Supervision. (2000 April). *Report to G7 Finance and Ministers and Central Bank Governors on IASs*, p 3-35, Retrived at <http://www.bis.org/>.

الإفصاح النوعي: يتعلّق هذا الجانب من الإفصاح بالمعلومات المتعلقة بأهداف المصرف بصورة عامة، وكيفية إدارة عملياته المختلفة لتحقيق هذه الأهداف والمبادئ العامة لأنظمة الرقابة المتبعة لكافة الأنشطة، والفلسفة المتبعة لإدارة المخاطر، وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم الإفصاح النوعي كالتالي:

- الإفصاح عن المخاطر التي تواجه المصرف مثل المخاطرة الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.
- الإفصاح عن عمليات المصرف، وتتعلق بالعناصر الموجودة في الميزانية أو العناصر والبنود خارج الميزانية ويتناول الإفصاح النوعي لهذه الأنشطة الآتي:
 - أ- الأهداف الاستراتيجية لعمليات المصرف المتعلقة بالمتاجرة.
 - ب- عمليات المشتقات المالية غير المعدة للمتاجرة مع وصف لها ولأهدافها ودورها في تحقيق أهداف المصرف وكيفية استخدامها للتحوّط.
 - ت- الأسس المحاسبية وطرق التقييم والقياس المحاسبي، إذ يجب الإفصاح عن الأسس المحاسبية والتقييم والقياس كالتالي:
- وصف السياسات والأسس المحاسبية التي يتمّ استخدامها لقياس كافة الأنشطة التجارية وغير التجارية الواردة داخل الميزانية التي يتمّ استخدامها لقياس الدخل، إذ ترى اللجنة أن هذه المعلومات على جانب كبير من الأهمية لمستخدمي التقارير المالية لفهم الاختلافات الهامة والمتنوعة في المبادئ والأسس المحاسبية التي تمّ استخدامها لكل نوع أو بند من عمليات المصرف، لذا فإنه يتطلب قيام المصرف بشرح كل طريقة محاسبية يتمّ تطبيقها لكل نوع من أنواع المتاجرة بالمشتقات المالية ووسائل وأساليب محاسبة التحوّط في هذا الشأن.
- طرق التقييم أو القياس التي تمّ استخدامها، أي هل تمّ استخدام الكلفة أو القيمة السوقية أو القيمة العادلة مع تحديد كيفية الوصول إلى القيمة العادلة.
- وصف المعالجة المحاسبية للديون التي دفعت قبل ميعاد استحقاقها.
- شرح السياسات التي طبقت لتحديد المخصصات الخاصة بالائتمان والتشغيل واحتياجات السيولة.
- إبراز التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة.

الإفصاح الكمي: يتعلّق هذا الجانب من الإفصاح بالبنود الواردة في التقارير المالية ولاسيما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وبعض الإيضاحات الكمية والتبويات الخاصة بتلك البنود، والتي يمكن حصر أهمّها بمايلي:

- الإفصاح عن مكونات المحفظة الاستثمارية والبنود الواردة أسفل الميزانية.

- يجب أن تكون هناك إعادة تصنيف لاستحقاق الأصول والالتزامات بحسب مخاطر سعر الفائدة وبحسب المدة (أقل من سنة - من سنة إلى خمس سنوات - أكثر من ذلك).
- تحديد التكلفة للمحفظة الاستثمارية ومحفظة الأوراق غير التجارية والقيمة السوقية لهذه العناصر.
- الأسس التي يتم استخدامها في قياس قيمة المخاطر بنوعياتها المختلفة ولاسيما السوقية والائتمان.
- الخسائر المحتملة أو المتوقعة (القيمة السوقية عن التكلفة التاريخية) للمشتقات المالية والتوقيت المتوقع لحدوث هذه الخسائر وعلاقتها بحساب الأرباح و الخسائر.
- يجب أن يعكس الإفصاح كيفية استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر.
- يجب أن يظهر مخصص لتقييم المشتقات المالية بجانب خسائر الائتمان الحقيقية خلال الفترة التي تغطيها التقارير المالية.

نلاحظ أن لجنة بازل ركزت وبصورة كبيرة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف والجوانب الإدارية المتعلقة بها، إذ أنها طالبت بالإفصاح عن نوعية المخاطر التي تواجه المصرف في كل عملية من عملياته والكيفية التي يدير بها المصرف هذه المخاطر وكيفية التنبؤ بها وما هي الأسس المعتمدة في تحديد هذه المخاطر، إلا أن حدوث الأزمة بعد فترة وجيزة من تطبيق بازل II في الدول المتقدمة سلط الضوء على بعض مواطن القصور في هذه الاتفاقية والتي كان من أبرزها إهمال بعض أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف وعدم شفافية وكفاية الإفصاحات المصرفية^(١)، مما أدى إلى ضرورة إصلاح قواعد ومعايير العمل المصرفي والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها تعزيز صلابة المصارف في مواجهة المخاطر، وهو ما تجسّد في اتفاقية بازل III في أيلول عام (٢٠١٠م) وضمت مجموعة من الإجراءات التي سيتم تطبيقها تدريجياً على أفق زمني يمتد حتى بداية عام (٢٠١٩م)، وقد تضمنت هذه الإجراءات تعديلاً للمتطلبات الدنيا لرأس المال من حيث رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة وتوسيعاً لمفهوم المخاطر، حيث حاولت الاتفاقية أخذ كافة المخاطر المالية التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف أثناء أدائه لعمله بعين الاعتبار بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، وقد بينت كيفية حسابها وخصصت جزءاً من رأس المال لتغطيتها وطالبت بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل^(٢)، كما تناولت بازل III المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق بعدما أهملتها بازل II^(٣)، أمّا فيما يخص إدارة

(١) النجار، مرجع سابق ذكره، ص ٧.

(٢) Basil Committee on Banking Supervision. (2010 December). *A global Regulatory Framework for more Resilient Banks and Banking System*, p 29-46.

(٣) Basil Committee on Banking Supervision. (2006 June). *International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards*, p36.

المخاطر والرقابة عليها فقد تضمنت مقترحات بازل III تعديلات مسّت على وجه الخصوص الدعامة الثانية من مقررات بازل II وهي عملية المراجعة الرقابية، كما ألزمت اللجنة المصارف في إطار توصياتها الجديدة بضرورة الإفصاح عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية، وأعدّت اقتراحاً يرمي إلى إلزام المصارف بالإفصاح عن معلومات واضحة ودقيقة في الوقت المناسب حول ممارسات التعويضات والمكافآت بما يسمح للمتعاملين في السوق بالتقييم الدقيق لأنشطة المصارف. ممّا سبق يمكن القول بأن مقترحات بازل II جاءت لتعزيز المتانة المالية للنظام المصرفي، كما شدّدت الرقابة عليه لزيادة مستوى إفصاحه وشفافيته.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

Empirical Study

- المبحث الأول: أساليب جمع وتحليل البيانات.
- المبحث الثاني: اختبار الفرضيات.

المبحث الأول

أساليب جمع وتحليل البيانات

مجتمع الدراسة

ينكوّن مجتمع الدراسة من المصارف الخاصة العاملة في سورية خلال الأعوام من (٢٠٠٩م) وحتى (٢٠١٤م) والبالغ عددها أربعة عشر مصرفاً، وذلك لدراسة مدى التزام هذه المصارف بقواعد الإفصاح ذات العلاقة.

عينة البحث

اقتصرت عينة البحث على المصارف الخاصة السورية التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك لكون هذه المصارف ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، وقد بلغ حجم عينة البحث بين السنوات المدروسة أحد عشر مصرفاً، وقد تمّ استثناء التقارير لعام (٢٠٠٦م) بسبب بدء تطبيق المعيار محل الدراسة في عام (٢٠٠٧م)، كما تمّ استثناء التقارير السنوية لعامي (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م) بسبب تفاوت حالة الإدراج للمصارف الأمر الذي أثر على حجم العينة، ففي عام (٢٠٠٧م) بلغ عدد المصارف المدرجة سبعة مصارف، وفي عام (٢٠٠٨م) تمّ إدراج كل من مصرف فرنسبنك ومصرف الأردن في سوق دمشق للأوراق المالية ليصبح العدد تسعة مصارف، وفي عام (٢٠٠٩م) تمّ إدراج كل من مصرف قطر الوطني ومصرف الشرق ليصبح العدد أحد عشر مصرفاً وهو حجم العينة المدروسة بعد أن تمّ استبعاد المصارف الخاضعة لمعايير إسلامية من عينة الدراسة وهي مصرف سورية الدولي الإسلامي ومصرف الشام ومصرف البركة.

يلخص الجدول التالي عينة وأعوام الدراسة:

المصرف	عام الإدراج	أعوام التحليل
بيمو السعودي الفرنسي	٢٠٠٦	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م
سورية والمهجر	٢٠٠٦	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م
سورية والخليج	٢٠٠٧	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م

عودة	٢٠٠٦	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م
فرنسبنك	٢٠٠٨	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م
العربي	٢٠٠٦	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م
ببيلوس	٢٠٠٧	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م
الأردن	٢٠٠٨	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م
قطر الوطني	٢٠٠٩	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م
الشرق	٢٠٠٩	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م
الدولي للتجارة والتمويل	٢٠٠٦	٢٠٠٩ - ٢٠١٤ م

أساليب جمع البيانات ومصادرها

يمكن تقسيم مصادر جمع البيانات إلى:

- مصادر ثانوية وتشمل:
 - التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العاملة في سورية والمدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية للأعوام (٢٠٠٩م) وحتى (٢٠١٤م).
 - التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي للمصارف العاملة في سورية بما فيها نموذج شكل ومحتويات القوائم المالية لهذه المصارف.
 - الكتب والدراسات والمجلات والدوريات العلمية والنشرات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
- مصادر أولية وتشمل:
 - مؤشر للإفصاح يتضمن قواعد الإفصاح المتعلقة بمخاطر الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع وبلغ عددها (٤٧) قاعدة - ملحق أدوات البحث-.
 - مؤشر للإفصاح يتضمن قواعد الإفصاح المتعلقة بمخاطر الأدوات المالية، وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وبلغ عددها (٣٥) قاعدة - ملحق أدوات البحث-.

آلية تحليل التقارير السنوية لعينة البحث

تم استخدام تقنية تحليل المحتوى (Content Analysis Technique) لقياس مدى التزام مصارف العينة بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية، حيث تم تحليل قسم إفصاحات المخاطر في التقارير السنوية للمصارف للأعوام (٢٠٠٩م) وحتى (٢٠١٤م).

تستخدم تقنية تحليل المحتوى أو المضمون في الأبحاث الوصفية للحصول على استنتاجات تساعد في تحقيق هدف البحث، ويعدّ مؤشر الإفصاح (Disclosure Index) من أبرز طرقه والذي يقوم على إعداد قائمة بالبنود المراد دراسة مستوى إفصاحها ومن ثم مقارنة الإفصاحات الفعلية للتقارير المالية محل الدراسة مع بنود مؤشر الإفصاح المستخدم، ومنح النقاط بناءً على درجة مستوى الإفصاح ومن ثم حساب قيمة المؤشر والذي يعبر عن مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح للمعيار المدروس، وأخيراً يتم حساب القيمة العامة للمؤشر والتي تعبر عن المتوسط الحسابي لقيم المؤشر لكافة الأعوام، ولهذه المؤشرات أنواع عديدة فقد تكون مؤشرات إفصاح اسمية (Nominal Disclosure Index) حيث تستخدم مستويين للإفصاح وتعبر عما إذا تم الإفصاح عن البند أم لا، أو مؤشرات إفصاح ترتيبية (Ordinal Disclosure Index) وعادة ما تستخدم ثلاثة مستويات من الإفصاح فتقيس درجة تفصيل الإفصاحات المقدمة للبند، وقد تكون مؤشرات إفصاح مرجحة (Weighted Disclosure Index) تمنح البنود المدروسة أوزاناً مختلفة، وقد تكون مؤشرات إفصاح غير مرجحة (Un-weighted Disclosure Index) تفترض بأن كافة البنود محل الدراسة بنفس المستوى من الأهمية وبالتالي لها ذات الوزن.

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم إعداد مؤشري إفصاح، استند الأول في بنوده إلى متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7 مع بعض متطلبات إرشادات التنفيذ، وقد تمت الاستعانة ببعض الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح عن المخاطر كدراسة (oorshot) لعام (٢٠٠٩م) لدى إنشاء المؤشر المستخدم، أما الثاني فقد استند في بنوده إلى تعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بإفصاحات المخاطر، وقد تكون كلا المؤشرين من أربعة أقسام أساسية وهي: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الصرف، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومن ثم تم تقسيم البنود الأساسية إلى بنود فرعية، وقد تم إظهار نتائج التحليل على مستوى المصرف وعلى المستوى العام وعلى مستوى البند حسب الفرضيات المدروسة.

وقد تم التحقق من ثبات أداتي البحث باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لحساب الاتساق الداخلي، حيث بلغ معامل ثبات أداة الدراسة الأولى (٠,٨١١٨) والثانية (٠,٨١٩٨)، وهي نسب مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة.

تمّت الدراسة التطبيقية باستخدام تقنية تحليل المحتوى للإفصاحات الفعلية عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية واستخدام عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة بمقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي والذي يستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة، وقد استخدمت قيمة المتوسط الحسابي في هذا البحث لتحديد المستوى العام لالتزام المصارف الخاصة السورية بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع وتعليمات مصرف سورية المركزي، كما استخدم اختبار ستيودنت لعينة واحدة وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك فروق بين مستوى الإفصاح الفعلي للمصارف الخاصة السورية والمستوى المطلوب وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع والتشريعات المحلية المتمثلة بتعليمات مصرف سورية المركزي، كما تم تحديد مستوى الالتزام على مستوى المصرف وعلى مستوى العام وعلى مستوى البند حسب الفرضية المدروسة، فضلاً عن تحديد مستوى تفصيل الإفصاحات المقدمة ومدى تطورها عبر أعوام الدراسة.

المبحث الثاني

اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد فرق دال إحصائياً بين التزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وبين متطلبات معايير التقارير المالية الدولية. تم تقسيم البنود الأساسية للمؤشر المستخدم إلى بنود فرعية بلغ مجموعها (٤٧) بنوداً وفق الجدول التالي:

عدد البنود	القسم الرئيسي
١٠	مخاطر سعر الفائدة
١٠	مخاطر سعر الصرف
٩	مخاطر السيولة
١٨	مخاطر الائتمان
٤٧	الإجمالي

وقد اتسم مؤشر الإفصاح بثلاث سمات أساسية:

- مؤشر غير مرجح فقد تم منح كافة إفصاحات المخاطر أوزاناً متساوية.
- مؤشر اسمي استخدم مستويين للإفصاح، يعبر الأول عن حالة عدم الإفصاح (No Disclosure) ويتم منح البند الدرجة صفر في حال وقوعه بهذا المستوى، ويعبر الثاني عن حالة الإفصاح عن البند (Disclosed) ويتم منح البند الدرجة واحد في حال وقوعه في هذا المستوى.
- المؤشر معدّل من أجل العناصر غير القابلة للتطبيق (Adjusted for Non Applicable Items) تم حذف بعض متطلبات المعيار بالنسبة للإفصاح عن البنود التي كان من الصعب الحصول على أدلة حدوثها وهي:

١- استيلاء المصرف على الممتلكات المرهونة.

٢- تغيير تعرّض المصرف للخطر أو طريقة إدارته عن السنوات السابقة.

٣- تغيير الأساليب والافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق عن السنوات السابقة.

تمّ حساب قيمة المؤشر بالمعادلة التالية:

قيمة المؤشر = (عدد البنود المفصح عنها فعلياً من قبل المصرف/إجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها وفق المؤشر) * ١٠٠.

تمّت مقارنة الإفصاحات الفعلية المقدمة من قبل مصارف العينة مع متطلبات المعيار المدروس وتعبئة المؤشر ومنح النقاط بناء على حالة الإفصاح عن البند (صفر أو واحد) ومن ثمّ جمع كافّة النقاط المحصّلة من قبل المصرف، أمّا إجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها وفق المؤشر فقد بلغ (٤٧) بنداً، ومن ثمّ تمّ حساب قيمة المعدل العام للمؤشر لكل مصرف من خلال حساب المتوسط الحسابي لقيم المؤشر لذلك المصرف في الأعوام المنفردة، وحساب قيمة المعدل العام للمؤشر لكل عام من خلال حساب المتوسط الحسابي لقيم المؤشر لذلك العام لكافة مصارف العينة، وقد تمّ التمييز بين المجالات التالية للالتزام بالمصارف بمتطلبات المعيار محل الدراسة كالتالي:

١. التزام مرتفع جداً في حال بلغت قيمة المؤشر ٩٠% فما فوق.
٢. التزام مرتفع في حال بلغت قيمة المؤشر أكبر من ٧٥% وحتى ٩٠%.
٣. التزام جيد في حال بلغت قيمة المؤشر أكبر من ٦٠% وحتى ٧٥%.
٤. التزام متوسط في حال بلغت قيمة المؤشر أكبر من ٤٥% وحتى ٦٠%.
٥. التزام منخفض في حال تراوحت قيمة المؤشر من ٣٠% وحتى ٤٥%.
٦. التزام منخفض جداً في حال بلغت قيمة المؤشر ٢٩% فما دون.

يوضح الملحق ١- نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لكل عام على حدة.

تمّ استخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة، وذلك لتحديد وجود فروقات بين مستويات الإفصاح الفعلية لمصارف العينة ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره وفق متطلبات المعيار محل الدراسة، ومن ثمّ حساب المتوسط الحسابي الإجمالي لتحديد مستوى الالتزام العام لمصارف العينة.

جدول اختبار ستيودنت لعينة واحدة لمقارنة التزام المصارف الخاصة في سورية في الإفصاح عن المخاطر وفق المعيار الدولي (جدول رقم ٣).

One-Sample Test Value = 1						المخاطر
النتيجة عند مستوى الدلالة0.05	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Differen ce	Sig. (2- tailed)	T	
	Upper	Lower				
الفرق دال إحصائياً	0.3884 1	0.4304 3	0.40942 0	0.0001	54.102	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية
الفرق دال إحصائياً	0.2777 6	0.4353 2	0.35654 0	0.0001	12.566	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر سعر الصرف وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية
الفرق دال إحصائياً	0.1389	0.8468	0.49287	0.018	3.866	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر السيولة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية
الفرق دال إحصائياً	0.2564	0.4503	0.35334	0.001	10.120	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية

يظهر الجدول السابق أن قيم مستوى المعنوية لكل من الالتزام بالإفصاح عن المخاطر الأربعة كانت أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يمكن القول بأنه توجد فروقات بين التزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وبين متطلبات معايير التقارير المالية الدولية، وبالتالي رفض الفرضية الأولى.

جدول الإحصائيات الوصفية لالتزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية (جدول رقم ٤).

تقييم المستوى	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	الإفصاح عن المخاطر
جيد	0.007568	0.016922	0.59058	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية
جيد	0.028373	0.063445	0.64346	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر سعر الصرف وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية
متوسط	0.12749	0.28507	0.5071	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر السيولة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية
جيد	0.03491	0.07807	0.6467	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية

استناداً إلى آلية تحليل التقارير المالية السابق، فقد تمّ حساب المتوسط الحسابي الإجمالي ومن ثمّ مقارنته بالعدد (١) والذي يمثل الدرجة العليا للإفصاح لهذه الفرضية.

يظهر الجدول السابق أن مستوى التزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية إفصاحاً جيداً لكل من الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الائتمان، وذلك لكون المتوسط الحسابي أكبر من النصف من أصل واحد وهي الدرجة الكاملة وفق أداة الدراسة، في حين كان الإفصاح عن مخاطر السيولة متوسط المستوى وذلك خلال السلسلة الزمنية المدروسة .

مستوى الإفصاح العام عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7 على مستوى المصرف (جدول رقم ٥).

الرقم	المصرف	مستوى الإفصاح العام	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر سعر الفائدة	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر سعر الصرف	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر سعر السيولة	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر الائتمان	الترتيب
١	بيمو	%٦٦	%٦٠	%٦٢	%٦٤	%٧٥	٤
٢	سورية والمهجر	%٦٥	%٦٤	%٦٥	%٦٣	%٦٨	٥
٣	سورية والخليج	%٦٨	%٦٧	%٦٥	%٧٣	%٧١	٢
٤	عودة	%٦٧	%٦٤	%٦٥	%٦٧	%٦٨	٣
٥	فرنسبنك	%٦٣	%٦١	%٦٧	%٥٦	%٦٣	٧
٦	العربي	%٦٠	%٥٨	%٦٨	%٤٣	%٥٧	١٠
٧	بيبلوس	%٧١	%٦٨	%٧٠	%٦٥	%٧٤	١
٨	أردن	%٦٢	%٦٠	%٦٣	%٦٣	%٦٤	٨
٩	قطر الوطني	%٦٣	%٦٨	%٦٥	%٦٥	%٥٨	٩
١٠	الشرق	%٦٣	%٥٩	%٦٣	%٦٣	%٦٥	٩

١١	الدولي	%٦٤	%٥٩	%٦٢	%٦٣	%٧٠	٦
	المستوى العام	%٦٥	%٦٣	%٦٥	%٦٢	%٦٧	التزام جيد

يظهر الجدول أن التزام المصارف الخاصة في سورية بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية (معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7) بصورة عامة التزام جيد، فقد حقق مصرف بيبيلوس أعلى نسبة إفصاح بلغت (٧١%) يليه مصرف سورية والخليج (٦٨%) ومصرف عودة (٦٧%)، أما أسوأ نسبة إفصاح فعلي فقد كانت (٦٠%) للمصرف العربي وهي نسبة جيدة، أما على صعيد كل خطر على حدة فيوضح الجدول أن أعلى نسبة إفصاح فعلي لمخاطر سعر الفائدة لمصرفي بيبيلوس وقطر الوطني (٦٨%)، يليه مصرف سورية والخليج (٦٧%)، بينما كانت أسوأ نسبة للمصرف العربي (٥٨%)، كما يظهر الجدول التزام مصارف العينة بإفصاحات مخاطر سعر الصرف بنسبة جيدة أيضاً حيث بلغت أعلى نسبة إفصاح لمصرف بيبيلوس (٧٠%) يليه المصرف العربي (٦٨%) بينما كانت أسوأ نسبة إفصاح (٦٢%) لمصرفي بيمو السعودي الفرنسي والدولي، وقد التزمت معظم مصارف العينة بإفصاحات مخاطر السيولة بنسبة جيدة باستثناء المصرف العربي الذي عدت نسبته منخفضة (٤٣%) وقد حقق مصرف سورية والخليج أعلى نسبة (٧٣%)، كما التزمت معظم مصارف العينة بإفصاحات مخاطر الائتمان بنسبة جيدة أيضاً، وقد كانت أعلى نسبة التزام لمصرف بيمو السعودي الفرنسي بنسبة (٧٥%) أما أسوأ نسبة التزام للمصرف العربي بنسبة (٥٧%).

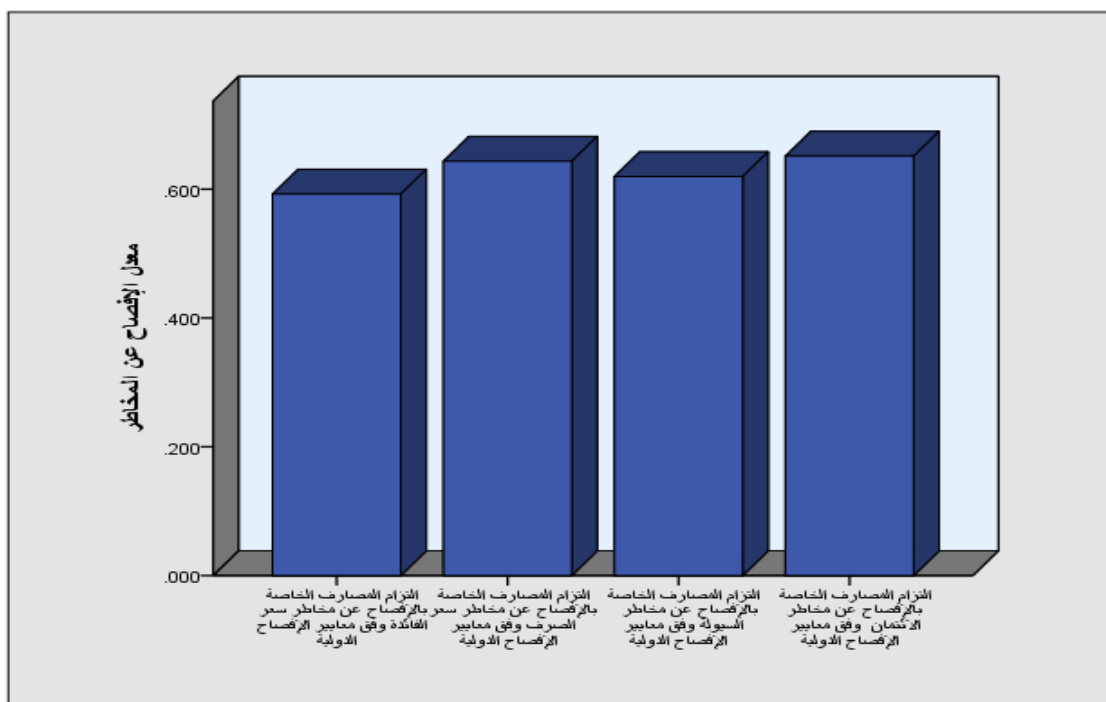
مستوى الإفصاح العام عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7 على مستوى العام (جدول رقم ٦).

العام	مستوى الإفصاح العام	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر سعر الفائدة	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر سعر الصرف	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر الائتمان
٢٠٠٩	%٥٧	%٦٠	%٥٢	%٥٦	%٦٣
٢٠١٠	%٦٠	%٥٦	%٥٦	%٦٢	%٦٣
٢٠١١	%٦٤	%٥٩	%٦٢	%٦٠	%٦٩

٢٠١٢	%٦٦	%٦١	%٧٣	%٦٦	%٧٢
٢٠١٣	%٦٩	%٦٩	%٧٤	%٦٦	%٧٤
٢٠١٤	%٦٩	%٦٩	%٧٤	%٦٦	%٧٤

يظهر الجدول أن أعلى نسبة التزام بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7 لكافة أنواع المخاطر تحققت عامي (٢٠١٣م) و(٢٠١٤م) بنسبة (٦٩%) وهي نسبة جيدة، وإن مقارنة نسب مستوى الإفصاح العام عبر أعوام الدراسة يدل على زيادة درجة التزام مصارف العينة بالإفصاحات المطلوبة حيث ارتفعت نسبة الالتزام من (٥٧%) وحتى (٦٩%).

الشكل رقم (٣) الأعمدة البيانية لمعدلات إفصاح المصارف عن مخاطر الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.



اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد فرق دال إحصائياً بين درجة تفصيل إفصاحات المصارف الخاصة في سورية حول المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وبين درجة التفصيل المطلوبة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام ثلاثة مستويات من الإفصاح وبالتالي جعل المؤشر المستخدم مؤشراً ترتيبياً كالتالي:

المستوى الأول: عدم الإفصاح (No Disclosure) ويعبر عن حالة عدم الإفصاح عن البند بصورة نهائية وفي حال وقوع البند بهذا المستوى يتم منحه الدرجة صفراً.

المستوى الثاني: الإفصاح بالحد الأدنى (Minimum Disclosure) ويعبر عن الإفصاح عن البند نوعياً أو كمياً ويتم منح البند الدرجة واحد في حال وقوعه في هذا المستوى.

المستوى الثالث: الإفصاح المفصل (Detailed Disclosure) يعبر عن الإفصاح المفصل للبند نوعياً وكمياً مع إمكانية تدعيمه بجدول أو رسوم بيانية وفي حال وقوع البند بهذا المستوى يتم منحه الدرجة اثنين.

تم استخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة لمقارنة درجة تفصيل إفصاحات المصارف الخاصة الفعلية عن المخاطر بدرجة التفصيل المطلوبة وفق متطلبات المعيار المدروس والمتمثلة بالعدد (٢) وفق المؤشر ومعرفة ما إذا كانت هناك فروقات بينهما، ومن ثم تم حساب المتوسط الحسابي لتحديد المستوى العام لتفصيل إفصاحات المصارف الخاصة في سورية عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

جدول اختبار ستيودنت لعينة واحدة لمقارنة درجة تفصيل إفصاح المصارف الخاصة في سورية عن المخاطر بدرجة المعيار الدولي المفصل ٢ (جدول رقم ٧).

One-Sample Test Value = 2						تفصيل الإفصاح عن المخاطر
النتيجة عند مستوى الدلالة 0.05	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	T	
	Upper	Lower				
الفرق دال إحصائياً	0.8417	1.1235	0.98260	0.0001	19.357	تفصيل الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة
الفرق دال إحصائياً	0.8265	1.0127	0.91960	0.0001	27.427	تفصيل الإفصاح عن مخاطر سعر الصرف

الفرق دال إحصائياً	0.7759	1.0361	0.90600	0.0001	19.334	تفصيل الإفصاح عن مخاطر السيولة
الفرق دال إحصائياً	0.8609	0.9831	0.92200	0.001	41.909	تفصيل الإفصاح عن مخاطر الائتمان

يظهر الجدول السابق أن قيم مستوى المعنوية لكل من درجات تفصيل الإفصاح عن المخاطر الأربعة كانت أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، أي أن هنالك فروق معنوية بين درجة تفصيل إفصاحات المصارف الخاصة في سورية حول المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وبين مستوى التفصيل المطلوب وفق المعيار محل الدراسة.

جدول الإحصائيات الوصفية لمستوى تفصيل إفصاح المصارف الخاصة في سورية عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية (جدول رقم ٨).

تقييم مستوى تفصيل الإفصاح	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	درجة تفصيل الإفصاح عن المخاطر
تفصيل بحد أدنى	0.05076	0.11351	1.0174	درجة تفصيل الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.
تفصيل بحد أدنى	0.03353	0.07497	1.0804	درجة تفصيل الإفصاح عن مخاطر سعر الصرف وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.
تفصيل بحد أدنى	0.04686	0.10479	1.0940	درجة تفصيل الإفصاح عن مخاطر السيولة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.
تفصيل بحد أدنى	0.02200	0.04919	1.0780	درجة تفصيل الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

يظهر الجدول السابق أن مستوى تفصيل إفصاح المصارف الخاصة في سورية عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية بالحد الأدنى لكافة أنواع المخاطر المدروسة، وذلك لكون المتوسط الحسابي قريب من الواحد وهي درجة الإفصاح بالحد الأدنى وفق أداة الدراسة، مما يمكن القول بعدم اتسام إفصاحات المخاطر بصورة عامة بالتفصيل وقبول الفرضية الثانية.

تقييم درجة تفصيل الإفصاح على مستوى كل بند من البنود لمخاطر سعر الفائدة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية (جدول رقم ٩).

مخاطر سعر الفائدة	معدل الإفصاح	مستوى تفصيل الإفصاح
الإفصاح عن التعرض لمخاطر سعر الفائدة	2	مفصل
الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر سعر الفائدة	2	مفصل
الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر سعر الفائدة	2	مفصل
الإفصاح عن سياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة	2	مفصل
الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر الفائدة	0.21	منخفض
الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية	0	معدوم
الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة	1	حد أدنى
الإفصاح عن الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة	0.508	متوسط
الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة	0.163	منخفض
الإفصاح عن تركيزات مخاطر سعر الفائدة	0	معدوم

تقييم درجة تفصيل الإفصاح على مستوى كل بند من البنود لمخاطر سعر الصرف وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية (جدول رقم ١٠).

مخاطر سعر الصرف	معدل تفصيل الإفصاح	مستوى تفصيل الإفصاح
الإفصاح عن التعرض لمخاطر سعر الصرف	2	مفصل
الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر سعر الصرف	2	مفصل
الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر سعر الصرف	2	مفصل
الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر سعر الصرف	2	مفصل

منخفض	0.26	الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر الصرف
معدوم	0	الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية
حد أدنى	1	الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف
متوسط	0.508	الإفصاح عن الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف
منخفض	0.2	الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف
حد أدنى	1	الإفصاح عن تركيزات مخاطر سعر الصرف

تقييم درجة تفصيل الإفصاح على مستوى كل بند من البنود لمخاطر السيولة وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية (جدول رقم ١١).

مخاطر السيولة	معدل تفصيل الإفصاح	مستوى تفصيل الإفصاح
الإفصاح عن التعرض لمخاطر السيولة	2	مفصل
الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر السيولة	2	مفصل
الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر السيولة	2	مفصل
الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر السيولة	2	مفصل
الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس مخاطر السيولة	0.054	منخفض
الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية	0	معدوم
الإفصاح عن تحليل الاستحقاق التعاقدى للالتزامات المالية	1	حد أدنى
وصف لإدارة مخاطر السيولة	1	حد أدنى
الإفصاح عن تركيزات مخاطر السيولة	0	معدوم

تقييم درجة تفصيل الإفصاح على مستوى كل بند من البنود لمخاطر الائتمان وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية (جدول رقم ١٢).

مخاطر الائتمان	معدل تفصيل الإفصاح	مستوى تفصيل الإفصاح
الإفصاح عن التعرض لمخاطر الائتمان	2	مفصل
الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر الائتمان	2	مفصل
الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر الائتمان	2	مفصل
الإفصاح عن سياسات و إجراءات إدارة مخاطر الائتمان	2	مفصل
الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان	0.326	منخفض
الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية	0	معدوم
الإفصاح عن تركيزات مخاطر الائتمان	2	مفصل
الإفصاح عن المبلغ الذي يمثل الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية خلال الفترة دون الأخذ بعين الاعتبار لأي ضمان محتفظ به.	1	حد أدنى
وصف الممتلكات المحتفظ بها كضمان	0.734	حد أدنى
الإفصاح عن نوعية الائتمان للأصول المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها.	0.946	حد أدنى
وصف لنظام التصنيف الائتماني المستخدم	0.565	متوسط
الإفصاح عن المبلغ المسجل للأصول المالية التي ستقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها	0.966	حد أدنى
الإفصاح عن المبلغ المسجل للأصول المالية التي أعيد التفاوض بشأنها	0.798	حد أدنى
الإفصاح عن تحليل لعمر الأصول المالية التي انقضى استحقاقها في نهاية فترة إعداد التقارير	0.4	منخفض
الأصول المالية التي حددت فردياً أنها انخفضت قيمتها في فترة إعداد التقارير: الإفصاح عن العوامل التي أخذتها المنشأة بعين الاعتبار	0.526	متوسط

منخفض	0.199	الإفصاح عن المبلغ المسجل الأصول المالية التي حددت فردياً أنها انخفضت قيمتها في فترة إعداد التقارير
معدوم	0	الإفصاح عن مبلغ خسارة انخفاض القيمة لهذه الأصول المالية
متوسط	0.566	وصف للممتلكات التي تحتفظ بها المنشأة كضمان بالنسبة للمبالغ التي انخفضت قيمتها فردياً أو الإفصاح عن تقدير للقيمة العادلة لها إذا لم يكن ذلك عملياً

اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد فرق دال إحصائياً بين التزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وبين متطلبات معايير المصرف المركزي.

لاختبار هذه الفرضية تمّ تصميم مؤشر ثانٍ استندت بنوده إلى تعليمات مصرف سورية المركزي حول إفصاحات المخاطر، وقد تمّ تقسيم البنود الأساسية للمؤشر المستخدم إلى بنود فرعية بلغ مجموعها (٣٥) بنوداً كالتالي:

عدد البنود	القسم الرئيسي
٨	مخاطر سعر الفائدة
٨	مخاطر سعر الصرف
٥	مخاطر السيولة
١٤	مخاطر الائتمان
٣٥	الإجمالي

وانتمّ مؤشر الإفصاح المستخدم بكونه مؤشر غير مرجح واسمي استخدم مستويين من الإفصاح، وتمّ حساب قيمة المؤشر والمعدلات العامة باستخدام الأسلوب والمعادلات نفسها المستخدمة لاختبار الفرضية الأولى.

يوضح الملحق ٢- نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية وذلك لكل عام على حدة.

تم استخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة، وذلك لتحديد وجود فروقات بين مستويات الإفصاح الفعلية لمصارف العينة ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره وفق تعليمات مصرف سورية المركزي، ومن ثم حساب المتوسط الحسابي الإجمالي لتحديد مستوى الالتزام العام لمصارف العينة.

جدول اختبار ستيودنت لعينة واحدة لمقارنة درجة التزام المصارف الخاصة في سورية في الإفصاح عن المخاطر بمعيار المصرف المركزي ١ (جدول رقم ١٣).

One-Sample Test Value = 1						المخاطر
النتيجة عند مستوى الدلالة 0.05	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	T	
	Upper	Lower				
الفرق غير دال إحصائياً	0.1317	0.1903	0.16100	0.072	15.281	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.
الفرق غير دال إحصائياً	0.0624	0.3860	0.22420	0.081	3.846	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر سعر الصرف وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.
الفرق غير دال إحصائياً	0.0135	0.0895	0.03800	0.110	2.049	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر السيولة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.
الفرق غير دال إحصائياً	0.0044	0.1180	0.05680	0.062	2.576	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.

يظهر الجدول السابق أن قيم مستوى المعنوية لكل من الالتزام بالإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، أي لا يوجد فرق بين التزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وبين تعليمات مصرف سورية المركزي، أي أن الإفصاح يتوافق مع تعليمات المصرف المركزي.

جدول الإحصائيات الوصفية لالتزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق معايير المصرف المركزي (جدول رقم ١٤).

المخاطر	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	تقييم المستوى
التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.	0.8390	0.02356	0.01054	مرتفع
التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر سعر الصرف وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.	0.7758	0.13034	0.05829	مرتفع
التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر السيولة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.	0.9620	0.04147	0.01855	مرتفع جداً
التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.	0.9432	0.04931	0.02205	مرتفع جداً

يظهر الجدول السابق أن مستوى التزام المصارف الخاصة في سورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق معايير المصرف المركزي لكل من مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف مستوى مرتفع ، لأن المتوسط الحسابي لكل منهما كان أكبر من النصف وقريب من الواحد، في حين كان مستوى الالتزام بالإفصاح عن كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة مستوى مرتفع جداً لأنه قريب جداً من الواحد وهي الدرجة الكاملة وفق أداة الدراسة وذلك خلال السلسلة الزمنية المدروسة .

مستوى الإفصاح العام عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات مصرف سورية المركزي على مستوى المصرف (جدول رقم ١٥).

المصرف	مستوى الإفصاح العام	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر سعر الفائدة	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر سعر الصرف	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر الائتمان	الترتيب
بيمو	%٨٩	%٨٤	%٧١	%١٠٠	%٩٩	٣
سورية والمهجر	%٩٠	%٩٠	%٧٥	%٩٧	%٩٨	٢
سورية والخليج	%٩٢	%٩٢	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	١

١	%٩٩	%٨٧	%٧٥	%٩٠	%٩٢	عودة
٧	%٨٦	%١٠٠	%٧١	%٧٥	%٨٢	فرنسبنك
٨	%٨٧	%٩٠	%٧١	%٧٣	%٧٨	عربي
٢	%٩٥	%١٠٠	%٧٥	%٩٠	%٩٠	بيبلوس
٧	%٨٩	%١٠٠	%٦٧	%٧٥	%٨٢	الأردن
٤	%٨٢	%٩٢	%٧٥	%٩٦	%٨٧	قطر الوطني
٦	%٨٩	%١٠٠	%٧١	%٧٥	%٨٣	الشرق
٥	%٩٧	%٩٧	%٧١	%٧٧	%٨٥	الدولي
التزام مرتفع	%٩٣	%٩٧	%٧٩	%٨٤	%٨٦	المستوى العام

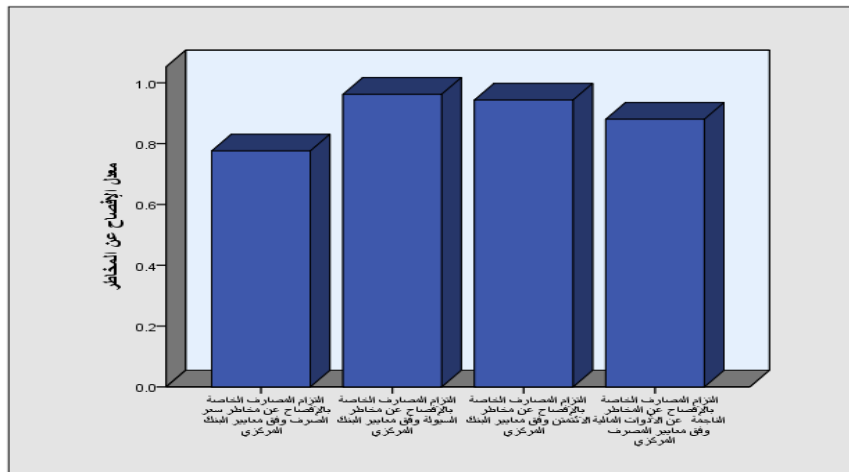
يظهر الجدول أن نسب التزام كافة مصارف العينة بصورة عامة مرتفعة وقد تراوحت بين (٩٢%) لمصرفي سورية والخليج وعودة و(٧٨%) للمصرف العربي. بالنسبة لإفصاحات مخاطر سعر الفائدة يوضح الجدول أن أعلى درجة إفصاح تحققت من قبل المصارف بلغت (٩٦%) لمصرف قطر الوطني وهي نسبة مرتفعة جداً وأدناها (٧٣%) للمصرف العربي بنسبة جيدة، بينما كانت أعلى درجة إفصاح لإفصاحات مخاطر سعر الصرف (٧٥%) لغالبية مصارف العينة وأدناها (٦٧%) لمصرف الأردن وهي نسبة جيدة أيضاً، كما يبين الجدول التزام المصارف بمتطلبات المعيار الأخرى كإفصاحات مخاطر السيولة بنسبة مرتفعة جداً وصلت بالنسبة لبعض مصارف العينة إلى (١٠٠%)، أما بالنسبة لإفصاحات مخاطر الائتمان فيوضح الجدول أن نسب الالتزام تراوحت بين مرتفعة جداً وصلت إلى (١٠٠%) لمصرف سورية والخليج ومرتفعة، مما يدل على قبول الفرضية القائلة بأن التزام المصارف الخاصة السورية بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق تعليمات مصرف سورية المركزي مرتفع.

مستوى الإفصاح العام عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق تعليمات مصرف سورية المركزي على مستوى العام (جدول رقم ١٦).

العام	مستوى الإفصاح	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر سعر الفائدة	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر سعر الصرف	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح العام عن مخاطر الائتمان
٢٠٠٩	%٧٩	%٧٨	%٦٥	%٩١	%٧٩
٢٠١٠	%٨٤	%٨٣	%٧٠	%٩٦	%٨٨
٢٠١١	%٨٧	%٨٢	%٧٤	%٩٥	%٩٥
٢٠١٢	%٩٠	%٨١	%٧٥	%١٠٠	%٩٩
٢٠١٣	%٨٩	%٨٣	%٧٥	%١٠٠	%٩٨
٢٠١٤	%٨٩	%٨٣	%٧٥	%١٠٠	%٩٨

يظهر الجدول أن أعلى نسبة التزام بتعليمات الإفصاح وفق تعليمات مصرف سورية المركزي بصورة عامة كانت في عام (٢٠١٢م) بنسبة مرتفعة جداً (٩٠%) يليها عامي (٢٠١٣م و ٢٠١٤م) بنسبة مرتفعة (٨٩%)، بينما كانت أعلى نسبة التزام بتعليمات الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة عام ٢٠٠٨ بنسبة مرتفعة (٨٩%)، و مخاطر سعر الصرف بنسبة مرتفعة (٧٥%)، ومخاطر السيولة بنسبة مرتفعة جداً (١٠٠%)، ومخاطر الائتمان بنسبة مرتفعة جداً (٩٩%).

الشكل رقم (٤) الأعمدة البيانية لمعدلات إفصاح المصارف عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح للمصرف المركزي.



يوضح الجدول التالي تقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة وفق تعليمات المصرف المركزي على مستوى كل بند من البنود (الجدول رقم ١٧).

مخاطر سعر الفائدة	معدل الإفصاح	مستوى الإفصاح
الإفصاح عن التعرض لمخاطر سعر الفائدة	1	ممتاز
الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر سعر الفائدة	1	ممتاز
الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر سعر الفائدة	1	ممتاز
الإفصاح عن سياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة	1	ممتاز
الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة	1	ممتاز
الإفصاح عن الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة	0.2	منخفض
الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة	1	ممتاز

يوضح الجدول التالي تقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر سعر الصرف وفق تعليمات المصرف المركزي على مستوى كل بند من البنود (الجدول رقم ١٨).

مخاطر سعر الصرف	معدل الإفصاح	مستوى الإفصاح
الإفصاح عن التعرض لمخاطر سعر الصرف	0.98	ممتاز
الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر سعر الصرف	0.93	ممتاز
الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر سعر الصرف	0.98	ممتاز
الإفصاح عن سياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الصرف	0.907	ممتاز
الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف	1	ممتاز

منخفض	0.2	الإفصاح عن الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف
منخفض	0.2	الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف
ممتاز	1	الإفصاح عن تركيزات مخاطر سعر الصرف

يوضح الجدول التالي تقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة وفق تعليمات المصرف المركزي على مستوى كل بند من البنود (الجدول رقم ١٩).

مخاطر السيولة	معدل الإفصاح	مستوى الإفصاح
الإفصاح عن التعرض لمخاطر السيولة	0.94	ممتاز
الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر السيولة	0.96	ممتاز
الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر السيولة	0.98	ممتاز
الإفصاح عن سياسات و إجراءات إدارة مخاطر السيولة	0.97	ممتاز
الإفصاح عن تحليل الاستحقاق التعاقدى للالتزامات المالية	1	ممتاز

يوضح الجدول التالي تقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق تعليمات المصرف المركزي على مستوى كل بند من البنود (الجدول رقم ٢٠).

مخاطر الائتمان	معدل الإفصاح	مستوى الإفصاح
الإفصاح عن التعرض لمخاطر الائتمان	1	ممتاز
الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر الائتمان	1	ممتاز
الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر الائتمان	1	ممتاز
الإفصاح عن سياسات و إجراءات إدارة مخاطر الائتمان	1	ممتاز

ممتاز	1	الإفصاح عن التعرضات لمخاطر الائتمان بعد مخصص التدني وقبل الضمانات
جيد	0.84	الإفصاح عن الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان الأخرى مقابل التعرضات الائتمانية
جيد	0.78	الإفصاح عن تصنيف التسهيلات الداخلي الذي يتبعه المصرف
ممتاز	0.96	الإفصاح عن تصنيفات السندات حسب مؤسسات التصنيف الخارجي
ممتاز	1	الإفصاح عن التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي
ممتاز	1	الإفصاح عن التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي
ممتاز	1	الإفصاح عن توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر
ممتاز	0.98	الإفصاح عن الديون المعاد هيكلتها
جيد	0.798	الإفصاح عن الديون المجدولة
ممتاز	0.96	الإفصاح عن توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات

اختبار الفرضية الرابعة: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق تعليمات الإفصاح للمصرف المركزي وبين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

تمّ اختبار الفرضية الرابعة من خلال دراسة توافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS7 حيث تمّ عرض وتحليل ما جاء في تعليمات مصرف سورية المركزي وفي متطلبات معايير التقارير المالية الدولية بخصوص الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية (معيّار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7) ومقارنتهما، كما تمّت دراسة علاقة الارتباط الإحصائية بين التزام مصارف العينة بمتطلبات معيار النقويز المالي الدولي السابع وبين التزامها بتعليمات مصرف سورية المركزي.

أمكن للباحثة استنتاج مدى التوافق والاختلاف بين متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع
تعليمات مصرف سورية المركزي، وتعرضها من خلال النقاط التالية:

- لم تتصّ تعليمات مصرف سورية المركزي على وجوب الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية لأي نوع من أنواع المخاطر المالية في نهاية فترة إعداد التقارير المالية.
- لم تتصّ تعليمات مصرف سورية المركزي على وجوب الإفصاح عن تركّزات مخاطر سعر الفائدة في القوائم المالية.
- لم تتصّ تعليمات مصرف سورية المركزي على وجوب الإفصاح عن تركّزات مخاطر السيولة في القوائم المالية.
- لم تتصّ تعليمات مصرف سورية المركزي على وجوب الإفصاح عن وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة المتعلقة بالاستحقاقات التعاقدية المتبقية.
- لم تتصّ تعليمات مصرف سورية المركزي على وجوب الإفصاح عن تحليل الأصول المالية التي حددت فردياً أنها انخفضت قيمتها كما في فترة تقديم التقرير.
- لم تتصّ تعليمات مصرف سورية المركزي على وجوب الإفصاح عن تحديد العوامل المأخوذة بعين الاعتبار وعند تحديد الأصول المالية التي انخفضت قيمتها فردياً، وقد التزمت بعض مصارف العينة بالإفصاح عن هذا البند رغم ذلك.
- لم تتصّ تعليمات مصرف سورية المركزي على وجوب الإفصاح عن المبلغ المسجل للأصول المالية التي ستقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها، ولا عن تحليل لعمر الأصول المالية التي انقضت استحقاقها في نهاية فترة إعداد التقارير لكن لم تنخفض قيمتها بل اقتصر على وجوب الإفصاح عن جدول يعكس التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر.
- تتوافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع المعيار فيما يتعلق بالإفصاحات النوعية لكل نوع من أنواع المخاطر المالية.
- تتوافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع المعيار فيما يتعلق بالإفصاحات الكمية غير الواردة أعلاه لكل نوع من أنواع المخاطر المالية.

ولتحديد نسبة التزام مصرف سورية المركزي بمتطلبات المعيار تمّت المقارنة بين التعليمات والمعيار، حيث قسمت متطلبات المعيار تحت (٤) بنود رئيسية واستخرجت الأهمية النسبية لكل بند حسب المتطلبات الواردة بموجبه.

تمّ تناول هذه المتطلبات بشكل انفرادي وتمّ التأكد من مدى تطابقها مع التعليمات، ففي حال كان التطابق تاماً بين متطلبات المعيار وتعليمات مصرف سورية المركزي تم إعطاء الرمز (٢) وهو يمثل

ما نسبته (١٠٠%)، و الرمز (١) أي مانسبته (٥٠%) في حال كان التطابق غير تام، والرمز صفر في حال عدم وجود تطابق، ومن ثم تمّ حساب الالتزام بالمعادلة التالية (عدد النقاط المحصلة فعلياً/إجمالي عدد النقاط الواجب تحصيلها) وقد أعد لهذا الغرض (٤) جداول - الملحق رقم ٣- تمّ تلخيص نتائجها بالجدول التالي:

الرقم	البنود الرئيسية	عدد متطلبات كل بند	الوزن النسبي	نسبة الالتزام
١	إفصاحات مخاطر سعر الفائدة	١٠	٢١%	٨٠%
٢	إفصاحات مخاطر سعر الصرف	١٠	٢١%	٩٠%
٣	إفصاحات مخاطر السيولة	٩	١٩%	٦٧%
٤	إفصاحات مخاطر الائتمان	١٨	٣٨%	٧٢%
الإجمالي		٤٧ بنداً	١٠٠%	
نسبة الالتزام العامة				٧٧%

يبين الجدول أن المصرف المركزي التزم بصورة عامة ب (٧٧%) من متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7 المتعلقة بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وهو مؤشر مرتفع، وبالتالي يمكن القول بأن لتعليمات المصرف المركزي أثر جوهري على توافق الإفصاح في المصارف السورية مع متطلبات المعيار، فمن الأولى وجود التزام من المصارف بمتطلبات المعيار ما دام المصرف المركزي وهو الجهة المشرفة على تنظيم عمل المصارف العادلة في سورية قد انسجمت تعليماته إلى حد كبير مع متطلبات المعيار الدولي.

لقد أصدر مصرف سورية المركزي مجموعة من القرارات حول الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لدى إعداد التقارير المالية المصرفية (قرار رقم ٦٤/م/ن/ب ٤ لعام ٢٠٠٤م) والتي احتوت على نماذج

لشكل البيانات المالية للمصارف، ويتضح من خلال هذه النماذج أنها تشتمل على معظم متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي السابع، علماً أن عدم النص على بعض متطلبات الإفصاح صراحة لا يعني الإعفاء منها، حيث أن المصارف ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وماهذه النماذج إلا قوائم مساعدة للاسترشاد بها.

وقد لوحظ من خلال تحليل التقارير المالية لمصارف العينة تأثير عملية إعداد التقارير المالية بنماذج البيانات المالية المشار إليها آنفاً، وقد ظهر واضحاً التزام المصارف بنماذج البيانات المالية بشكل حرفي من خلال إدراجها لإفصاحات مطلوبة وفق النماذج دون أن تكون مطلوبة وفق متطلبات المعيار، ومثال ذلك الإفصاح عن فجوة تسعير الفائدة. وبالتالي يمكن تفسير الفوارق بين نسب التزام المصارف محل الدراسة بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع والتي بلغت مستوى جيداً، ونسب الالتزام بتعليمات المصرف المركزي والتي تراوحت بين المرتفعة والمرتفعة جداً بالالتزام الحرفي بنماذج البيانات المالية للمصرف المركزي وإهمال تلك الغير واردة في النماذج الموحدة رغم إلزام المصرف المركزي لها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

جدول اختبار العلاقة بين المتغيرين وفق معامل ارتباط بيرسون (جدول رقم ٢١).

Correlations			
التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق المعايير الدولية	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق معايير المصرف المركزي		
0.916*	1	Pearson Correlation	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق تعليمات مصرف سورية المركزي
0.029		Sig. (2-tailed)	
5	5	N	
1	0.916*	Pearson Correlation	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية
	0.029	Sig. (2-tailed)	
5	5	N	
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			

يظهر الجدول التالي أن قيمة مستوى المعنوية المقابل لمعامل ارتباط بيرسون بلغ (0.029) وهو أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح للمصرف المركزي وبين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.916) مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح للمصرف المركزي وبين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية، مما سبق نستنتج أن لتعليمات المصرف المركزي أثر هام على توافق إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية مع متطلبات معايير الإفصاح الدولية.

اختبار الفرضية الخامسة: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية وبين الزمن.

لاختبار هذه الفرضية تمت دراسة علاقة الارتباط البسيط بين إفصاح مصارف العينة والزمن، ولتحديد ماهية التطور تمت مقارنة الإفصاحات المقدمة عبر أعوام الدراسة لكل مصرف على حدة وذلك من منظورين، الأول: هو المنظور الكمي حيث تمت مقارنة عدد البنود المفصّل عنها لكل نوع من أنواع المخاطر المدروسة عبر أعوام الدراسة، والثاني: هو المنظور النوعي حيث تمت مقارنة درجة تفصيل الإفصاحات المقدمة عبر أعوام الدراسة، وقد تمّ تحليل التطور بدءاً من التقارير السنوية لعام (٢٠٠٧م) وحتى تقارير عام (٢٠١٤م).

جدول معاملات الارتباط للانحدار البسيط (جدول رقم ٢٢).

العلاقة بين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية وبين الزمن	معامل الارتباط R	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة عند مستوى الدلالة 0.05
	0.975	0.951	0.934	58	0.005	يوجد علاقة دالة إحصائية

تبين من جدول معاملات الارتباط للانحدار البسيط وجود علاقة ارتباط دالة إحصائية بين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية وبين الزمن، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.975) التي تدل على وجود ارتباط طردي معنوي قوي بين الالتزام بالإفصاح والزمن، كما تبين أن قيمة إحصائية فيشر F المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (58)

وأن مستوى المعنوية المقابل لها بلغ (0.005)، وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية وبين الزمن.

شهدت إفصاحات إدارة المخاطر للمصارف المدروسة تطوراً ملحوظاً، وارتفعت نسب التزام المصارف الخاصة السورية بمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق المعيار IFRS7، ويعزى السبب في ذلك إما إلى زيادة عدد البنود المفصّل عنها أي التطور الكمي للإفصاحات أو إلى زيادة درجة تفصيل الإفصاحات المقدمة أو كليهما معاً.

أولاً - التطور الكمي:

مصرف بيمو السعودي الفرنسي: ارتفعت نسب التزام مصرف بيمو السعودي الفرنسي ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي (٢٠٠٧م) (٣٢%) وعام (٢٠٠٨م) (٦٦%)، ويعود ذلك لالتزام المصرف بالإفصاح عن مزيد من البنود المطلوبة وفق المعيار محل الدراسة وذلك بالنسبة لكافة أنواع المخاطر، فبالنسبة لمخاطر سعر الفائدة أفصح المصرف عن (٣) بنود ارتفع عددها إلى (٧) بنود في عام (٢٠٠٨م) كما زاد عدد البنود المفصّل عنها بالنسبة لمخاطر سعر الصرف من (٣) بنود إلى (٦) بنود، وبالنسبة لمخاطر السيولة من (٤) بنود إلى (١٠) بند ومن (٥) بنود إلى (١٢) بالنسبة لمخاطر الائتمان، وبقي مستوى الإفصاح عام (٢٠٠٩م) كما هو عليه في عام (٢٠٠٨م) وب نفس النسبة، وفي عام (٢٠١٠م) انخفض مستوى الإفصاح بصورة جوهرية ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عدد بنود مخاطر سعر الفائدة المفصّل عنها إلى (٥) بنود ومخاطر سعر الصرف إلى (٤) بنود ومخاطر الائتمان إلى (١١) بنوداً، وفي عام (٢٠١١م) ارتفعت نسبة الإفصاح عما كانت عليه في عام (٢٠١٠م)، ويعود السبب في ذلك لزيادة عدد البنود المفصّل عنها لمخاطر سعر الصرف إلى (٦) بنود ومن (١١) بند إلى (١٣) بند بالنسبة لمخاطر الائتمان مع الحفاظ على الإفصاح عن (٥) بنود لمخاطر سعر الفائدة و (٦) لبنود لمخاطر السيولة، ومن ثم ارتفعت نسبة الإفصاح عامي (٢٠١٢م) و (٢٠١٣م) لتصبح (٧٠%) حيث زادت عدد البنود مخاطر سعر الصرف إلى (٧) ومخاطر سعر الائتمان إلى (١٥) وبقي عدد البنود المفصّل عنه كما هو في عام (٢٠١٤م)، وبذلك تكون أعلى نسبة التزام لمصرف بيمو السعودي الفرنسي للأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤م).

مصرف سورية والمهجر: ارتفعت نسبة التزام مصرف سورية والمهجر ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي (٢٠٠٧م) (٢٣%) وعام (٢٠٠٨م) (٥٧%)، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع عدد البنود المفصّل عنها من (٠) بند إلى (٧) بنود بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة ومن (٣) بنود إلى (٦) بنود لمخاطر سعر الصرف ومن (٥) بنود إلى (١٠) بنود بالنسبة لمخاطر الائتمان مع بقاء عدد بنود مخاطر

السيولة المفصح عنها (٤) في العاميين، كما ارتفعت نسبة الإفصاح أيضاً عام (٢٠٠٩م) إلى (٦٦%)، ويعود السبب لارتفاع عدد البنود المفصح عنها من (٤) إلى (٦) بنود بالنسبة لمخاطر السيولة ومن (١٠) إلى (١٢) بند بالنسبة لمخاطر الائتمان ، وفي عام (٢٠١٠م) انخفضت نسبة الالتزام ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عدد البنود المفصح عنها من (٧) إلى (٥) بنود بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة مع الحفاظ على عدد البنود المفصح عنها بالنسبة لباقي أنواع المخاطر، وفي عام (٢٠١١م) انخفضت نسبة الالتزام أيضاً لتصبح (٥٥%) وذلك لانخفاض عدد بنود مخاطر سعر السيولة من (٦) إلى (٤) وعدد بنود مخاطر الائتمان من (١٢) إلى (١٠)، وارتفعت نسبة التزام المصرف عامي (٢٠١٢-٢٠١٣م) إلى (٦٨%) حيث ارتفع عدد بنود مخاطر سعر الصرف إلى (٧) وعدد بنود مخاطر السيولة إلى (٦) والائتمان إلى (١٣)، وقد تساوى عدد البنود المفصح عنها عام (٢٠١٤م) مع عدد البنود المفصح عنها عام (٢٠١٣م) لكافة أنواع المخاطر، وبالتالي يمكن القول بأن أعلى نسبة التزام بالإفصاح بالنسبة لمصرف سورية والمهجر كانت للأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤م).

مصرف سورية والخليج: ارتفعت نسبة التزام مصرف سورية والخليج من (٤٩%) عام (٢٠٠٧م) إلى (٦٢%) عام (٢٠٠٨م)، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع عدد البنود المفصح عنها من (٦) إلى (٧) بنود لمخاطر سعر الفائدة، ومن (٥) إلى (٦) بنود بالنسبة لمخاطر سعر الصرف، ومن (٥) إلى (٦) بنود بالنسبة لمخاطر السيولة، ومن (٧) إلى (١٠) بنود بالنسبة لمخاطر الائتمان. وفي عام (٢٠٠٩م) ارتفعت نسبة الالتزام إلى (٦٨%)، ويعود السبب في ذلك لارتفاع عدد البنود المفصح عنها من (١٠) إلى (١٣) بنوداً بالنسبة لمخاطر الائتمان، وحافظ المصرف على هذه النسبة عام (٢٠١٠م) لحفاظه على عدد البنود المفصح عنها تماماً كما هي في العام السابق. وفي عام (٢٠١١م) انخفضت نسبة الالتزام إلى (٦٦%) بسبب نقصان عدد البنود المفصح عنها من (٧) إلى (٦) بنود لمخاطر سعر الفائدة، وعادت النسبة إلى الارتفاع للأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤م) لتصل إلى (٧٠%) وهي أعلى نسبة التزام لهذا المصرف.

مصرف عودة: حافظ مصرف عودة على نسبة التزامه بين العاميين (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م) والبالغة (٦٢%)، حيث أفصح عن نفس عدد البنود في كلا العاميين، ومن ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (٦٦%) عام (٢٠٠٩م) ويعود السبب في ذلك زيادة عدد البنود المفصح عنها من (٥) إلى (٦) بنود لمخاطر سعر الصرف ومن (١١) إلى (١٢) بنوداً بالنسبة لمخاطر الائتمان، وفي عام (٢٠١٠م) انخفضت النسبة إلى (٦٤%) لانخفاض عدد البنود المفصح عنها من (٧) إلى (٦) بنود لمخاطر سعر الفائدة، وفي عام (٢٠١١م) عاودت النسبة للارتفاع لتبلغ (٦٦%) لارتفاع عدد بنود مخاطر الائتمان من (١٢) إلى (١٣)، وفي عام (٢٠١٢م) ارتفع عدد بنود مخاطر سعر الصرف من (٦) إلى (٧) وعدد

بنود مخاطر الائتمان من (١٢) إلى (١٣) وحافظ المصرف على عدد البنود المفصّل عنها بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة، وقد تساوى عدد البنود المفصّل عنها عام (٢٠١٤م) مع عدد البنود المفصّل عنها عام (٢٠١٣م) لكافة أنواع المخاطر، وبذلك تكون أعلى نسبة التزام لهذا المصرف هي (٦٨%) للأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤م).

مصرف فرنسبنك: بصورة عامة، تطورت نسبة التزام مصرف فرنسبنك من (٤٣%) عام (٢٠٠٨م) إلى (٤٧%) عام (٢٠٠٩م) حيث ارتفعت البنود المفصّل عنها من (٧) إلى (٨) بنود بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة ومن (٤) إلى (٦) بنود لمخاطر سعر الصرف ومن (٨) إلى (٩) بنود لمخاطر الائتمان، أما في عام (٢٠١١م) فقد ارتفعت نسبة الإفصاح إلى (٦٦%) ويعود السبب في ذلك لزيادة عدد البنود المفصّل عنها من (٥) إلى (٦) بنود لمخاطر سعر الفائدة، ومن (٦) إلى (٧) بنود لمخاطر سعر الصرف، ومن (٩) إلى (١٣) بنوداً لمخاطر الائتمان. وفي عام (٢٠١٢م) انخفضت نسبة التزام المصرف بصورة ضئيلة حيث بلغت (٦٤%) لانخفاض عدد بنود مخاطر الائتمان بنوداً واحداً، وعادت النسبة الارتفاع عام (٢٠١٣م) لتبلغ أعلى مستوى لها (٧٢%) لارتفاع عدد بنود مخاطر الصرف بنوداً واحداً وعدد بنود مخاطر الائتمان ثلاثة بنود، وقد تساوى عدد البنود المفصّل عنها عام (٢٠١٤م) مع عدد البنود المفصّل عنها عام (٢٠١٣م) لكافة أنواع المخاطر، وبذلك تكون أعلى نسبة التزام لهذا المصرف عامي (٢٠١٣ و ٢٠١٤م).

المصرف العربي: ارتفعت نسبة التزام المصرف العربي بين عامي (٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م) من (٣٠%) إلى (٣٨%) ولدى مقارنة عدد البنود المفصّل عنها نلاحظ ارتفاع عدد هذه البنود من (٣) إلى (٤) بنود لمخاطر سعر الفائدة، ومن (٣) إلى (٥) بنود لمخاطر سعر الصرف، ومن (٤) إلى (٨) بنود لمخاطر الائتمان إلا أن عدد بنود مخاطر السيولة المفصّل عنها قد انخفض من (٤) إلى (١) الأمر الذي يجعل الأثر الصافي لهذه الزيادة هي زيادة (٤) بنود. وفي عام (٢٠٠٩م) ارتفعت نسبة الالتزام بصورة ضئيلة (٤٠%) بسبب زيادة عدد بنود مخاطر الائتمان إلى (٩). وفي عام (٢٠١٠م) ارتفعت النسبة لتبلغ (٥٥%) وذلك بسبب ارتفاع عدد البنود المفصّل عنها من (٤) إلى (٥) لمخاطر سعر الفائدة، ومن (٥) إلى (٦) لمخاطر سعر الصرف ومن (١) إلى (٣) لمخاطر السيولة، ومن (٩) إلى (١٢) لمخاطر الائتمان. وفي عام (٢٠١١م) بلغت نسبة التزام المصرف (٦٠%) حيث ارتفع عدد بنود مخاطر السيولة بمقدار (٢) وعدد بنود مخاطر الائتمان (١). وفي عام (٢٠١٢م) ارتفع عدد بنود مخاطر الصرف من (٦) إلى (٨) لتصبح نسبة التزام المصرف (٦٨%)، وحافظ المصرف عام (٢٠١٣م) على هذه النسبة وعلى عدد البنود المفصّل عنها كما هي في العام السابق، وقد تساوى عدد البنود المفصّل عنها عام (٢٠١٤م) مع عدد البنود المفصّل عنها عام (٢٠١٣م) لكافة أنواع المخاطر، وبذلك تكون أعلى نسبة التزام لهذا المصرف (٦٨%) للأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤م).

مصرف بيبيلوس: ارتفعت نسبة الالتزام من (٦٠%) إلى (٣٩,٣٦%) بين عامي (٢٠٠٧م و٢٠٠٩م)، وما لبثت هذه النسبة أن انخفضت إلى (٦٤%) عام (٢٠١٠م) لتعاود الارتفاع إلى (٦٨%) عام (٢٠١١م) و(٧٤%) للأعوام (٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤م) وهي أعلى نسبة التزام لهذا المصرف، ولدى مقارنة عدد البنود المفصح عنها تبين محافظة المصرف على عدد البنود المفصح عنها بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة (٧) بنود في الأعوام (٢٠٠٧م و٢٠٠٨م و٢٠٠٩م)، ومن ثم انخفاض العدد إلى (٦) بنود في عامي (٢٠١٠م و٢٠١١م) ليرتفع إلى (٧) للأعوام (٢٠١٢م و٢٠١٣م و٢٠١٤م)، كما ارتفع عدد بنود مخاطر سعر الصرف المفصح عنها من (٥) بنود عام (٢٠٠٧م) إلى (٦) بنود للأعوام (٢٠٠٨م) وحتى (٢٠١١م) ليرتفع إلى (٨) لباقي الأعوام، أمّا بالنسبة لمخاطر السيولة فقد تذبذب عدد البنود المفصح عنها، فمن (٦) بنود عامي (٢٠٠٧م و٢٠٠٨م) إلى (٥) بنود عام (٢٠٠٩م) ثم إلى (٦) بنود عام (٢٠١٠م) ثم انخفض إلى (٤) بنود عام (٢٠١١م) ليعود إلى (٦) بنود لباقي الأعوام، وأمّا بالنسبة لمخاطر الائتمان فقد ارتفع عدد البنود المفصح عنها من (١٠) بنود عام (٢٠٠٧م) إلى (١١) بند في عام (٢٠٠٨م) ليبلغ (١٤) بنوداً عام (٢٠١١م) مع الحفاظ على هذا العدد في الأعوام اللاحقة.

مصرف الأردن: بلغت نسبة إفصاح مصرف الأردن (٤٣%) عام ٢٠٠٨م وارتفعت لتبلغ (٤٩%) عام (٢٠٠٩م)، ومن ثم ارتفعت لتبلغ (٥٣%) عام (٢٠١٠م) لترتفع إلى (٦٢%) عام (٢٠١١م) ومن ثم (٧٢%) للأعوام (٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤م) وهي أعلى نسبة التزام للمصرف، ولدى مقارنة تطور عدد البنود المفصح عنها خلال هذه الفترة وجد بأن المصرف قد أفصح عن (٤) بنود من مخاطر سعر الفائدة خلال عام (٢٠٠٨م) ما لبث أن ارتفع إلى (٥) عامي (٢٠٠٩ و٢٠١٠م) ومن ثم إلى (٦) في الأعوام التالية، كما أفصح المصرف عن (٤) بنود بالنسبة لمخاطر سعر الصرف خلال الأعوام (٢٠٠٨م) وحتى (٢٠١٠م)، وزاد إلى (٧) بنود عام (٢٠١١م) وإلى (٨) للأعوام (٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤م)، أمّا بالنسبة لمخاطر السيولة فقد أفصح المصرف عن (٥) بنود في العامين (٢٠٠٨م و٢٠٠٩م) وما لبثت أن ارتفعت إلى (٦) بنود عام (٢٠١٠م) وعادت الانخفاض إلى (٥) بنود عام (٢٠١١م) لتعود (٦) بنود للأعوام (٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤م)، أمّا بالنسبة لمخاطر الائتمان فقد ازداد عدد البنود من (٧) عام (٢٠٠٨م) إلى (٩) عامي (٢٠٠٩ و٢٠١٠م)، ومن ثم زاد عدد البنود المفصح عنها بمقدار بندين لعام (٢٠١١م) ومن ثم بمقدار بندين للأعوام (٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤م) ليصل عدد البنود المفصح عنها إلى (١٣) بنوداً.

مصرف قطر الوطني: أدرج مصرف قطر الوطني في سوق دمشق للأوراق المالية عام (٢٠٠٩م) حيث بلغت نسبة التزامه (٥٣%) وما لبثت أن ارتفعت إلى (٦٠%) عامي (٢٠١٠-٢٠١١م)، ومن ثم ارتفعت إلى (٦٨%) للأعوام (٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤م) لتكون بذلك أعلى نسبة التزام للمصرف،

ولدى مقارنة عدد البنود المفصح عنها وجد بأن عدد بنود مخاطر سعر الصرف المفصح عنها بلغ (٦) بنود في الأعوام (٢٠٠٩م) وحتى (٢٠١١م) ما لبثت أن تطورت إلى (١٢) للأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤م)، كما أفصح المصرف (٧) بنود لمخاطر سعر الفائدة خلال أعوام الدراسة باستثناء (٢٠١١م)، حيث انخفض إلى (٦) كما حافظ على عدد بنود مخاطر السيولة حيث بلغت (٦) بنود، أما بالنسبة لمخاطر الائتمان فقد ارتفع عدد البنود المفصح عنها من (٦) بنود عام (٢٠٠٩م) إلى (٩) بنود عام (٢٠١٠م) وبلغ (١١) بنوداً عام (٢٠١١م) و (١٢) بنوداً للأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤م).

مصرف الشرق: بلغت نسبة التزام مصرف الشرق عام إدراجه (٥١%) وارتفعت إلى (٥٥%) عام (٢٠١٠م)، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة عدد البنود المفصح بالنسبة لمخاطر سعر الصرف من (٤) إلى (٦) بنود مع الحفاظ على عدد البنود المفصح عنها لباقي أنواع المخاطر، وفي عام (٢٠١١م) ارتفعت نسبة الالتزام إلى (٦٨%) وبقيت هذه النسبة في الأعوام اللاحقة، ولدى مقارنة عدد البنود المفصح عنها لوحظت زيادة عدد هذه البنود بالنسبة لكافة أنواع المخاطر لتصل إلى (٦) بنود لمخاطر سعر الفائدة و (٧) لمخاطر سعر الصرف و (٧) لمخاطر السيولة و (١٢) لمخاطر الائتمان.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل: تميزت نسب التزام المصرف الدولي للتجارة والتمويل بالتذبذب فقد لوحظ انخفاض نسب الالتزام عامي (٢٠٠٨م) (٥٥%) وعام (٢٠٠٩م) (٥١%) مقارنة بعام (٢٠٠٧م) (٦٢%)، ثم ما لبثت هذه النسبة أن عادت للارتفاع عام (٢٠١٠م) (٦٤%) وارتفعت من جديد عام (٢٠١١م) (٦٦%) لتصل إلى (٦٨%) عام (٢٠١٢م) وهي أعلى نسبة التزام لهذا المصرف، ومن ثم لتتخف من جديد عامي (٢٠١٣م و ٢٠١٤م) (٦٦%)، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عدد البنود المفصح عنها من (٦) إلى (٤) بنود لمخاطر السيولة ومن (١٢) إلى (٩) بنود لمخاطر الائتمان بين عامي (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) كما انخفض عدد البنود من (٧) إلى (٥) بنود لمخاطر سعر الفائدة ومن (٦) إلى (٤) لمخاطر سعر الصرف بين عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩م). أما عام (٢٠١٠م) فقد شهد زيادة ملحوظة بعدد البنود المفصح عنها فقد زاد عدد البنود من (٤) إلى (٦) بنود لكل من مخاطر سعر الصرف ومخاطر السيولة، ومن (١١) إلى (١٣) بنود لمخاطر الائتمان، وفي عام (٢٠١١م) ارتفع عدد بنود مخاطر سعر الفائدة المفصح عنها من (٥) إلى (٦) بنود مع بقاء عدد البنود المفصح عنها بالنسبة لباقي أنواع المخاطر عما كان عليه عام (٢٠١٠م) دون تغيير، وفي عام (٢٠١٢م) حافظ المصرف على عدد البنود المفصح عنها بالنسبة لمخاطر الفائدة والسيولة والائتمان وزاد عدد بنود مخاطر سعر الصرف بنوداً واحداً لينخفض عدد بنود مخاطر سعر الفائدة بمقدار بنوداً واحداً عام (٢٠١٣م)، وقد تساوى عدد البنود المفصح عنها عام (٢٠١٤م) مع عدد البنود المفصح عنها عام (٢٠١٣م) لكافة أنواع المخاطر.

ثانياً - التطور في درجة تفصيل الإفصاحات المقدمة:

شهدت القوائم المالية تطوراً فيما يتعلق بدرجة تفصيل إفصاحات إدارة المخاطر عبر سنوات الدراسة ولا سيما عامي (٢٠١١م و ٢٠١٤م)، حيث ارتفع مستوى تفصيل الإفصاحات المقدمة لبعض البنود ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بإفصاحات الأعوام السابقة وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ومناقشة مسؤولية كل قسم فيها ووصف نظام قياس المخاطر وإعداد تقاريرها، فضلاً عن تقديم إفصاحات مفصلة للغاية حول الأهداف العامة لإدارة المخاطر، كما قدمت بعض مصارف العينة إفصاحات جديدة لم تفصح عنها سابقاً، فقد أفصح مصرف فرنسبنك عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، وأفصح مصرف الشرق عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية والسوقية، بينما أفصح كل من المصرف العربي ومصرف الأردن عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر السوقية، ولم تقتصر الزيادة بالإفصاحات على الإفصاحات الكمية أو النوعية بل تعدتها إلى رسوم إيضاحية فقد أفصح كل من مصرف قطر الوطني ومصرف الأردن عن مخطط بياني للهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر يوضح فيه الأقسام المسؤولة عن إدارة المخاطر والتسلسل الهرمي فيها، كما طورت بعض مصارف العينة عبر سنوات الدراسة من نوعية الإفصاحات المقدمة، ففي عام (٢٠٠٩م) أفصح كل من مصرف فرنسبنك والأردن والشرق والدولي للتجارة والتمويل عن أهداف إدارة مخاطر الائتمان على وجه التحديد، وفي عام (٢٠١٠م) أفصح أيضاً مصرف بيمو السعودي الفرنسي عن أهداف إدارة مخاطر الائتمان على وجه التحديد، فضلاً عن الأهداف العامة لإدارة المخاطر، وفي عام (٢٠١١م) أفصح كل من مصرف سورية والمهجر وسورية والخليج وعودة عن أهداف خاصة بإدارة مخاطر السوق بالإضافة إلى الإفصاحات العامة لإدارة المخاطر كباقي مصارف العينة.

يوضح الجدول التالي ملخصاً للتطورات في درجة تفصيل الإفصاحات المقدمة مبيناً البنود التي زادت مصارف العينة من درجة تفصيلها مقارنة بإفصاحاتها في العام السابق (جدول رقم ٢٣).

مصرف بيمو السعودي الفرنسي

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠٠٨	- الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر - الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر - نظام التقارير لإدارة المخاطر - الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر سعر	تعدّ الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر الائتمان أكثر تفصيلاً مما هي عليه عام ٢٠٠٧م.

٢٠٠٨م ٢٠٠٧م	الصرّف - الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر السيولة	
٢٠٠٩	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٨م	
٢٠١٠	خفض المصرف من درجة تفصيل الإفصاحات المتعلقة بالهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر وأنظمة التقارير وقياس المخاطر وكيفية نشوء مخاطر الائتمان	
٢٠١١	- الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر - الهيكل التنظيمي ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر - قياس المخاطر ونظام التقارير - الفرضيات الأساسية لإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية - أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية - الإفصاحات النوعية المتعلقة بالضمانات المحتفظ بها وتحديد عوامل انخفاض القيمة - أساليب تخفيف مخاطر السوق - إدارة مخاطر السوق	
٢٠١٢	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١١م	

٢٠١٣	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م
٢٠١٤	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٣م

مصرف سورية والمهجر

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠٠٨	- أنظمة إدارة المخاطر - قياس المخاطر ونظام التقارير - تركيزات المخاطر - الإفصاحات النوعية لمخاطر سعر الفائدة (المفهوم والأهداف وأساليب الإدارة).	
٢٠٠٩	- الإفصاحات النوعية لمخاطر السيولة	
٢٠١٠		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٩م
٢٠١١	- الاستراتيجيات العامة والهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر - الإفصاحات النوعية لمخاطر السوق (المفهوم والأهداف وأساليب الإدارة).	
٢٠١٢		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١١م

٢٠١٣		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م
٢٠١٤	- مسؤوليات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنها وسياسات إدارة المخاطر - تقديم مخطط بياني حول الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر	

مصرف سورية والخليج

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠٠٨		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٧م
٢٠٠٩		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٨م
٢٠١٠		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٩م
٢٠١١	- الاستراتيجيات العامة والهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر - أساليب تخفيض المخاطر - الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر السوق (المفهوم والأهداف وأساليب الإدارة).	
٢٠١٢	- الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر والهيكل التنظيمي لها ونظام إعداد تقارير المخاطرة وتركزات المخاطر - وصف أنواع مخاطر سعر الفائدة وصف	

	أنواع مخاطر السيولة - طرق قياس مخاطر السيولة وفق بازل - أهداف إدارة مخاطر السوق والسيولة على وجه التحديد	
٢٠١٣	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م	
٢٠١٤	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٣م	

مصرف عودة

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠٠٨		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٧م
٢٠٠٩		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٨م
٢٠١٠		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٩م
٢٠١١	- الاستراتيجيات العامة والهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر - أساليب تخفيض المخاطر - تركيزات مخاطر الائتمان - الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر	

	السوق (المفهوم والإدارة والأهداف وأساليب الإدارة).	
٢٠١٢	- رسم توضيحي للهيكل التنظيمي لدائرة المخاطر	
٢٠١٣	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م	
٢٠١٤	- تم وصف المخاطر الائتمانية المتعلقة بالعمليات خارج الميزانية	

مصرف فرنسيس

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠٠٨	-	
٢٠٠٩		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٨م
٢٠١٠		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٠م
٢٠١١	- استراتيجية إدارة المخاطر - مسؤوليات لجان إدارة المخاطر - اختبارات الجهد - خطة الطوارئ لمواجهة مخاطر السيولة	
٢٠١٢		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١١م

٢٠١٣	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م
٢٠١٤	- وظائف مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر والإدارة العليا لإدارة المخاطر - مخطط بياني للهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر - الإفصاحات النوعية لمخاطر الائتمان حيث تم تقديم إفصاحات حول توصيات سياسة المنح وتوصيات سياسة التصنيف الائتماني ومتابعة القروض المتعثرة وتوصيات حول تركيز المخاطر الائتمانية - الإفصاحات النوعية حول نشوء وأنواع وإدارة مخاطر السوق ومخففات مخاطر السوق - الإفصاحات النوعية لمخاطر السيولة

المصرف العربي

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠٠٨		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٧م
٢٠٠٩		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٨م
٢٠١٠		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٩م

	- الإطار الكلي لإدارة المخاطر - الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر - رسوم إيضاحية للهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر - سياسة إدارة مخاطر الائتمان وأساليب التحوط منها - قياس مخاطر الائتمان - الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر السوق المفهوم وإدارة المخاطر - طرق قياس مخاطر السوق - الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة (كيفية النشوء والأهداف وأساليب الإدارة والتحوط) - الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر السيولة (المفهوم والأهداف وأساليب الإدارة)	٢٠١١
حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١١م		٢٠١٢
حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م		٢٠١٣
	- إفصاحات مفصلة حول لجنة إدارة المخاطر: أهدافها ومهامها وقراراتها واللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات	٢٠١٤

مصرف بيلوس

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠٠٨		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٧م
٢٠٠٩		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٨م
٢٠١٠		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٩م
٢٠١١	- الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر - قياس مخاطر الائتمان ونظام التقارير - إفصاح عن هيكلية إدارة مخاطر السوق (إفصاح جديد)	
٢٠١٢		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١١م
٢٠١٣		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م
٢٠١٤		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٣م

مصرف الأردن

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠٠٨		
٢٠٠٩		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٨م
٢٠١٠		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٩م
٢٠١١	- الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر - رسوم إيضاحية للهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر - الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان - طرق حساب مخاطر السوق - أنواع مخاطر السيولة - سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة	
٢٠١٢		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١١م
٢٠١٣		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م
٢٠١٤		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٣م

مصرف قطر الوطني

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠١٠		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٩م
٢٠١١	- مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر - استراتيجية إدارة المخاطر - الإفصاحات المتعلقة بالضمانات المحتفظ بها وعوامل تقييم انخفاض القيمة فردياً (إفصاحات جديدة) - الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر اسعار الصرف	
٢٠١٢		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١١م
٢٠١٣		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م
٢٠١٤		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٣م

مصرف الشرق

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠١٠		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٩م
٢٠١١	- مسؤوليات لجان إدارة المخاطر - استراتيجية إدارة المخاطر - قياس المخاطر السوقية والائتمانية - الإفصاحات النوعية لمخاطر السوق - الإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر السيولة (المفهوم وأساليب الإدارة والتحوط)	
٢٠١٢		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١١م
٢٠١٣		حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م
٢٠١٤	- مخطط بياني للهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر - الإفصاحات النوعية لمخاطر الائتمان حيث تم الإفصاح عن توصيات سياسة منح القروض وسياسة التصنيف الائتمانية ومتابعة القروض المتعثرة وتركز المخاطر - تخفيف مخاطر السيولة - الإفصاحات النوعية للمخاطر السوقية	

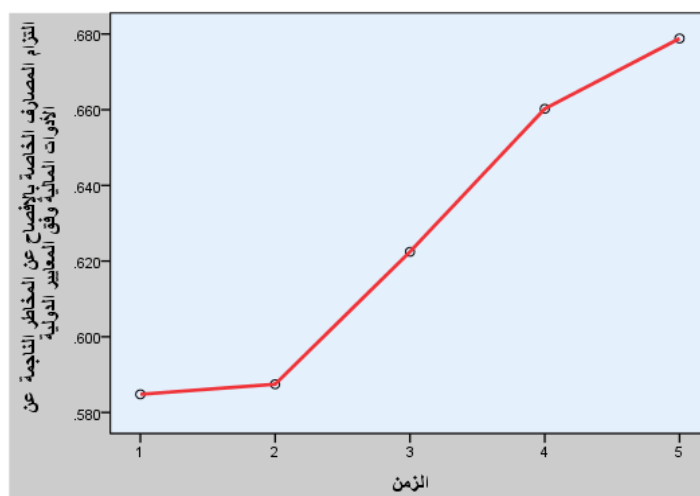
المصرف الدولي للتجارة والتمويل

العام	البنود التي زاد المصرف من مستوى تفصيلها مقارنة بإفصاح العام السابق	ملاحظات
٢٠٠٨		لم يتمّ تقديم إفصاحات عن الضمانات المحتفظ بها وعوامل تقييم انخفاض القيمة فردياً حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٧م
٢٠٠٩		خفض المصرف من درجة تفصيل الإفصاحات عن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر والهيكل التنظيمي لها وقياس المخاطر ونظام التقارير وتركيزات مخاطر الائتمان وكيفية نشوئها والإفصاحات النوعية المتعلقة بمخاطر أسعار الصرف، أما باقي البنود فقد حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠٠٨م
٢٠١٠	- أنظمة إدارة المخاطر - قياس المخاطر ونظام التقارير - تركيزات المخاطر الائتمانية - أنواع مخاطر الائتمان كيفية نشوء مخاطر الائتمان	

	- الإفصاحات المتعلقة بالضمانات المحتفظ بها وعوامل انخفاض القيمة فردياً (إفصاحات جديدة) - سياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة	
٢٠١١	- الاستراتيجيات العامة وأنظمة إدارة المخاطر - الإفصاحات النوعية لمخاطر السوق المفهوم وأساليب الإدارة للتحوط	
٢٠١٢	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١١م	
٢٠١٣	حافظ المصرف على نفس مستوى التفصيل كما في إفصاحات عام ٢٠١٢م	
٢٠١٤	- مخطط بياني للهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر	

نلاحظ من التحليل السابق تطور إفصاحات المصارف المدروسة عبر أعوام الدراسة سواءً على الصعيد الكمي (عدد البنود) أو على الصعيد النوعي (درجة تفصيل الإفصاحات).

الشكل رقم (٥) المنحنى البياني لتطور إفصاح المصارف السورية عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير الإفصاح الدولية عبر الزمن.



النتائج

- تلتزم المصارف السورية الخاصة بتطبيق متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع (الأدوات المالية: الإفصاحات) في تقاريرها المالية بنسبة إجمالية جيدة بلغت (٦٢%) لكافة مصارف العينة، كما بلغت النسبة الإجمالية للالتزام بإفصاحات مخاطر سعر الفائدة (٦٣%) ومخاطر سعر الصرف (٦٥%) ومخاطر السيولة (٦٢%) ومخاطر الائتمان (٦٥%)، أما على صعيد الأعوام فقد بلغت أعلى نسبة التزام وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع (الأدوات المالية: الإفصاحات) لعامي (٢٠١٣ و ٢٠١٤م) بنسبة (٦٩%).
- قدمت مصارف العينة إفصاحات مفصلة لعدد محدد من البنود اقتصر على التعرض لكافة أنواع المخاطر وكيفية نشوئها، ووصفاً لأهداف وسياسات وإجراءات إدارة مخاطرها، والإفصاحات المتعلقة بتركيزات مخاطر الائتمان.
- تلتزم المصارف السورية الخاصة بتطبيق متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق تعليمات مصرف سورية المركزي في تقاريرها المالية بنسبة إجمالية مرتفعة بلغت (٨٦%) لكافة مصارف العينة، كما بلغت النسبة الإجمالية للالتزام بإفصاحات مخاطر سعر الفائدة (٨٤%) ومخاطر سعر الصرف (٧٩%) ومخاطر السيولة (٩٧%) ومخاطر الائتمان (٩٣%)، أما على صعيد الأعوام فقد بلغت أعلى نسبة التزام وفق تعليمات مصرف سورية المركزي عام (٢٠١٢م) بنسبة (٩٠%) يليها عامي (٢٠١٣ و ٢٠١٤م) بنسبة (٨٩%).
- أظهرت تعليمات مصرف سورية المركزي توافقاً مرتفعاً نسبياً مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع بما نسبته (٧٧%)، ممّا أمكن القول بأن لتعليمات مصرف سورية المركزي أثراً جوهرياً على توافق الإفصاح في مصارف العينة مع متطلبات المعيار محل الدراسة.
- أظهرت إفصاحات المصارف الخاصة السورية تطوراً عبر أعوام الدراسة على الصعيدين الكمي والنوعي ممّا يدل على اهتمام إدارات هذه المصارف بتحسين جودة الإبلاغ المالي.

التوصيات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها نتائج البحث توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة إيلاء هيئة الأوراق المالية الاهتمام اللازم لمتابعة وحث المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على زيادة نسبة الالتزام بمتطلبات الإفصاح بموجب معايير الإفصاح الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالإفصاحات غير الواردة ضمن تعليمات مصرف سورية المركزي.
- العمل على رفع مستوى التزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في تقاريرها المالية للوصول إلى الالتزام الكامل بمتطلبات المعيار وذلك من خلال تفعيل الأنظمة والقوانين والتشريعات.
- تعديل النماذج الموحدة الصادرة عن مصرف سورية المركزي، بحيث تتضمن الالتزام بكافة متطلبات الإفصاح بموجب معايير الإفصاح الدولية وإلزام المصارف العاملة في سورية بالعمل بموجبها.
- محاولة تدعيم الإفصاحات الكمية بأخرى نوعية داعمة، والإفصاحات النوعية بأخرى كمية داعمة، كذلك الواردة ضمن إرشادات التنفيذ الملحق بالمعيار محل الدراسة، وذلك في ضوء محدد العائد والتكلفة .
- عقد الدورات والندوات المتعلقة بتحسين جودة الإبلاغ المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

المراجع العربية

الكتب

١. جمعة، أحمد. (٢٠١٠). محاسبة الأدوات المالية الاعتراف- القياس- التحوط- العرض- الإفصاح. عمان: دار الصفاء.
٢. حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٢). موسوعة معايير المحاسبة-المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية الجزء الثالث. مصر: منشورات جامعة عين شمس.
٣. حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٨). إدارة المخاطر. الاسكندرية: الدار الجامعية.
٤. حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٨). إدارة المخاطر أفراد- إدارات- شركات- بنوك. الاسكندرية: الدار الجامعية.
٥. الحناوي، محمد صالح، العبد، جلال. (٢٠٠٥). بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية : الدار الجامعية.
٦. الحناوي، محمد، مصطفى، نهال فريد، إسماعيل، عبد الفتاح، الصيفي، السيد. (٢٠٠٧). الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٧. الداغر، محمود. (٢٠٠٧). الأسواق المالية: مؤسسات - أوراق- بورصات. عمان: دار الشروق.
٨. الراوي، خالد. (٢٠٠٨). إدارة المخاطر المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة.
٩. الزبيدي، حمزة. (٢٠٠٠). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
١٠. السيد، سيدعطاش. (٢٠٠٩). النظريات المحاسبية. الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع.
١١. شرويد، ريتشارد. (٢٠٠٦). نظرية المحاسبة (خالد علي أحمد كاجيجي، مترجم). الرياض: دار المريخ.
١٢. العبادي، هشام. (٢٠٠٨). الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية الطبعة الأولى. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
١٣. ميرزا، عباس علي، أوريل، ماغنوس، هولت، غراهام. (٢٠٠٨). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - دليل وكتابة تنفيذ العملي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مترجم). عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

١٤. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.(٢٠٠٦).معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مترجم). عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .

الرسائل الجامعية

١٥. أبو الهيجاء، محمد فوزي. (٢٠٠٩). نموذج مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الأردن. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

١٦. الجبوري، رعد. (٢٠١٥). الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية. رسالة ماجستير، جامعة واسط، بغداد.

١٧. إحلاسه، نصر. (٢٠١٣). دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

١٨. إنجرو، إيمان. (٢٠٠٧). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري نموذجا. رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية.

١٩. الأطرش، باسم. (٢٠٠٥). أثر المخاطر المصرفية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية الأردنية ١٩٨٩-٢٠٠٢. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

٢٠. خريسات، علا. (٢٠٠٨). دور محاسبة القيمة العادلة في تخطيط عملية التدقيق الخارجي دراسة ميدانية على البنوك الموجودة في الأردن. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

٢١. رفاعة، تامر. (٢٠٠٩). متطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في سورية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

٢٢. الزعبي، يامن خليل. (٢٠٠٥). القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

٢٣. سرارمة، مريم. (٢٠١٢). دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة ٢٠٠٨ دراسة تحليلية. رسالة ماجستير، جامعة منتوري كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

٢٤. الصرايرة، جمال. (٢٠٠٥). التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك الأردنية العاملة في الأردن. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
٢٥. عبد اللطيف، شادو. (٢٠١٣). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
٢٦. عثمان، محمد داوود. (٢٠٠٨). أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك. أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
٢٧. عمر، لما. (٢٠٠٢). المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة ١٩٨٨-٢٠٠٢. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
٢٨. عنيزة، حسن. (٢٠٠٧). القياس والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية-دراسة نظرية في مصرف بغداد. أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق.
٢٩. القيسي، رزان. (٢٠١٤). اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

المقالات

٣٠. بومدين، نورين. (٢٠١٣). منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية. مجلة جامعة حسينية بن بو علي، ٥ (١٠)، ١٢٠-١٤٧.
٣١. الجعارات، خالد، الطبري، محمود. (٢٠١٣). مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والعشرون، ٢٩-٥٨.
٣٢. جعارة، أسامة. (٢٠١٣). المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة- الملائمة والموثوقية ومشكلات التطبيق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع والعشرون، ٣٧-١٣.
٣٣. الراشد، وائل. (٢٠٠٥). المشتقات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي ٣٩. مجلة المحاسبون، ٣١.
٣٤. العيسى، ياسين. (٢٠١٢). مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات - دراسة ميدانية في البنوك الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٨ (١)، ص ١٠٦-١٢٦.

٣٥. القشي، ظاهر. (٢٠٠٩). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. المجلة العربية للإدارة، ٢٩(٢)، ٤٠-٤٨.

٣٦. النجار، جميل حسن. (٢٠١٣). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، ٩(٣)، ٢٣-٣٦.

المؤتمرات وأوراق العمل ومنشورات الصحف

٣٧. تفصيلي، مسعود. (٢٠١٠، ١٧-١٨ كانون الأول). التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي.

٣٨. جباري، شوقي، وخميلي، فريد. (١-٢ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٠). دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي والمنعقد في جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن.

٣٩. خميسي، محمد بن رجم. (٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩). المنتجات المالية المشتقة: أدوات مالية مستخدمة لتغطية المخاطر أم لصناعتها. مداخلة من الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر.

٤٠. دوابة، أشرف. (٢٠١٠). المشتقات المالية في الرؤية الإسلامية. بحث مقدم إلى مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات - المؤتمر السنوي الخامس عشر، الشارقة.

٤١. الرواشدة، بشار، سليم، محمد مجيد. (٢٠٠٩). تحليل محتوى إفصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر العلمي الثالث: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول - التحديات والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان.

٤٢. سمير، بوعافية، وقريد، مصطفى. (٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩). التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة العالمية الحالية. مداخلة في ملتقى في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العلمية، جامعة سطيف.

٤٣. محمود، سحنون. (٢٠١٠). مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات. بحث مقدم إلى كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، الجزائر.

٤٤. مطر، محمد، السويطي، موسى. (١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦). أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

قوانين وتشريعات

٤٥. مجلس النقد والتسليف. (٢٠٠٤). قرار رقم ٦٤/م ن /ب ٤ بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٤ بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية. سورية: مصرف سورية المركزي.

٤٦. مجلس النقد والتسليف. (٢٠٠٨). قرار رقم ٣٩/م ن /ب ٤ بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٨ بعنوان اعتماد النماذج الموحدة للبيانات المالية السنوية والسياسات المحاسبية والإيضاحات والإفصاحات للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية. سورية: مصرف سورية المركزي.

٤٧. المرسوم التشريعي رقم ٥٥. (٢٠٠٦). قرار رقم ٥٥ بتاريخ ٢٠٠٦ بعنوان قانون سوق الأوراق المالية. دمشق. سورية.

٤٨. هيئة الأوراق المالية السورية. (٢٠٠٨). قرار رقم ٣٩٤٩ بتاريخ ٢٠٠٨ بعنوان نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة. دمشق. سورية.

Books

1. Crouhy, Michel. Galai, Dan. (2006). *The Essentials of Risk Managements*. New York: McGraw Hill.
2. Frost, Steven M. (2004). *The Bank Analyst's Handbook*. USA: John Wiley & Sons.
3. Harrington, Scott, Neihars, Gregory. (2004). *Risk Management and Insurance*. New York: McGraw-Hill.
4. Heffernan, Shelagh. (2005). *Modern banking*. USA: John Wiley & Sons.
5. Henni, Van, Sonja, Brajovic. (2004). *Analyzing Banking Risk*. Washington: The World Bank.
6. Jorion, Philippe. (2003). *Financial Risk Management*. USA: John Wiley & Sons.
7. Kirk, Robert. (2009). *IFRS: A Quick Reference Guide*. London: Elsevier.
8. Koch, T.W., Scott, M.S. (2005). *Bank Management-Analyzing Bank Performance*. New York: McGraw-Hill.
9. Musa, Taher. (2004). *Modern Risk Management in Banking and Finance*. Beirut: Arab Banks Publications.
10. Rose, Peter. (2002). *Commercial Bank Management, measures and evaluating Bank Performance*. USA: John Wiley & Sons.
11. Saunders, Anthony, Cornett, Marcial. (2002). *Financial Institution Management :A Risk Management Approach*. New York: McGraw-Hill.
12. Saunders, Anthony, Cornett, Marcial. (2008). *Financial Institution Management :A Risk Management Approach*. New York: McGraw-Hill.

13. Schuteze, Walter. (2005). Mark to Market Accounting. London: Routledge.

Researches

14. Ariffin, Noraidin. (2005). Enhancing Transparency and Risk Reporting in Islamic Banks. (PHD Thesis), University of Surrey, Malaysia.
15. Best ,Sandra. (2009). IFRS7 and The Compliance Of Risk Disclosures Are The Risks Really Disclosed. (Master Thesis), Erasmus University, Rotterdam.
16. Bredit, Luisa. (2010). IFRS7 Disclosures: The Impact of Market Risk Disclosures on The Sensitivity of Information Asymmetry to Exchange Rate Volatility. (Master Thesis), Maastricht University, Netherlands.
17. Huian, Maria. (2010). Impact of Financial Crisis on Disclosures on Financial Instruments. (Master Thesis), Isai University, Romania.
18. Husseiney, K. (2004). A Study of The Ability of Partially Automated Disclosure Scores th Explain The Information Content of Annual Report Narratives. (Doctoral dissertation), University of Manchester, UK.
19. Jiang, Nan. (2008). Examining Risk Management and Risk Disclosures Practices in UK Public Companies. (Master Thesis), University of Nottingham, United Kingdom.
20. Johanson, Sara, Thornberg. (2011). Risk Disclosures in Listed Companies: Exploring The Swedish Content. (Master Thesis), Kristianstad University, Sweden.
21. Marton. (2008). The Change of Disclosure Overtime The Case Of Volvo Group. (Master Thesis), Gothenburg University, Sweden.

22. Ooraschot, L.van. (2009). Risk Reporting: An Analysis of the German Banking Industry. (Master Thesis), Erasmus University, Rotterdam.
23. Pastermark, Youri. (2011). IFRS7 risk disclosures . (Master Thesis), Erasmus University, Noterdam.
24. Sven, Steck. (2011). IFRS7: Diclosure of Financial Instruments Do European Banks Comply with The New Standard in Terms of Credit Risk and Risk management. (Master Thesis), Karlstad University, Sweden.
25. Wang, Xiaolin. (2013). The Effects of IFRS7 Adoption: A Study of Risk Diversity in Western European Commercial Banks. (Doctoral Dissertation), Erasmus School of Economics, Netherlands.

Articles

26. Ameer, Rashid, Othman, Radial. (2009). Market Risk Disclosure: Evidence From Malaysian listed Firms. Journal of Financial Regulation and Compliance, 17(1), 57–69.
27. Beretta ,S., Bozzolan ,S. (2004). A Framework For The Analysis Of Firm Risk Communication. The International Journal of Accounting, 39 (2) ,265–288.
28. Boussanni, Abderrahim, Descrochers, Jean, Prefontaine, Jacques. (2008). Liquidity Risk Financial Disclosure: The Case OF Large European Financial Groups. International Buisness and Ecanomics Rescarch Journal, 7(7), 47–56.
29. Al-Dghaem, Abdelazziz, Alamin, Maher. (2006). The Creditor Analysis and its Role in Guiding the Operations of Bank Loaning in The Syrian Industrial Bank. Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research ,28 (3), 190–205.
30. Dobler, Michael. (2005). How Informative is Risk Reporting–A Review of Disclosure Models. Munich Business Research. 42 (2).

31. Dobler, M. (2008). Incentives for Risk Reporting – A Discretionary Disclosure and Cheap Talk Approach. *The International Journal of Accountancy*, 42 (2), 184 –206.
32. Hassan, Mostafa. (2009). UAE Corporations –Specific Characteristics and level of Risk Disclosure. *Managerial Auditing Journal*, 24(7), 668–687.
33. Hausin, Mohammad. (2008). The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies: The Case of India. *European Journal of Scientific Research*, 23(4) ,659–680.
34. Linsley, Philip, Shrives, Philip J.(2006). Risk Reporting: A Study of Risk Disclosures in the Annual Reports of UK Companies. *The British Accounting Review*, 38(3), 387–404.
35. Lopes, Patricia, Rodrigues, Lucia. (2007). Accounting For Financial Instruments: An Analysis of The Determinants of Disclosure in The Portuguese Stock Exchange. *The International Journal of Accounting*, 24(1) , 25–56.
36. Margaret ,Woods, Dowd, Kevin, Humphrey ,Christopher. (2008). Market Risk Reporting by The World’s Top Banks: Evidence on The Diversity of Reporting Practice and The Implication for International Accounting Harmonization. *Spanish Accounting Review*,11 (2), 9–42.
37. Master, Akeel, Khatri, Jamil. (February 2010). IFRS9:Financial Instruments The New Avatar. *Bombay Chartered Accountant Journal*, 583–588.
38. Probohudouo, Agung; Tower, Greg; and Rusmin, Rusmin. (2013). Diversity in Risk Communication. *Australian Accounting Business and Finance Journal*, 7(1), 43–58.
39. Raghavan, R.S. (2003). Risk Management in Banks. *Institute of Chartered Accountant* , 7(3), 841–851.

40. Ramrzani, Ali Akbar. (2013). The Relationship between Disclosure of Market Risk and Accounting Measures of Risk: Evidence from The Tehran Stock Exchange. World of Sciences Journal, 4, 118–128.
41. Rogier, Deumes. (2008). Corporate Risk Reporting: A Content Analysis of Narrative Risk disclosures in Propectuses. Journal of Business Communication, 45(2) , 123–157.
42. Skoda, Miroslav, Bilka, Peter. (2012). Fair Value Advantage and Disadvantage. Studia Universitait Economic Series ,22(2).
43. Taylor, Grantley, Tower, Greg. (2008). Corporate Governance Determinants on Australian Resource Companies Financial Instrument Disclosure Practices. Asian Review of Accounting, 16(1), 56–73.

Publications

44. Bank for International Settlements. (2006). Studies on Credit Risk Consntration. BCBS 2006 a, Swithrland.
45. Basil Committee on Banking Supervision. (2006 June). International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards.
46. Basil Committee on Banking Supervision. (2010 December). A global Regulatory Framework for more Resilient Banks and Banking System.
47. Deloitte. (2009). IFRS9 Financial Instrument., London: Deloitte Publications.
48. Ernst&Young. (2007). IFRS7 Financial Instruments: Disclosures. London: Ernst&Young Publication.
49. Ernst&Young. (2008). Observations on The Implemenation of IFRS7 in Corporate Etities., London: Ernst&Young Publication.
50. Ernst&Young. (2010). Implementing Phase 1 Of IFRS 9. London: Ernst&Young Publication.

51. Grant Thornton. (2009). Financial Instruments on Display. London: Grant Thornton Publication.
52. KPMG. (2009). First Impressions : IFRS9 Financial Instruments. London: KPMG Publication.
53. KPMG. (2010). First Impressions: Additions to IFRS9 Financial Instruments. London: KPMG Publications.
54. KPMG. (2010). First Impressions: Additions to IFRS9 Financial Instruments. London: KPMG Publications.
55. Pounder, Bruce. (2009). Strategic Finance – Strategic Risk Assessment. USA: Institute of Management Accountants Publication.
56. PWC. (2008). Accounting for Change: Transparency in The Midst Of Turmoil. London: Price water house coopers Publication.
57. Wallace ,Pauline. (2008). IAS39–Derecognition of Financial assets in Practice., London: Price water house coopers Publication.

Issues

58. Financial Accounting Standard Board FASB. (29 January 2001). Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosure. Report of Enhancing Voluntary Disclosure, Norwalk, C.T.
59. International Valuation Standards Committee.(2003). International Valuation Standard 3: Valuation Reporting. London.
60. International Accounting Standards Board (IASB).(2005).Financial Instruments: Disclosures. IFRS 7, London.
61. International Accounting Standards Board (IASB).(2008).Financial Instruments :Presentation. IAS 32, London.
62. International Accounting Standards Board (IASB). (2008). Financial Instruments: Recognition and Measurement. IAS39,London.

63. International Accounting Standards Board (IASB). (2009). Financial Instruments : Classification and Measurement. IFRS9, London.
64. International Accounting Standards Board (IASB). (2013). Financial Instruments. IFRS9, London.
65. International Accounting Standards Board (IASB). (2013). Fair Value Measurement. IFRS13. London.
66. International Accounting Standards Board (IASB). (2014). IFRS9 :Financial Instruments. London.

Conferences

67. Atti ,Vittorio, Papa,Maroc, Cucaro, Olga. (2010, 13th–15th September). Perspectives in risk mnagement: Accounting, Governanace and Internal control. Research for the 4th European Risk Conference, Nottingham ,United Kingdom.
68. United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD. (1999). Foreign Direct Investement and The Challenge of Developments. World Investement Report, New York.

Internet

69. Basil Committee on Banking Supervision. (2000 April). Report to G7 Finance and Ministers and Central Bank Governors on IASs, p 3–35,Retrived at <http://www.bis.org/>.
70. CPA Publications. (2010). Guide to Managing Liquidity Risk. Reteived at <http://cpaaustralia.com>.

71. Pokutta, Sebastian, Schmaltz, Christian. (2011 22August).
Optimal Bank Planning Under Basel III Regulations. Reteived at
<http://ssrn.com/abstract=19104800>.

Abstract

This research aimed generally to know the extent of Syrian private banks' compliance to disclosure of the risks of financial instruments requirements in accordance with international financial reporting standards and domestic legislation represented by Financial Reporting Standard 7 (Financial Instruments: Disclosures) and the guidelines of the Syrian central bank ,it also aimed to find out the level of the details of the provided disclosures and their evolution through the years of the study , as well to know the effect of the Syrian central bank guidelines on the compatibility between disclosure in the Syrian private banks and the requirements of the international financial reporting standards.

To achieve the objectives of the research, a content analysis techniques had been conducted, where two disclosure indexes were designed ,the first included the requirements of the disclosure of the risks of financial instruments according to the Financial Reporting Standard 7,while the second included the related guidelines of Syrian central bank, then a comparison between the Syrian Central Bank guidelines and the requirements of the standard has been conducted, in addition to an analysis to the provided disclosures in terms of the level of details and the evolution over the studied years .

The research concluded a good commitment of Syrian private banks in implementing the requirements of the disclosure of the risks of financial instruments in accordance with Financial Reporting Standard 7 with an overall average of (65%) for all banks, while the analysis has showed a high commitment percentage with an average of (86%) for all studied banks regarding the commitment of the sampled banks to the guidelines of the Syrian Central Bank .

The research also found that most of the sample banks' disclosures were at minimal level without detailing, with an exception for a very specific number of items, and that these disclosures have developed quantitatively and qualitatively over time , and that the guidelines of the Syrian central bank have a substantial effect on the compatibility between the sampled banks' disclosures and the requirements of the standard.

الملاحق

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية للفرضية الأولى

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠٠٩ - الملحق رقم ١ -

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الفائدة: يبين الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها في المؤشر والبالغ عددها 10 بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٧	٧	٧	٧	٥	٤	٧	٥	٧	٥	٥	

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الصرف: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها وفق المؤشر والبالغ عددها ١٠ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٦	٦	٦	٦	٤	٥	٦	٤	٦	٤	٤	

إفصاحات إدارة مخاطر السيولة: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها والبالغ عددها ٩ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٦	٦	٦	٦	٥	١	٥	٥	٦	٥	٤	

إفصاحات إدارة مخاطر الائتمان: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنه والبالغ عددها ١٨ بنداً:

المصرف	بيمو السعودي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	١٢	١٢	١٣	١٢	٨	٩	١٢	٩	٦	١٠	١١	

يوضح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكل مصرف من مصارف العينة (تم تقريب الأعشار لأقرب عدد كامل):

المصرف	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن السيولة	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	الترتيب
بيمو	%٦٦	%٧٠	%٦٠	%٦٧	%٦٧	٣
سورية والمهجر	%٦٦	%٧٠	%٦٠	%٦٧	%٦٧	٣
سورية والخليج	%٦٨	%٧٠	%٦٠	%٦٧	%٧٢	٢
عودة	%٦٦	%٧٠	%٦٠	%٦٧	%٦٧	٣
فرنسبنك	%٤٧	%٥٠	%٤٠	%٥٦	%٤٤	٦
العربي	%٤٠	%٤٠	%٥٠	%١١	%٥٠	٧
بيبيلوس	%٦٣	%٧٠	%٦٠	%٦٧	%٦١	٢
الشرق	%٥١	%٥٠	%٤٠	%٥٥	%٥٦	٤
الدولي للتجارة والتمويل	%٥١	%٥٠	%٤٠	%٤٤	%٦١	٤

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١٠

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الفائدة: يبين الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها في المؤشر والبالغ عددها 10 بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٥	٦	٧	٦	٥	٥	٦	٥	٧	٥	٥	

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الصرف: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها وفق المؤشر والبالغ عددها ١٠ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٤	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٤	٦	٦	٦	

إفصاحات إدارة مخاطر السيولة: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها والبالغ عددها ٩ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٦	٦	٦	٦	٥	٣	٦	٦	٦	٥	٦	

إفصاحات إدارة مخاطر الائتمان: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنه والبالغ عددها ١٨ بنوداً:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	١١	١٢	١٣	١١	١٠	١٢	١٢	١٠	٩	١٠	١٣	

يوضّح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكلّ مصرف من مصارف العينة (تمّ تقريب الأعداد لأقرب عدد كامل):

المصرف	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	الترتيب
بيمو	%٥٥	%٥٠	%٤٠	%٦٧	%٦١	٤
سورية والمهجر	%٦٤	%٦٠	%٦٠	%٦٧	%٦٧	٢
سورية والخليج	%٦٨	%٧٠	%٦٠	%٦٧	%٧٢	١
عودة	%٦٤	%٦٠	%٦٠	%٦٧	%٦٧	٢
فرنسبنك	%٥٥	%٥٠	%٦٠	%٥٦	%٥٦	٤
العربي	%٥٥	%٥٠	%٦٠	%٣٣	%٦٧	٤
بيبيلوس	%٦٤	%٦٠	%٦٠	%٦٧	%٦٧	٢
قطر الوطني	%٦٠	%٧٠	%٦٠	%٦٧	%٥٠	٣
الشرق	%٥٥	%٥٠	%٦٠	%٥٦	%٥٦	٤
الدولي للتجارة والتمويل	%٦٤	%٥٠	%٦٠	%٦٧	%٧٢	٢

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١١

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الفائدة: يبين الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها في المؤشر والبالغ عددها 10 بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٥	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الصرف: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها وفق المؤشر والبالغ عددها ١٠ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٦	٦	٦	٦	٧	٦	٦	٧	٦	٧	٦	

إفصاحات إدارة مخاطر السيولة: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها والبالغ عددها ٩ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٦	٤	٦	٦	٥	٤	٦	٥	٥	٦	٦	

إفصاحات إدارة مخاطر الائتمان: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنه والبالغ عددها ١٨ بنوداً:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	١٣	١٠	١٣	١٣	١٣	١٣	١٤	١١	١١	١٣	١٣	

يوضّح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكلّ مصرف من مصارف العينة (تمّ تقريب الأعشار لأقرب عدد كامل):

المصرف	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	الترتيب
بيمو	%٦٤	%٥٠	%٦٠	%٦٧	%٧٢	٣
سورية والمهجر	%٥٥	%٦٠	%٦٠	%٤٤	%٥٦	٦
سورية والخليج	%٦٦	%٦٠	%٦٠	%٦٧	%٧٢	٢
عودة	%٦٦	%٦٠	%٦٠	%٦٧	%٧٢	٢
فرنسبنك	%٦٦	%٦٠	%٧٠	%٥٦	%٧٢	٢
العربي	%٦٠	%٦٠	%٦٠	%٤٤	%٦٧	٥
بيبلوس	%٦٨	%٦٠	%٦٠	%٦٧	%٧٨	١
الأردن	%٦٢	%٦٠	%٧٠	%٥٦	%٦١	٤
قطر الوطني	%٦٠	%٦٠	%٦٠	%٥٦	%٦١	٥
الشرق	%٦٨	%٦٠	%٧٠	%٦٧	%٧٢	١
الدولي	%٦٦	%٦٠	%٦٠	%٦٧	%٧٢	٢

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١٢

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الفائدة: يبين الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها في المؤشر والبالغ عددها 10 بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٥	٦	٦	٦	٦	٦	٧	٦	٧	٦	٦	

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الصرف: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها وفق المؤشر والبالغ عددها ١٠ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٧	٧	٧	٧	٧	٨	٨	٨	٧	٧	٧	

إفصاحات إدارة مخاطر السيولة: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها والبالغ عددها ٩ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٦	٦	٧	٦	٥	٥	٦	٦	٦	٦	٦	

إفصاحات إدارة مخاطر الائتمان: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنه والبالغ عددها ١٨ بنوداً:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	١٥	١٣	١٢	١٣	١٢	١٣	١٤	١٣	١٢	١٣	١٣	

يوضّح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكلّ مصرف من مصارف العينة (تمّ تقريب الأعداد لأقرب عدد كامل):

الترتيب	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	المصرف
٢	%٨٣	%٦٧	%٧٠	%٥٠	%٧٠	بيمو
٣	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٦٠	%٦٨	سورية والمهجر
٣	%٦٧	%٧٨	%٧٠	%٦٠	%٦٨	سورية والخليج
٣	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٦٠	%٦٨	عودة
٤	%٦٧	%٥٦	%٧٠	%٦٠	%٦٤	فرنسبنك
٣	%٧٢	%٥٦	%٨٠	%٦٠	%٦٨	العربي
١	%٧٨	%٦٧	%٨٠	%٧٠	%٧٤	بيبيلوس
٢	%٧٢	%٦٧	%٨٠	%٦٠	%٧٠	الأردن
٣	%٦٧	%٦٧	%٧٠	%٧٠	%٦٨	قطر الوطني
٣	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٦٠	%٦٨	الشرق
٣	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٦٠	%٦٨	الدولي للتجارة والتمويل

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١٣

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الفائدة: يبين الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها في المؤشر والبالغ عددها 10 بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٥	٦	٦	٦	٦	٦	٧	٦	٧	٦	٥	

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الصرف: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها وفق المؤشر والبالغ عددها ١٠ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٧	٧	٧	٧	٨	٨	٨	٨	٧	٧	٧	

إفصاحات إدارة مخاطر السيولة: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها والبالغ عددها ٩ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٦	٦	٧	٦	٥	٥	٦	٦	٦	٧	٦	

إفصاحات إدارة مخاطر الائتمان: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنه والبالغ عددها ١٨ بنوداً:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	١٥	١٣	١٣	١٣	١٥	١٣	١٤	١٣	١٢	١٢	١٣	

يوضّح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكلّ مصرف من مصارف العينة (تمّ تقريب الأعداد لأقرب عدد كامل):

الترتيب	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	المصرف
٣	%٨٣	%٦٧	%٧٠	%٥٠	%٧٠	بيمو السعودي الفرنسي
٤	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٦٠	%٦٨	سورية والمهجر
٣	%٧٢	%٧٨	%٧٠	%٦٠	%٧٠	سورية والخليج
٤	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٦٠	%٦٨	عودة
٢	%٨٣	%٥٦	%٨٠	%٦٠	%٧٢	فرنسبنك
٤	%٧٢	%٥٦	%٨٠	%٦٠	%٦٨	العربي
١	%٧٨	%٦٧	%٨٠	%٧٠	%٧٤	بيبلوس
٣	%٧٢	%٦٧	%٨٠	%٦٠	%٧٠	الأردن
٤	%٦٧	%٦٧	%٧٠	%٧٠	%٦٨	قطر الوطني
٤	%٦٧	%٧٨	%٧٠	%٦٠	%٦٨	الشرق
٤	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٥٠	%٦٨	الدولي للتجارة والتمويل

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١٤

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الفائدة: يبين الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها في المؤشر والبالغ عددها 10 بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٥	٦	٦	٦	٦	٦	٧	٦	٧	٦	٥	

إفصاحات إدارة مخاطر سعر الصرف: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها وفق المؤشر والبالغ عددها ١٠ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٧	٧	٧	٧	٨	٨	٨	٨	٧	٧	٧	

إفصاحات إدارة مخاطر السيولة: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها والبالغ عددها ٩ بنود:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	٦	٦	٧	٦	٥	٥	٦	٦	٦	٧	٦	

إفصاحات إدارة مخاطر الائتمان: يوضح الجدول التالي عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل كل مصرف بالنسبة لإجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنه والبالغ عددها ١٨ بنوداً:

المصرف	بيمو السعودي الفرنسي	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الأردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي والتمويل	للتجارة
العدد	١٥	١٣	١٣	١٣	١٥	١٣	١٤	١٣	١٢	١٢	١٣	

يوضّح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكلّ مصرف من مصارف العينة (تمّ تقريب الأعداد لأقرب عدد كامل):

الترتيب	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	المصرف
٣	%٨٣	%٦٧	%٧٠	%٥٠	%٧٠	بيمو السعودي الفرنسي
٤	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٦٠	%٦٨	سورية والمهجر
٣	%٧٢	%٧٨	%٧٠	%٦٠	%٧٠	سورية والخليج
٤	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٦٠	%٦٨	عودة
٢	%٨٣	%٥٦	%٨٠	%٦٠	%٧٢	فرنسبنك
٤	%٧٢	%٥٦	%٨٠	%٦٠	%٦٨	العربي
١	%٧٨	%٦٧	%٨٠	%٧٠	%٧٤	بيبلوس
٣	%٧٢	%٦٧	%٨٠	%٦٠	%٧٠	الأردن
٤	%٦٧	%٦٧	%٧٠	%٧٠	%٦٨	قطر الوطني
٤	%٦٧	%٧٨	%٧٠	%٦٠	%٦٨	الشرق
٤	%٧٢	%٦٧	%٧٠	%٥٠	%٦٨	الدولي للتجارة والتمويل

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية للفرضية الثالثة

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠٠٩ - الملحق رقم ٢ -

يوضح الجدول التالي عدد البنود المفصّل عنها من قبل كل مصرف:

المصرف	بنود الإفصاح عن سعر الفائدة	بنود الإفصاح عن سعر الصرف	بنود الإفصاح عن مخاطر السيولة	بنود الإفصاح عن مخاطر الائتمان
بيمو السعودي الفرنسي	٨	٦	٥	١٤
سورية والمهجر	٨	٦	٥	١٤
سورية والخليج	٨	٦	٥	١٤
عودة	٨	٦	٥	١٤
فرنسبنك	٦	٤	٥	٨
العربي	٥	٥	١	٨
بيلوس	٨	٦	٥	١٢
الأردن	٦	٤	٥	٩
قطر الوطني	٨	٦	٥	٧
الشرق	٦	٤	٥	١٠
الدولي والتمويل	٨	٤	٤	١١

يوضح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكل مصرف من مصارف العينة:

الترتيب	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	المصرف
٦	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%١٠٠	%٩٤	بيمو السعودي الفرنسي
٦	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%١٠٠	%٩٤	سورية والمهجر
٦	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%١٠٠	%٩٤	سورية والخليج
٦	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%١٠٠	%٩٤	عودة
٦	%٥٧	%١٠٠	%٥٠	%٧٥	%٦٦	فرنسبنك
٧	%٥٧	%٢٠	%٦٣	%٦٣	%٥٤	العربي
٢	%٨٦	%١٠٠	%٧٥	%١٠٠	%٨٩	بيبلوس
٥	%٦٤	%١٠٠	%٥٠	%٧٥	%٦٩	الأردن
٣	%٥٠	%١٠٠	%٧٥	%١٠٠	%٧٤	قطر الوطني
٤	%٧١	%١٠٠	%٥٠	%٧٥	%٧١	الشرق
٤	%٧٩	%٨٠	%٥٠	%٧٥	%٧١	الدولي للتجارة والتمويل

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١٠

يوضح الجدول التالي عدد البنود المفصح عنها من قبل كل مصرف:

المصرف	بنود الإفصاح عن سعر الفائدة	بنود الإفصاح عن سعر الصرف	بنود الإفصاح عن مخاطر السيولة	بنود الإفصاح عن مخاطر الائتمان
بيمو السعودي الفرنسي	٦	٤	٥	١٣
سورية والمهجر	٧	٦	٥	١٤
سورية والخليج	٨	٦	٥	١٤
عودة	٧	٦	٥	١٤
فرنسبنك	٦	٦	٥	١٠
العربي	٦	٦	٣	١٢
بيبيلوس	٧	٦	٥	١٢
الأردن	٦	٤	٥	١١
قطر الوطني	٨	٦	٥	١١
الشرق	٦	٦	٥	١٠
الدولي للتجارة والتمويل	٦	٦	٥	١٤

يوضح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكل مصرف من مصارف العينة:

المرتبة	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن الفائدة	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	المصرف
٥	%٩٢	%١٠٠	%٥٠	%٧٥	%٨٠	بيمو السعودي الفرنسي
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	سورية والمهجر
١	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%١٠٠	%٩٤	سورية والخليج
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	عودة
٦	%٧١	%١٠٠	%٧٥	%٧٥	%٧٧	فرنسبنك
٦	%٨٦	%٦٠	%٧٥	%٧٥	%٧٧	العربي
٤	%٨٦	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٨٦	بيبيلوس
٧	%٧٩	%١٠٠	%٥٠	%٧٥	%٧٤	الأردن
٤	%٧٩	%١٠٠	%٧٥	%١٠٠	%٨٦	قطر الوطني
٦	%٧١	%١٠٠	%٧٥	%٧٥	%٧٧	الشرق
٣	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٧٥	%٨٩	الدولي للتجارة والتمويل

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١١

يوضح الجدول التالي عدد البنود المفصح عنها من قبل كل مصرف

بنود الإفصاح عن مخاطر الائتمان	بنود الإفصاح عن مخاطر السيولة	بنود الإفصاح عن سعر الصرف	بنود الإفصاح عن سعر الفائدة	المصرف
١٤	٥	٦	٦	بيمو السعودي الفرنسي
١٢	٤	٦	٧	سورية والمهجر
١٤	٥	٦	٧	سورية والخليج
١٤	٥	٦	٧	عودة
١٤	٥	٦	٦	فرنسبنك
١٣	٤	٥	٦	العربي
١٤	٥	٦	٧	بيبيلوس
١٣	٥	٦	٦	الأردن
١١	٤	٦	٧	قطر الوطني
١٣	٥	٦	٦	الشرق
١٤	٥	٦	٧	الدولي للتجارة والتمويل

يوضح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكل مصرف من مصارف العينة:

المصرف	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن السيولة	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	الترتيب
بيمو السعودي الفرنسي	%٨٩	%٧٥	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	٢
سورية والمهجر	%٨٣	%٨٨	%٧٥	%٨٠	%٨٦	٤
سورية والخليج	%٩١	%٨٨	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	١
عودة	%٩١	%٨٨	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	١
فرنسبنك	%٨٩	%٧٥	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	٢
العربي	%٨٠	%٧٥	%٦٣	%٨٠	%٩٣	٥
بيبيلوس	%٩١	%٨٨	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	١
الأردن	%٨٦	%٧٥	%٧٥	%١٠٠	%٩٣	٣
قطر الوطني	%٨٣	%٨٨	%٧٥	%٨٠	%٧٩	٤
الشرق	%٨٦	%٧٥	%٧٥	%١٠٠	%٩٣	٣
الدولي للتجارة والتمويل	%٩١	%٨٨	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	١

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١٢

يوضح الجدول التالي عدد البنود المفصح عنها من قبل كل مصرف

بنود الإفصاح عن مخاطر الائتمان	بنود الإفصاح عن مخاطر السيولة	بنود الإفصاح عن سعر الصرف	بنود الإفصاح عن سعر الفائدة	المصرف
١٤	٥	٦	٦	بيمو السعودي الفرنسي
١٤	٥	٦	٧	سورية والمهجر
١٤	٥	٦	٧	سورية والخليج
١٤	٥	٦	٧	عودة
١٤	٥	٦	٦	فرنسبنك
١٣	٥	٦	٦	العربي
١٤	٥	٦	٧	بيلوس
١٤	٥	٦	٦	الأردن
١٤	٥	٦	٧	قطر الوطني
١٤	٥	٦	٦	الشرق
١٤	٥	٦	٦	الدولي للتجارة والتمويل

يوضح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكل مصرف من مصارف العينة:

الترتيب	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	المصرف
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٧٥	%٨٩	بيمو السعودي الفرنسي
١	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	سورية والمهجر
١	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	سورية والخليج
١	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	عودة
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٧٥	%٨٩	فرنسبنك
٣	%٩٣	%١٠٠	%٧٥	%٧٥	%٨٦	العربي
١	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	بيبيلوس
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٧٥	%٨٩	الأردن
١	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	قطر الوطني
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٧٥	%٨٩	الشرق
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٧٥	%٨٩	الدولي للتجارة والتمويل

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١٣

يوضح الجدول التالي عدد البنود المفصح عنها من قبل كل مصرف

بنود الإفصاح عن مخاطر الائتمان	بنود الإفصاح عن مخاطر السيولة	بنود الإفصاح عن سعر الصرف	بنود الإفصاح عن سعر الفائدة	المصرف
١٤	٥	٦	٧	بيمو السعودي الفرنسي
١٤	٥	٦	٧	سورية والمهجر
١٤	٥	٦	٧	سورية والخليج
١٤	٥	٦	٧	عودة
١٣	٥	٦	٦	فرنسبنك
١٣	٥	٦	٦	العربي
١٤	٥	٦	٧	بيبيلوس
١٣	٥	٦	٦	الأردن
١٤	٥	٦	٨	قطر الوطني
١٤	٥	٦	٦	الشرق
١٤	٥	٦	٦	الدولي للتجارة والتمويل

يوضح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكل مصرف من مصارف العينة:

المصرف	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	الترتيب
بيمو السعودي الفرنسي	%٩١	%٨٨	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	٢
سورية والمهجر	%٩١	%٨٨	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	٢
سورية والخليج	%٩١	%٨٨	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	٢
عودة	%٩١	%٨٨	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	٢
فرنسبنك	%٨٦	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	%٩٣	٣
العربي	%٨٦	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	%٩٣	٣
بيبيلوس	%٩١	%٨٨	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	٢
الأردن	%٨٦	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	%٩٣	٣
قطر الوطني	%٩٤	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١
الشرق	%٨٦	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٣
الدولي للتجارة والتمويل	%٨٦	%٧٥	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٣

نتائج تحليل إفصاحات إدارة المخاطر ضمن التقارير السنوية لعام ٢٠١٤

عدد البنود المفصّل عنها من قبل كل مصرف

المصرف	بنود الإفصاح عن سعر الفائدة	بنود الإفصاح عن سعر الصرف	بنود الإفصاح عن مخاطر السيولة	بنود الإفصاح عن مخاطر الائتمان
بيمو السعودي الفرنسي	٧	٦	٥	١٤
سورية والمهجر	٧	٦	٥	١٤
سورية والخليج	٧	٦	٥	١٤
عودة	٧	٦	٥	١٤
فرنسبنك	٦	٦	٥	١٣
العربي	٦	٦	٥	١٣
بيبلوس	٧	٦	٥	١٤
الأردن	٦	٦	٥	١٣
قطر الوطني	٨	٦	٥	١٤
الشرق	٦	٦	٥	١٤
الدولي للتجارة والتمويل	٦	٦	٥	١٤

يوضح الجدول التالي قيمة المؤشر المحتسب لكل مصرف من مصارف العينة:

الترتيب	مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان	مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة	مستوى الإفصاح عن سعر الصرف	مستوى الإفصاح عن سعر الفائدة	مستوى الإفصاح عن المخاطر كافة	المصرف
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	بيمو السعودي الفرنسي
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	سورية والمهجر
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	سورية والخليج
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	عودة
٣	%٩٣	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٦	فرنسبنك
٣	%٩٣	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٦	العربي
٢	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٨	%٩١	بيبيلوس
٣	%٩٣	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٦	الأردن
١	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%٩٤	قطر الوطني
٣	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٦	الشرق
٣	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%٧٥	%٨٦	الدولي للتجارة والتمويل

مدى توافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع حول الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية- الملحق رقم ٣ -

تعليمات المصرف المركزي	متطلبات معيار الإفصاح وفق التقرير المالي الدولي السابع IFRS7
٢	التعرض لمخاطر سعر الفائدة
٢	كيفية نشوء مخاطر سعر الفائدة
٢	أهداف إدارة مخاطر سعر الفائدة
٢	سياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة
٢	الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر الفائدة
٠	ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها لمخاطر سعر الفائدة في نهاية فترة إعداد التقارير
٠	حالات تركيزات مخاطر سعر الفائدة
٢	تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة
٢	الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة
٢	الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة

نسبة الالتزام = ٢٠/١٦ = ٨٠%

إفصاحات مخاطر سعر الصرف

تعليمات المصرف المركزي	متطلبات معيار الإفصاح وفق التقرير المالي الدولي السابع IFRS7
٢	التعرض لمخاطر سعر الصرف
٢	كيفية نشوء مخاطر سعر الصرف
٢	أهداف إدارة سعر الصرف
٢	سياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الصرف
٢	الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر الصرف
٠	ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها لمخاطر سعر الصرف في نهاية فترة إعداد التقارير

٢	حالات تركيزات مخاطر سعر الصرف
٢	تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف
٢	الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف
٢	الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف

نسبة الالتزام = $20/18 = 90\%$

إفصاحات مخاطر السيولة

تعليمات المصرف المركزي	متطلبات معيار الإفصاح وفق التقرير المالي الدولي السابع IFRS7
٢	التعرض لمخاطر السيولة
٢	كيفية نشوء مخاطر السيولة
٢	أهداف إدارة مخاطر السيولة
٢	سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة
٢	الطرق المستخدمة لقياس مخاطر السيولة
٠	ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها لمخاطر السيولة في نهاية فترة إعداد التقارير
٠	حالات تركيزات مخاطر السيولة
٢	تحليل الاستحقاق المتعلق بالالتزامات المالية يبين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية
٠	وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة للبند السابق

نسبة الالتزام = $18/12 = 67\%$

إفصاحات مخاطر الائتمان

تعليمات المصرف المركزي	متطلبات معيار الإفصاح وفق التقرير المالي الدولي السابع IFRS7
٢	التعرض لمخاطر الائتمان
٢	كيفية نشوء مخاطر الائتمان

٢	أهداف إدارة مخاطر الائتمان
٢	سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان
٢	الطرق المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان
٠	ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها لمخاطر الائتمان في نهاية فترة إعداد التقارير
٢	حالات تركيزات مخاطر الائتمان
٢	المبلغ الذي يمثل أقصى درجة تعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ إعداد التقارير بدون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمان محتفظ بها
٢	وصف للممتلكات المحتفظ بها كضمان
٢	نوعية الائتمان للأصول المالية التي لم تنتقضي فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها
٢	وصف لنظام التصنيف الائتماني المستخدم
١	المبلغ المسجل للأصول المالية التي ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها
٢	المبلغ المسجل للأصول المالية التي أعيد التفاوض بشأنها
١	تحليل لعمر الأصول المالية التي انقضت استحقاقها في نهاية فترة إعداد التقارير ولكن لم تنخفض قيمتها
٠	تحليل الأصول المالية التي حددت فردياً أنها انخفضت قيمتها كما في فترة تقديم التقرير المبلغ المسجل
٠	تحليل الأصول المالية التي حددت مبلغ خسارة انخفاض القيمة
٠	العوامل المأخوذة بعين الاعتبار عند تحديد الأصول المالية التي انخفضت قيمتها
٢	الإفصاح عن تقديم القيمة العادلة للممتلكات التي تحتفظ بها المنشأة كضمان

نسبة الالتزام ٧٢%.

أدوات البحث

مؤشر الإفصاح وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع

مخاطر سعر الفائدة													
رقم البند	البند الواجب الإفصاح عنه	المصدر	اجمالي النقاط الممكن تحصيلها	بيمو والمهجر	سورية والخليج	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الاردن	قطر الوطني	الشرق الدولي والتنويل
١	الإفصاح عن التعرض لمخاطر سعر الفائدة	IFRS7.33a											
٢	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر سعر الفائدة	IFRS7.33a											
٣	الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر سعر الفائدة	IFRS7.33b											
٤	الإفصاح عن سياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة	IFRS7.33b											
٥	الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر الفائدة	IFRS7.33b											
٦	الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية	IFRS7.34a											
٧	الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة	IFRS7.40a											
٨	الإفصاح عن الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة	IFRS7.40b											
٩	الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة	IFRS7.40b											
١٠	الإفصاح عن تركيزات مخاطر سعر الفائدة	IFRS7.34c											
مخاطر سعر الصرف													
رقم البند	البند الواجب الإفصاح عنه	المصدر	اجمالي النقاط الممكن تحصيلها	بيمو والمهجر	سورية والخليج	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الاردن	قطر الوطني	الشرق الدولي والتنويل
١	الإفصاح عن التعرض لمخاطر سعر الصرف	IFRS7.33a											
٢	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر سعر الصرف	IFRS7.33a											
٣	الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر سعر الصرف	IFRS7.33b											
٤	الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر سعر الصرف	IFRS7.33b											
٥	الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر الصرف	IFRS7.33b											

													IFRS7.34a	الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية	٦
													IFRS7.40a	الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف	٧
													IFRS7.40b	الإفصاح عن الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف	٨
													IFRS7.40b	الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف	٩
													IFRS7.34c	الإفصاح عن تركيزات مخاطر سعر الصرف	١٠
مخاطر السيولة															
الدولي للتجارة والتمويل	الشرق	قطر الوطني	الأردن	بيلوس	العربي	فرنسبنك	عودة	سورية والخليج	سورية والمهجر	بيمو	اجمالي النقاط الممكن تحصيلها	المصدر	البند الواجب الإفصاح عنه		
												IFRS7.33a	الإفصاح عن التعرض لمخاطر السيولة	١	
												IFRS7.33a	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر السيولة	٢	
												IFRS7.33b	الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر السيولة	٣	
												IFRS7.33b	الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر السيولة	٤	
												IFRS7.33b	الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس مخاطر السيولة	٥	
												IFRS7.34a	الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية	٦	
												IFRS7.39a	الإفصاح عن تحليل الاستحقاق التعاقدى للالتزامات المالية	٧	
												IFRS7.IG	وصف لإدارة مخاطر السيولة	٨	
												IFRS7.34c	الإفصاح عن تركيزات مخاطر السيولة	٩	

مخاطر الائتمان														
الدولي للتجارة والتمويل	الشرق	قطر الوطني	الاردن	بيلوس	العربي	فرنسبنك	عودة	سورية والخليج	سورية والمهجر	بيمو	اجمالي النقاط الممكن تحصيلها	المصدر	البند الواجب الإفصاح عنه	
												IFRS7.33a	الإفصاح عن التعرض لمخاطر الائتمان	١
												IFRS7.33a	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر الائتمان	٢
												IFRS7.33b	الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر الائتمان	٣
												IFRS7.33b	الإفصاح عن سياسات و إجراءات إدارة مخاطر الائتمان	٤
												IFRS7.33b	الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان	٥
												IFRS7.34a	الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية	٦
												IFRS7.34c	الإفصاح عن تركيزات مخاطر الائتمان	٧
												IFRS7.36a	الإفصاح عن المبلغ الذي يمثل الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية خلال الفترة دون الأخذ بعين الاعتبار لأي ضمان محتفظ به.	٨
												IFRS7. 36b	وصف الممتلكات المحتفظ بها كضمان	٩
												IFRS7. 36c IFRS7.IG23	الإفصاح عن نوعية الائتمان للأصول المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها.	١٠
												IFRS7. 36c IFRS7.IG24 IFRS7.IG25	وصف لنظام التصنيف الائتماني المستخدم	١١
												IFRS7.36d	الإفصاح عن المبلغ المسجل للأصول المالية التي ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها	١٢

												IFRS7.36d	الإفصاح عن المبلغ المسجل للأصول المالية التي أعيد التفاوض بشأنها	١٣
												IFRS7.37a	الإفصاح عن تحليل لعمر الأصول المالية التي انقضت استحقاقها في نهاية فترة إعداد التقارير	١٤
												IFRS7.37b IFRS7.IG29	الأصول المالية التي حددت فرديا أنها انخفضت قيمتها في فترة إعداد التقارير: الإفصاح عن العوامل التي أخذتها المنشأة بعين الاعتبار	١٥
												IFRS7.37b IFRS7.IG29	الإفصاح عن المبلغ المسجل للأصول المالية التي حددت فرديا أنها انخفضت قيمتها في فترة إعداد التقارير	١٦
												IFRS7.37b IFRS7.IG29	الإفصاح عن مبلغ خسارة انخفاض القيمة لهذه الأصول المالية	١٧
												IFRS7.37c	وصف للممتلكات التي تحتفظ بها المنشأة كضمان بالنسبة للمبالغ السابقة أو الإفصاح عن تقدير للقيمة العادلة لها إذا لم يكن ذلك عمليا	١٨

رقم البند	البند الواجب الإفصاح عنه	بيمو	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الاردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي للتجارة والتمويل
١	الإفصاح عن التعرض لمخاطر سعر الفائدة											
٢	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر سعر الفائدة											
٣	الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر سعر الفائدة											
٤	الإفصاح عن سياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة											
5	الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة											
6	الإفصاح عن الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة											
7	الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة											
8	الإفصاح عن فجوة إعادة تسعير الفائدة											

مخاطر سعر الصرف

رقم البند	البند الواجب الإفصاح عنه	بيمو	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبيلوس	الاردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي للتجارة والتمويل
١	الإفصاح عن التعرض لمخاطر سعر الصرف											
٢	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر سعر الصرف											
٣	الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر سعر الصرف											
٤	الإفصاح عن سياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الصرف											

											الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف	5
											الإفصاح عن الأساليب المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف	6
											الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف	7
											الإفصاح عن تركيزات مخاطر سعر الصرف	8

مخاطر السيولة

رقم البند	البند الواجب الإفصاح عنه	بيمو	سورية والمهجر	سورية والخليج	عودة	فرنسبنك	العربي	بيبلوس	الاردن	قطر الوطني	الشرق	الدولي للتجارة والتمويل
١	الإفصاح عن التعرض لمخاطر السيولة											
٢	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر السيولة											
٣	الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر السيولة											
٤	الإفصاح عن سياسات و إجراءات إدارة مخاطر السيولة											
5	الإفصاح عن تحليل الاستحقاق التعاقدية للالتزامات المالية											

مخاطر الائتمان

الدولي للتجارة والتحويل	الشرق	قطر الوطني	الأردن	بيلوس	العربي	فرنسبنك	عودة	سورية والخليج	سورية والمهجر	بيمو	البند الواجب الإفصاح عنه	رقم البند
											الإفصاح عن التعرض لمخاطر الائتمان	1
											الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر الائتمان	2
											الإفصاح عن أهداف إدارة مخاطر الائتمان	3
											الإفصاح عن سياسات و إجراءات إدارة مخاطر الائتمان	4
											الإفصاح عن التعرضات لمخاطر الائتمان بعد مخصص التدني وقبل الضمانات	5
											الإفصاح عن الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان الأخرى مقابل التعرضات الائتمانية	6
											الإفصاح عن تصنيف التسهيلات الداخلي الذي يتبعه المصرف	7
											الإفصاح عن تصنيفات السندات حسب مؤسسات التصنيف	8

											الخارجي	
											الإفصاح عن التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي	9
											الإفصاح عن التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي	10
											الإفصاح عن توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر	11
											الإفصاح عن الديون المعاد هيكلتها	12
											الإفصاح عن الديون المجدولة	13
											الإفصاح عن توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات	14